

أثر المحاسبة عن الإيرادات من العقود مع العملاء على أداء الشركات في ضوء
المعايير المحاسبية - دراسة مقارنة

أثر المحاسبة عن الإيرادات من العقود مع العملاء على أداء الشركات في ضوء
المعايير المحاسبية - دراسة مقارنة

أ.د/ محمد زيدان إبراهيم
أستاذ المحاسبة المالية
كلية التجارة - جامعة المنوفية

أ.م.د/ محمد صابر حموده السيد
أستاذ المحاسبة المساعد
كلية التجارة - جامعة المنوفية

هلال شبل عبدالعزيز القصاص
باحث دكتوراة
رئيس مأمورية ضرائب القيمة المضافة بقويسنا
مصلحة الضرائب المصرية

أثر المحاسبة عن الإيرادات من العقود مع العملاء على أداء الشركات في ضوء المعايير المحاسبية - دراسة مقارنة

المستخلص:

إستهدفت الدراسة فحص أثر المحاسبة عن الإيرادات من العقود مع العملاء علي أداء الشركات في ضوء المعايير المحاسبية من خلال المقارنة بين أداء تلك الشركات لدي عينة تمثل (٢٢,٢٢%) من شركات قطاع العقارات المقيمة بسوق دبي المالي خلال تطبيقها IAS 18,11 (من ٢٠١٠م:٢٠١٤م) وبعد تطبيق IFRS 15 (من ٢٠١٥م: ٢٠١٩م)، وكذا المقارنة مع عينة تمثل (١٥,٦٣%) من شركات قطاع العقارات المقيمة بالبورصة المصرية بالفترة من ٢٠١٥م:٢٠١٩م .

وقد توصلت الدراسة إلي أن إنتقال شركات قطاع العقارات المقيمة بسوق دبي المالي إلي تطبيق IFRS 15 أدي إلي تغير في كل من علاقة الإرتباط والتأثير بين متغيرات المحاسبة عن الإيراد وأداء الشركة، فضلا عن وجود إختلاف في أداء الشركات الإماراتية، كما أظهرت مقارنة عينة شركات قطاعي العقارات بكل من سوق دبي المالي والبورصة المصرية عدم تغير علاقة الإرتباط في حين تغيرت علاقة التأثير بين متغيرات المحاسبة عن الإيرادات وأداء الشركات، فضلا عن وجود إختلاف بين أداء الشركات الإماراتية والمصرية.

الكلمات الدالة: الإيرادات من العقود مع العملاء، أداء الشركات، IFRS 15، IAS 18,11،

EAS 11,8

أثر المحاسبة عن الإيرادات من العقود مع العملاء على أداء الشركات في ضوء
المعايير المحاسبية - دراسة مقارنة

Abstract

The study aimed to examine the impact of accounting for revenue from contracts with customers on firm performance in the light of accounting standards, through comparing the firms performance for sample representing (22.22%) of the real estate firms listed in the Dubai Financial Market (DFM) during their application IAS 18,11 (2010: 2014) and after applying IFRS 15 (2015: 2019), as well as the comparison with a sample representing (15.63%) of real estate firms listed in the Egyptian Stock Exchange (EGX) from 2015: 2019.

The study concluded that the adoption of IFRS 15 by the real estate companies listed in DFM results in a change in both correlation and effect relationships between both revenue accounting variables and the firm's performance, as well as the presence of difference in the UAE firms' performance. The comparison between two real estate companies samples listed in DFM and EGX showed that the correlation relationship has not changed, while the effect relationship has changed between both revenue accounting variables and firm performance, as well as the existence of a difference between the performance of Emirati and Egyptian firms.

Keywords: revenue from contracts with customers, firm performance, IFRS 15, IAS 18,11, EAS 11,8

أثر المحاسبة عن الإيرادات من العقود مع العملاء على أداء الشركات في ضوء المعايير المحاسبية - دراسة مقارنة

مقدمة:

يمثل أداء الشركات المقياس الأساسي لمدي نجاحها في تحقيق أهدافها، فضلا عن كونه أداة هامة لتقييم ومراقبة وتحسين عملياتها التشغيلية، كما يعتبر أداة لإجراء المقارنة الموضوعية بين الشركات (Ghalayini & Noble, 1996)، وقد أشار De Loecker & Goldberg (2014) إلى العديد من الدراسات التي وثقت الدور الهام لمؤشرات أداء الشركة في تحسين إقتصادات الدول نتيجة قرارات المستثمرين بإعادة توجيه الموارد نحو الشركات الأفضل أداءً. ومن ناحية أخرى تحتل المحاسبة عن الإيرادات من العقود من العملاء (ويشار إليها فيما بعد بالمحاسبة عن الإيرادات) جانبا كبيرا في النقاشات التي تدور حول نظرية المحاسبة (Hendriksen & Van, 2001)، ويضيف (Godfrey et al. 2010) أن المحاسبة عن الإيرادات تمثل عنصرا أساسيا في إعداد القوائم المالية لما لها من أهمية كبيرة لدي معدي ومستخدمي تلك القوائم، وقد أشارت دراسة كلا من (Oyedokun, 2016؛ الصاوي، ٢٠١٥ : Chandra, 2008 : Wagenhofer, 2014) إلى أن تلك الأهمية ترجع إلى أن المحاسبة عن الإيراد تتناول الدخل المتولد من الأنشطة التشغيلية اليومية للمنشأة والذي يعتبر من أهم محددات الربح المحاسبي وأداة هامة لتقييم مدى جودة أداء الشركة، فضلا عن أنه مكون أساسي لمؤشرات الأداء الرئيسية التي يعتمد عليها مستخدموا التقارير المالية بشكل متزايد في قياس أداء الشركة، ويتفق ذلك مع دراستي (Wagenhofer, 2014؛ Fyhrlund, et al., 2013) التي أشارت إلى أهمية الإيراد في قرارات مستخدمي المعلومات المحاسبية المتعلقة بتقييم أداء الشركة.

وعلى المستوى المهني أصدرت لجنة معايير المحاسبة الدولية International Accounting Standards Committee (IASC) المعيار المحاسبي الدولي "الإيراد" "IAS18" والمعيار المحاسبي الدولي "عقود الإنشاء" "IAS11" وتبعهما العديد من التفسيرات المتعلقة بهذين المعيارين، وينظر هاذين المعيارين معيارا المحاسبة المصريان EAS 11؛ EAS 8، إلا أن تلك المعايير (IAS 18, 11، 8، EAS 11؛ المصريان) تعرضت للعديد من الانتقادات نظرا لأوجه القصور التي إعترتها (Dalkilic. 2014؛ هاشم، ٢٠١٨)، الأمر الذي دفع مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) International Accounting Standards Board ومجلس معايير المحاسبة المالية Financial Accounting Standards Board (FASB) للسعي لتقديم معيار جديد للمحاسبة عن الإيرادات مع التوافق على نهج عالمي موحد بهدف وضع إطار شامل للمحاسبة عن الإيرادات يركز على الترتيبات التعاقدية بين الشركة وعملائها (Dyson, 2015)، حيث صدر المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (IFRS15) في مايو عام ٢٠١٤م، وذلك ليحل محل (IAS11)، (IAS18) والتفسيرات المتعلقة بهما، كما صدر في عام ٢٠١٩م المعيار المصري EAS 48 ليحل محل المعيارين EAS 11, 8.

وبالتالي تتناول هذه الدراسة أثر المحاسبة عن الإيرادات على أداء الشركات في ضوء المعايير المحاسبية، من خلال المقارنة بين أداء الشركة قبل وبعد تطبيق IFRS 15 لدي عينة من شركات قطاع العقارات المقيدة بسوق دبي المالي بدولة الإمارات العربية المتحدة، وكذا المقارنة مع عينة من شركات قطاع العقارات المقيدة بالبورصة المصرية خلال نفس الفترات التي تم تطبيق IFRS 15 لدي شركات قطاع العقارات الإماراتية .

أثر المحاسبة عن الإيرادات من العقود مع العملاء على أداء الشركات في ضوء المعايير المحاسبية - دراسة مقارنة

أولاً: مشكلة الدراسة:

أشار (Napier & Stadler, 2020) إلى أن صدور المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية IFRS 15 للمحاسبة عن الإيرادات من العقود مع العملاء إلى تغيير كبير في فلسفة المحاسبة عن الإيرادات، وأن هذه التغييرات ستؤثر على كيفية فهم مستخدمي القوائم المالية لأداء الشركات من خلال تأثيرها على طريقة معالجة الشركات لتكاليفها وتدفقاتها النقدية، وفي هذا السياق، يري (Schroeder, et al. (2014) أن العديد من معايير المحاسبة لها عواقب اقتصادية كبيرة، وتتمثل تلك العواقب في تأثير التقارير المالية على مختلف شرائح المجتمع الاقتصادي، كما يشير هذا المفهوم إلى أن الممارسات المحاسبية التي تتبناها شركة ما تتضمن الاختيار بين الطرق والإجراءات المحاسبية، الأمر الذي يؤثر على عملية اتخاذ القرارات حيث أن أداء الشركة يمثل انعكاساً لنتائج هذه القرارات، ويؤكد على ذلك ما أشار إليه (Kieso, et al. (2013) من أن المعلومات المتعلقة بعنصر الإيرادات من أهم المدخلات المستخدمة في تقييم أداء الشركة وقياس قيمتها، وما أشار إليه (Godfrey, et al. (2010) من أن السياسات التي تتبناها الشركة للمحاسبة عن الإيراد لها الأثر الأكبر على ماتحتويه القوائم المالية من نتائج خاصة ما يتعلق منها بأداء الشركة.

ومن ناحية أخرى يري (Eccles et al. (2005) أنه قبل صدور المعيار IFRS 15 كانت النقطة التي يتم عندها المحاسبة عن الإيرادات غير واضحة من الناحية النظرية والعملية، وأن هذا النقص في الوضوح له تداعيات على إنتاج وتفسير الحسابات المالية، فضلاً عن أنه - ومنذ نهاية القرن العشرين- فإن هناك حاجة ملحة لدي واضعي المعايير ومنظمي أسواق رأس المال لتعديل معايير وإرشادات المحاسبة عن الإيراد للتخلص من مظاهر الضعف والغموض التي تمثلت في: السماح بالمحاسبة عن بعض المعاملات على نحو لا يعكس جوهرها الاقتصادي، ومحدودية وكذا غموض الإرشادات المتاحة في مجال المحاسبة عن الإيرادات، وذلك على نحو يسمح بالعديد من التفسيرات لتلك المعايير وبما يسهّل التلاعب في القوائم المالية لتحسين مؤشرات أداء الشركة (Henderson. et al., 2017 ; IASB, 2016 ; عبد المنعم، ٢٠١٥ ; Jack, 2014 ; Olsen & Weirich, 2010; Newman, Wüstemann & Kierzek, 2005 ; 2010 ; Beasley et al, 2010 ; 2008).

وحسباً للمشكلات السابقة فقد تبني مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) مجموعة من المتطلبات بهدف إزالة التضارب بين المفاهيم العامة ومعيار المحاسبة عن الإيراد (IAS 18, (11) ، حيث أصدر المعيار IFRS 15 مستنداً في تعريف الإيراد على مدخل الميزانية^(١)، كما تضمن المعيار العديد من الخطوات والمتطلبات للإعتراف بالإيراد وهي: وجود عقد مع العميل، تحديد التزامات الأداء بهذا العقد، تحديد قيمة الصفقة موضوع ذلك العقد، توزيع قيمة الصفقة على التزامات الأداء بالعقد، وأخيراً الإعتراف بالإيراد عندما تفي الشركة بالتزام الأداء الذي تعهدت به في ذلك العقد، وقد حدد المعيار IFRS 15 نقل السيطرة إلى العميل كدليل على الوفاء بالتزام الأداء الذي تعهدت به الشركة بموجب العقد (عبد الباقي، ٢٠٢١).

(١) عرف المعيار IFRS 15 الإيراد بأنه " الدخل الناشئ في سياق الأنشطة الاعتيادية للمنشأة، ويترتب عليه زيادة في الأصول أو نقص في الخصوم أو هما معاً نتيجة قيام الشركة بإنتاج أو تسليم السلع أو تأدية الخدمات والتي تمثل النشاط الرئيسي للمنشأة" المصدر: IFRS15, p39.

أثر المحاسبة عن الإيرادات من العقود مع العملاء على أداء الشركات في ضوء المعايير المحاسبية - دراسة مقارنة

وفي ضوء ذلك، فقد رأي (Vardiashvili & Maisuradze (2017) أنه من المتوقع أن تقدم متطلبات المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية IFRS 15 الأسس المفاهيمية المشتركة التي من شأنها تحسين التقارير المالية المتعلقة بالإيراد من العقود مع العملاء وذلك من حيث الحجم وطبيعتها والتوقيت وكذا حالات عدم التأكد ومعدل التدفق النقدي لتلك الإيرادات فضلا عن تحسين قابلية تلك المؤشرات للمقارنة علي مختلف المستويات.

وفي مجال الإستثمار العقاري يمثل المعيار IFRS 15 تغييرا جوهريا في مجال المحاسبة عن الإيرادات بشركات قطاع العقارات حيث يعتمد المعيار علي نسبة إتمام الأعمال بدلا من من طريقة النسبة المئوية لإكمال المشروع، حيث كشفت الزيارة الميدانية لشركة بالم هيلز للتعمير وكذا تحليل محتوى التقارير المالية لبعض الشركات العاملة في مجال الإستثمار العقاري بسوق دبي المالي، والتي إختارت التطبيق المبكر للمعيار الدولي للتقرير المالي IFRS 15 إعتبارا من بداية العام المالي ٢٠١٥، وكذا تحليل محتوى التقارير المالية لبعض الشركات المقيدة بالبورصة المصرية مثل مجموعة طلعت مصطفي، بالم هيلز للتعمير عن حجم المشكلة البحثية، التي يمكن بلورتها في التساؤلات التالية:

١. ما هي طبيعة العلاقة بين المحاسبة عن الإيرادات من العقود مع العملاء وأداء الشركة قبل وبعد تطبيق IFRS 15 لدي شركات العقارات الإماراتية.
٢. ما مدي الإختلاف في طبيعة علاقة الإرتباط بين المحاسبة عن الإيرادات من العقود مع العملاء وأداء الشركة في ضوء IFRS 15 مقارنة مع (EAS 8, EAS 11) ."
٣. ما مدي تأثير المحاسبة عن إيرادات العقود مع العملاء على أداء الشركة قبل وبعد تطبيق IFRS 15 لدي شركات قطاع العقارات الإماراتية.
٤. ما مدي تأثير المحاسبة عن إيرادات العقود مع العملاء على أداء الشركة في ضوء IFRS 15 مقارنة مع (EAS 11, EAS 8) ."
٥. ما مدي الإختلاف بين شركات قطاع العقارات الإماراتية قبل وبعد تطبيق IFRS 15 فيما يتعلق بكل من أداء الشركة والمحاسبة عن الإيرادات من العقود مع العملاء.
٦. ما مدي الإختلاف بين الشركات التي تطبق IFRS 15 مقارنة مع الشركات التي تطبق (EAS 8, EAS 11) فيما يتعلق بكل من أداء الشركة والمحاسبة عن إيرادات العقود مع العملاء.

ثانيا: أهداف الدراسة

١. تحديد طبيعة العلاقة بين المحاسبة عن الإيرادات من العقود مع العملاء وأداء الشركة قبل وبعد IFRS 15 لدي شركات قطاع العقارات الإماراتية.
٢. رصد الإختلافات في العلاقة بين المحاسبة عن إيرادات العقود مع العملاء وأداء الشركة في ضوء IFRS 15 مقارنة مع (EAS 11, EAS 8).
٣. تحديد مدي تأثير المحاسبة عن الإيرادات من العقود مع العملاء على أداء الشركة قبل وبعد IFRS 15 لدي شركات قطاع العقارات الإماراتية.
٤. تحديد مدي تأثير المحاسبة عن إيرادات العقود مع العملاء على أداء الشركة في ضوء IFRS 15 مقارنة مع (EAS 11, EAS 8) ."

أثر المحاسبة عن الإيرادات من العقود مع العملاء على أداء الشركات في ضوء المعايير المحاسبية - دراسة مقارنة

٥. تحديد مدى الاختلاف بين الشركات قبل وبعد تطبيق IFRS 15 فيما يتعلق بكل من أداء الشركة والمحاسبة عن الإيرادات من العقود مع العملاء لدى شركات قطاع العقارات الإماراتية.
٦. تحديد مدى الاختلاف بين الشركات الإماراتية التي طبقت IFRS 15 مقارنة مع الشركات المصرية التي تطبق (EAS 8, EAS 11) فيما يتعلق بكل من أداء الشركة والمحاسبة عن الإيرادات من العقود مع العملاء.

ثالثاً: أهمية الدراسة:

من المتوقع أن تقدم الدراسة مجموعة من المساهمات العلمية والعملية علي النحو الآتي:

١. **المساهمة العلمية:**
- أ. رصد أهم مداخل ومتطلبات المحاسبة عن الإيرادات في ضوء معايير المحاسبة الدولية والمصرية وكذا المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.
- ب. إبراز أهم الفروق في مجال المحاسبة عن الإيرادات بين IAS 18, 11 و EAS 11, 8 من ناحية وبين IFRS 15 من ناحية أخرى.
٢. **المساهمة العملية:**
- أ. المساهمة في تحديد آليات ومتطلبات تطبيق IFRS 15 على واقع الممارسة العملية بالشركات.
- ب. توجيه إهتمام الشركات إلي آثار تطبيق قواعد المحاسبة عن الإيرادات من العقود مع العملاء التي قدمها المعيار الدولي للتقرير المالي IFRS 15 على واقع شركات قطاع العقارات المقيدة بسوق دبي المالي بدولة الإمارات العربية المتحدة والتي إختارت التطبيق المبكر للمعيار IFRS 15، وذلك قبل وبعد التطبيق.
- ج. المساهمة في تحديث ودعم قواعد البيانات بهيئة الرقابة المالية والبورصة المصرية طبقاً لنتائج تطبيق IFRS 15.
- د. المساهمة في توحيد الفهم والتفسير لمتطلبات المعيار IFRS 15 ومعيار المحاسبة المصري (٤٨) بين مزاوли مهنة المحاسبة والمراجعة.

رابعاً: حدود الدراسة:

تقتصر الدراسة علي ما يلي:

١. فيما يتعلق بالحدود النظرية، فقد تضمن المعيار الدولي للتقرير المالي عن الإيرادات من العقود من العملاء IFRS 15 إطاراً متكاملًا للمحاسبة عن الإيرادات من العقود مع العملاء يشمل الإعراف والقياس والعرض والإفصاح، وسوف تقتصر الدراسة علي تناول أثر المحاسبة عن الإيرادات من العقود مع العملاء دون تناول أثر العرض والإفصاح علي أداء الشركة.
٢. فيما يتعلق بالحدود التطبيقية، فقد أشار (McConnell 2014) إلي أن قطاعي الإتصالات والعقارات هما من أكثر القطاعات المتوقع أن تتأثر بشكل خاص بالمعيار الدولي للتقرير المالي IFRS 15، وسوف تقتصر الدراسة علي التطبيق علي شركات قطاع العقارات المقيدة بسوق دبي المالي بدولة الإمارات العربية المتحدة (والتي إختارت التطبيق المبكر للمعيار IFRS 15)، مقارنة بشركات قطاع العقارات المقيدة بالبورصة المصرية والتي طبقت EAS 11, 8 خلال فترة الدراسة.

أثر المحاسبة عن الإيرادات من العقود مع العملاء على أداء الشركات في ضوء المعايير المحاسبية - دراسة مقارنة

خامساً: خطة الدراسة

لتحقيق أهداف الدراسة تنقسم الأجزاء التالية من الدراسة إلى الأقسام الرئيسية التالية: الإطار النظري للدراسة، فرضيات الدراسة، منهجية الدراسة، تحليل نتائج الدراسة، نتائج الدراسة، توصيات الدراسة، ثم مجالات الدراسة المستقبلية.

سادساً: الإطار النظري للدراسة

١- الخلفية التاريخية للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية IFRS 15:

في بداية العقد الأول من القرن الحادي والعشرين ونظراً لوقوع العديد الإنهيارات المالية^(٢) التي أثارت حالة من النقد المستمر للمحاسبة، فقد تمثلت ردة الفعل من جانب المنظمات المهنية في حدثين هامين: أولهما، قيام المفوضية الدولية لهيئات الأوراق المالية International Organization of Securities Commissions (IOSCO) بالمصادقة على اعتماد المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) كأساس لإعداد وعرض التقارير المالية للشركات المقيدة في أسواق رأس المال العالمية في عام ٢٠٠٠. وثانيهما، قيام الاتحاد الأوروبي بإتخاذ قراراً جريئاً بإلزام الشركات المدرجة في بورصات دول الإتحاد الأوروبي بالمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS ابتداءً من عام ٢٠٠٥.

وقد أشارت دراسة كل من (2012) and Usurelu & Dutescu (2018) Steele إلى أن الحدث الأبرز كان إبرام كل من مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) ومجلس معايير المحاسبة (FASB) في ١٨ سبتمبر ٢٠٠٢ إتفاق نورووك، كونيتيكت، بالولايات المتحدة الأمريكية (Norwalk, Connecticut, USA) حيث أقر كل من (FASB) و (IASB) بالتزامه بتطوير معايير محاسبية عالية الجودة لتحسين قدرة المحاسبة على تمثيل الواقع الاقتصادي بأمانة، ومتوافقة بحيث يمكن استخدامها في إعداد التقارير المالية المحلية والدولية، علي أن يتم إنجاز هذا الهدف من خلال تعاون مجلس معايير المحاسبة المالية FASB ومجلس معايير المحاسبة الدولية IASB لتحسين مبادئ المحاسبة الأمريكية المقبولة عموماً Generally Accepted Accounting Principles (GAAP) والمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS وإزالة الاختلافات بينهما.

وفي هذا السياق أشار (2009) Schipper. et al. إلى أنه في يناير ٢٠٠٢، ناقش مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) هدف ونطاق مشروع رئيسي محتمل بشأن المحاسبة عن الإيرادات والإلتزامات في القوائم المالية، لتقديم معيار محاسبي شامل جديد للمحاسبة عن الإيرادات وأيضاً تعديل الإرشادات ذات الصلة بشأن الإيرادات والإلتزامات في بعض بيانات مفاهيم (SFAC) Statement of Financial Accounting Concepts مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB)، وتحول هذا المشروع إلى مشروع مشترك بين مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) ومجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) في سبتمبر ٢٠٠٢، وقد أشار (2009) Procházka إلى أن الخلافات حول القضايا المفاهيمية الأساسية أجبرت المجلسين

^(٢) ومن أهمها وأشهرها مايتعلق بشركات مثل:

Enron, WorldCom, Tyco, AOL Time Warner, Adelphi Communications, Bristol-Myers Squibb, Global Crossing, Kmart, Xerox, Merck, Mirant, Nicor Energy, Pereque Systems, and sundry energy trading companies like Dynegy, El Paso and Reliant Energy.

أثر المحاسبة عن الإيرادات من العقود مع العملاء على أداء الشركات في ضوء المعايير المحاسبية - دراسة مقارنة

IASB, FASB على إعادة تقييم هدف ونطاق مشروع المحاسبة عن الإيرادات، حيث كان الهدف من المشروع هو إعداد معيار شامل للمحاسبة عن الإيرادات يتم تطبيقه على جميع المعاملات الممكنة لتوليد الإيرادات، إلا أنه تبين صعوبة تحقيق ذلك بسبب التعقيدات الكبيرة المتعلقة بالمحاسبة عن الإيرادات، وهو ما دفع المجلسين لتقييد نطاق مشروع معيار المحاسبة عن الإيرادات في منتصف عام ٢٠٠٥م ليركز فقط على الإيرادات التي تنتج من العقود مع العملاء، ويضيف (Schipper. et al (2009) أن ذلك المشروع المشترك إستهدف تطوير معيار شامل للمحاسبة عن الإيرادات يعتمد علي مجموعة متماسكة من المفاهيم وصولاً لتحسين التقارير المالية من خلال:

- ١- تقارب المعايير الأمريكية U.S GAAP والدولية IFRS بشأن المحاسبة عن الإيرادات.
- ٢- إزالة التناقضات في المفاهيم المتعلقة بالمحاسبة عن الإيرادات.
- ٣- توفير إرشادات مفاهيمية لمعالجة قضايا المحاسبة عن الإيرادات التي قد تنشأ في المستقبل.
- ٤- القضاء على التناقضات بين المعايير والممارسات المقبولة.
- ٥- معالجة الثغرات في إرشادات المحاسبة عن الإيرادات التي تم تطويرها بمرور الوقت.
- ٦- وضع معيار واحد وشامل بشأن المحاسبة عن الإيرادات يمكن تطبيقه على جميع الصناعات والمعاملات.

٢- المحاسبة عن الإيرادات في ضوء المعايير المحاسبية

١/٢ المقارنة بين متطلبات المحاسبة عن الإيرادات في ظل المعيار IFRS15 ، وكلا

من IAS 18, EAS 11^٣

| IAS 18,11 & EAS 11,8 | IFRS 15 | معيار المقارنة |
|--|---|------------------|
| يهدف هذا المعيار إلى تحديد ووصف المعالجة المحاسبية للإيرادات الناتجة من أنواع محددة من المعاملات والأحداث المالية | تحديد ووضع المبادئ التي ستطبقها المنشأة للتقرير عن معلومات مفيدة لمستخدمي القوائم المالية فيما يتعلق بطبيعة الإيرادات والتدفقات النقدية من العقود مع العملاء وتوقيتها وكذا عدم التأكد المتعلق بها. | الهدف من المعيار |
| يطبق المعيار على الإيرادات المتولدة من بيع السلع أو تأدية الخدمات أو استعمال أطراف أخرى لموجودات المنشأة وما ينتج عنها من فوائد إيرادات من حقوق الامتياز وأرباح الاسهم، ولا ينطبق هذا المعيار على عقود الإيجارات، وأرباح الاسهم الناتجة عن الاستثمارات التي يتم المحاسبة عنها طبقاً لطريقة حقوق الملكية، وإيرادات عقود التأمين المتعلقة بشركات التأمين ، والتغيرات في القيمة العادلة للموجودات المالية والمطلوبات المالية أو التخلص منها، والتغيرات في قيمة الموجودات المتداولة الأخرى، والزيادة | ينطبق هذا المعيار على كل العقود مع العملاء ما عدا عقود الإيجار، عقود التأمين، والحقوق والإلتزامات التعاقدية في نطاق معين مثل المشتقات والأدوات المالية وأدوات التحوط، وكذا المبادلات غير النقدية بين المنشآت العاملة في نفس مجال الأعمال لتسهيل المبيعات للعملاء الحاليين أو المحتملين. | نطاق المعيار |

³ (Hasanen, & Abo Talib, 2014)

**أثر المحاسبة عن الإيرادات من العقود مع العملاء على أداء الشركات في ضوء
المعايير المحاسبية - دراسة مقارنة**

| معايير المقارنة | IFRS 15 | IAS 18,11 & EAS 11,8 |
|-------------------|--|--|
| | | الطبيعية في قطاع الماشية والمحاصيل الزراعية والغابات، وكذا إيرادات استخراج المعادن . |
| مفهوم الإيراد | هو الدخل الناشئ في سياق الأنشطة الإعتيادية للمنشأة، ويترتب عليه زيادة في الأصول أو نقص في الخصوم أو هما معا نتيجة قيام المنشأة بإنتاج أو تسليم السلع أو تأدية الخدمات والتي تمثل النشاط الرئيسي للمنشأة. | هو إجمالي التدفقات الداخلة من المنافع الاقتصادية خلال الفترة والناجمة عن الأنشطة العادية للمنشأة والتي ينتج عنها زيادة في حقوق الملكية بخلاف الزيادة التي تنتج عن مساهمات تقدم بمعرفة حملة حقوق الملكية. |
| الإعتراف بالإيراد | تعترف المنشأة بالإيراد لتظهر تحويل السلع أو الخدمات إلى العملاء بالمبلغ الذي يعكس المقابل الذي تتوقع المنشأة الحصول عليه مقابل تلك السلع أو الخدمات، وتعترف المنشأة بالإيراد طبقا للخطوات الآتية : أ- تحديد العقد(العقود) مع العملاء . ب- تحديد إلتزامات الأداء في كل عقد. ج- تحديد قيمة الصفقة. د- توزيع قيمة الصفقة على إلتزامات الأداء في العقد. هـ- الإعتراف بالإيراد عند(أو أثناء) قيام المنشأة بإنجاز إلتزامات الأداء، ويتم إنجاز أو الوفاء بإلتزامات الأداء عند نقل السيطرة على السلعة أو الخدمة المتعهد بها إلى العميل، ويكون مبلغ الإيراد المعترف به هو المبلغ المقابل لإلتزام الأداء نتيجة توزيع قيمة الصفقة على إلتزامات الأداء بالعقد، ويمكن تلبية إلتزام الأداء عند نقطة زمنية معينة أو خلال فترة زمنية محددة وفي الحالة الأخيرة. تعترف المنشأة بالإيراد بإختيار الطريقة المناسبة لقياس مدى تقدم المنشأة نحو الوفاء التام بإلتزام الأداء. | يتم الإعتراف بالإيراد عندما يكون من المتوقع حصول المنشأة على منافع إقتصادية يمكن قياسها على نحو معقول وموثوق، وقد فرق المعيار بين شروط الإعتراف بمبيعات السلع وشروط الإعتراف بتأدية الخدمات على النحو الآتي: أولاً: فيما يتعلق بالإيرادات من بيع السلع، يتعين الاعتراف بالإيراد الناتج عن بيع السلع عند توافر كافة الشروط الآتية: أ- أقيام المنشأة بتحويل معظم المخاطر والعوائد المتعلقة بالملكية إلى المشتري. ب- ألا تحتفظ المنشأة بأي دور إداري بالطريقة التي عادة ما تتواجد في حالة الملكية، أو أي رقابة فعلية على السلع المباعة. ج- إمكانية قياس مقدار الإيراد بطريقة موثوق بها. د- من المتوقع حصول المنشأة على المنافع الاقتصادية المرتبطة بالعملية. هـ- إمكانية قياس التكاليف التي ترتبت نتيجة للعملية أو سوف تترتب عليها بدرجة موثوق بها. ثانياً: فيما يتعلق بالإيراد من تأدية الخدمات: في حالة إمكانية تقدير ناتج إحدى العمليات التي تتضمن تأدية خدمات بدرجة موثوق فيها، فإنه يجب الاعتراف بالإيراد المرتبط بتلك العملية وذلك على أساس مرحلة إتمام العملية في تاريخ الميزانية. ويمكن تقدير ناتج إحدى العمليات بدرجة موثوق فيها عندما تتوافر كافة الشروط الآتية: |

**أثر المحاسبة عن الإيرادات من العقود مع العملاء على أداء الشركات في ضوء
المعايير المحاسبية - دراسة مقارنة**

| IAS 18,11 & EAS 11,8 | IFRS 15 | معيار المقارنة |
|---|---|----------------|
| <p>أ- إمكانية قياس مقدار الإيراد بطريقة موثوق فيها</p> <p>ب- أن يكون من المتوقع حصول المنشأة على المنافع الاقتصادية المرتبطة بالعملية.</p> <p>ج- إمكانية قياس نسبة إتمام العملية في تاريخ الميزانية بطريقة موثوق فيها.</p> <p>د- إمكانية قياس التكاليف الفعلية والتكاليف المقدرة لإتمام العملية بموثوقيه.</p> <p>ثالثاً: الإيراد من الفائدة وإيرادات حقوق الامتياز وأرباح الاسهم:</p> <p>يجب الاعتراف بالإيراد الناتج عن استعمال الغير لموجودات المنشأة والمتمثل في الفوائد وإيرادات حقوق الامتياز وأرباح الاسهم عندما يكون من المتوقع حصول المنشأة على المنافع الاقتصادية المرتبطة بالعملية، وأن يكون من الممكن قياس مقدار الإيراد بطريقة موثوق فيها، ويجب الاعتراف بالإيراد طبقاً للأسس الآتية:</p> <p>أ- يجب الاعتراف بالفوائد على أساس نسبة ما يخص الفترة، والذي يأخذ في الاعتبار معدل العائد الحقيقي على الأصل.</p> <p>ب- يجب الاعتراف بالإيرادات الناتجة عن استعمال الغير لموجودات المنشأة طويلة الأجل طبقاً لأساس الاستحقاق طبقاً لمضمون الاتفاق ذي العلاقة.</p> <p>ج- يجب الاعتراف بأرباح الاسهم عندما يتم إقرار حق المساهم في استلامها.</p> | | |
| <p>يقياس الإيراد على أساس القيمة العادلة للمقابل الذي يتم تسلمه أو القابل للاستلام، وتحدد قيمة الإيراد الناتج عن أية عملية عادة بالاتفاق بين المنشأة والمشتري أو المستخدم للأصل. وتقاس بالقيمة العادلة للمقابل المستلم أو القابل للاستلام مع الأخذ في الاعتبار أي خصم تجاري أو خصم كمية تمنحه المنشأة.</p> | <p>يقاس الإيراد باستخدام سعر الصفقة والذي يعرف بأنه المبلغ الذي تتوقع المنشأة الحصول عليه مقابل تحويل السلع أو الخدمات إلى العميل، ويستبعد منه المبالغ المحصلة لحساب طرف ثالث مثل المبالغ المحصلة لحساب ضريبة المبيعات.</p> | قياس الإيراد |
| <p>تم تعريف الدخل بأنه الزيادة في المنافع الاقتصادية خلال الفترة المحاسبية في صورة تدفقات داخلة أو زيادة في الموجودات أو نقص</p> | <p>هو الزيادات في المنافع الاقتصادية خلال الفترة المحاسبية في شكل تدفقات داخلة أو تعظيم للأصول أو</p> | مفهوم الدخل |

**أثر المحاسبة عن الإيرادات من العقود مع العملاء على أداء الشركات في ضوء
المعايير المحاسبية - دراسة مقارنة**

| IAS 18,11 & EAS 11,8 | IFRS 15 | معيار المقارنة |
|--|---|----------------|
| <p>في المطلوبات ينتج عنها زيادة في حقوق الملكية وذلك بخلاف ما يقدمه الملاك من مساهمات، ويشتمل الدخل على كل من الإيرادات والمكاسب، وتمثل الإيرادات الدخل الناتج من الأنشطة العادية للمنشأة ويشار إليه باستخدام مسميات مختلفة مثل المبيعات، العمولات، الفوائد وإيرادات حقوق الامتياز</p> | <p>إنخفاض في الإلتزامات على نحو يؤدي إلى زيادة حقوق الملاك، والتي لا تتعلق بإيداعات المساهمين.</p> | |
| <p>يجب على المنشأة أن تفصح عما يلي: أ- السياسات المحاسبية المستخدمة للمحاسبة عن الإيرادات، على أن يشمل ذلك الطرق المستخدمة في حساب مرحلة إتمام العمليات التي تنطوي على تقديم خدمات. ب- المبالغ الخاصة بكل مجموعة من مجموعات الإيراد الرئيسية المحققة خلال الفترة ويشمل ذلك الإيراد المحقق من بيع السلع، وتأدية الخدمات، والفوائد، وإيرادات حقوق الامتياز، وأرباح الاسهم . ج- مقدار الإيرادات الناتج عن مبادلة سلع أو خدمات المتضمن في كل مجموعة من المجموعات الرئيسية للإيراد.</p> | <p>يتطلب المعيار إفصاحات أوسع عن الإيرادات، حيث يتطلب الإفصاح عن: ١- أثر العوامل الاقتصادية على طبيعة ومبلغ وتوقيت وكذا عدم التأكد المتعلق بالإيرادات والتدفقات النقدية . ٢- معلومات محددة عن التغييرات في أرصدة العقود، مثل الأرصدة الإفتتاحية و أرصدة الإغلاق للعقود مع العملاء، أصول وإلتزامات العقود، الإيرادات المعترف بها في الفترة الحالية والتي تضمنتها أرصدة إلتزامات عقود في فترات سابقة، وكذا الإيرادات التي ترتبط بالتزام أداء تم تليته في الفترة الحالية والمعترف بها في الفترة الحالية. ٣- العقود التي يتوقع أن تمتد لأكثر من عام، والمبالغ الإجمالي لقيم الصفقات الموزعة على إلتزامات الأداء المتبقية وتوضيح متى تتوقع المنشأة أن تعترف بذلك الإيراد. ٤- معلومات عن الأصول المعترف بها كتكاليف للحصول على أو لإنجاز عقد. ٥- وصف لأنواع السلع أو الخدمات وأهم شروط الدفع، وكذا توقيت تلبية إلتزامات المنشأة بعقودها مع العملاء. ٦- وصف لأهم التقديرات المتعلقة بمبالغ الإيراد وتوقيت الاعتراف به.</p> | <p>الإفصاح</p> |

**أثر المحاسبة عن الإيرادات من العقود مع العملاء على أداء الشركات في ضوء
المعايير المحاسبية - دراسة مقارنة**

| معايير المقارنة | IFRS 15 | IAS 18,11 & EAS 11,8 |
|-----------------|--|----------------------|
| | <p>٧- سياسات المنشأة المتعلقة بالقيمة الزمنية للنقود وتكاليف إنجاز أو الحصول على عقد.</p> <p>٨- معلومات عن الطرق والمدخلات والفروض المستخدمة لتحديد قيمة الصفقة وكذا لتوزيع المبالغ على التزامات الأداء.</p> | |

٢/٢ المقارنة بين ممارسات المحاسبة عن الإيراد قبل وبعد IFRS 15^(٤)

| معايير المقارنة | ممارسات المحاسبة عن الإيراد ما قبل IFRS 15 | المحاسبة عن الإيرادات في ظل IFRS 15 |
|--|---|---|
| حوافز البيع والالتزامات العرضية | بعض الشركات قد لا تعترف بشكل منفصل بالإيرادات من حوافز مبيعات أو المبيعات العرضية أو مكاملة لمبيعات سلع أو خدمات أخرى تعهدت بها في العقد، الأمر الذي يترتب عليها إقرار الشركة بكل قيمة الصفقة كإيراد بالرغم من وجود جزء متبقي من السلع أو الخدمات موضوع الصفقة لم يتم تسليمه أو أداءه، علي سبيل المثال ما يحدث في قطاع صناعة السيارات عندما تبيع الشركة السيارات مع حافز صيانة مابعد البيع. | يتطلب IFRS 15 تقدير ما إذا كان التزام الشركة بتوريد السلعة أو تأدية الخدمة يمثل التزاماً عرضياً أو حافزاً لمبيعات لسلع أو خدمات أخرى، فإن الشركة ستعترف بالإيراد عند (أو أثناء) تسليم هذه السلعة أو تأدية تلك الخدمة للعميل، وذلك حال كون تلك السلع أو الخدمات محددة أو يمكن تمييزها. |
| الحد الأقصى للإيراد المحتمل | بعض ممارسات توزيع قيمة الصفقة تضع حداً أقصى للمبلغ الذي يوزع على التزام أداء بالمبلغ الذي لا يتوقف على تلبية التزامات أداء في المستقبل، وهذه الممارسة شاع استخدامها للمحاسبة عن عقود الاتصالات التي تشمل بيع باقة تتضمن جهاز محمول بجانب تقديم خدمات الاتصالات لمدة محددة (غالباً تكون عاماً أو عامين). | يتطلب IFRS 15 أن تقوم الشركة بتوزيع قيمة الصفقة - والذي يتمثل في المبلغ الذي سيدفعه العميل للدخول في العقد مضافاً إليه الدفعات الشهرية مقابل خدمات الشبكة - على مكونات الصفقة (جهاز المحمول وخدمات الشبكة) على أساس سعر البيع النسبي المستقل لكل من الجهاز والخدمة. |
| حالة عدم التمكن من ملاحظة سعر البيع | تمنع متطلبات الإيراد (ما قبل IFRS 15) الشركة من الاعتراف بالإيراد في بعض العقود عند تسليم السلعة أو الخدمة إذا لم يكن هناك دليل يمكن ملاحظته عن أسعار البيع المستقلة لكل سلعة أو خدمة متعهد بها في العقد، ويترتب علي ذلك تأجيل الاعتراف بالإيراد حتي عندما يتم تسليم الدفعات الأولى من البضاعة أو الخدمة للعميل، علي سبيل المثال ما يحدث في صناعة البرمجيات عندما لاتتوافر أسعار البيع القابلة للملاحظة لتحديثات البرمجيات والإضافات الوظيفية لبرمجيات الكمبيوتر. | يتطلب IFRS 15 قيام الشركة بتوزيع قيمة الصفقة على أساس أسعار البيع المستقلة التي يتم تقديرها لتلك السلع أو الخدمات، وتعترف الشركة بالإيراد كما لو كان قد تم تسليم سلعة أو خدمة محددة للعميل. |

(4) (IASB, 2014)

أثر المحاسبة عن الإيرادات من العقود مع العملاء على أداء الشركات في ضوء المعايير المحاسبية - دراسة مقارنة

| معيار المقارنة | ممارسات المحاسبة عن الإيراد ما قبل IFRS 15 | المحاسبة عن الإيرادات في ظل IFRS 15 |
|--------------------------------|---|---|
| الإيرادات من منح الرخص | قدمت معايير المحاسبة الدولية IAS إرشادات فضفاضة للمحاسبة عن الإيرادات من منح تراخيص الملكية الفكرية، كما أدت التفسيرات المتباينة لتلك الإرشادات إلى تباينات كبيرة في المحاسبة عن إيرادات تلك التراخيص. | قدم IFRS 15 إرشادات تفصيلية لكيفية تطبيق إطار الإعراف بالإيراد من منح تراخيص الملكية الفكرية. |
| توقيت الإعراف بالإيراد | هناك تنوع في الممارسة - نظرا لعدم توافر إطار شامل وواضح - في تحديد ما إذا كان على الشركة أن تعترف بالإيراد لبعض السلع أو الخدمات عند نقطة زمنية محددة أو خلال فترة زمنية. على سبيل المثال، بعض الشركات التي تبيع العقارات السكنية بالتطبيقات متعددة الوحدات تجد صعوبة في تحديد ما إذا كان بناء مثل هذه الأصول هو خدمة تقدم عبر الزمن (ومن ثم يتم الإعراف بالإيراد عبر الزمن) أم أنها سلعة يتم تسليمها للعميل عندما إتمام البناء (ومن ثم يتم الإعراف بالإيراد عند نقطة زمنية محددة). | قدم IFRS 15 شروطا محددة للإعراف بالإيراد خلال فترة زمنية، علي أن تعترف الشركة بالإيراد في جميع الحالات الأخرى عند نقطة زمنية محددة عندما يحصل العميل على السيطرة على السلعة أو الخدمة المتعهد بها. |
| قياس وتقدير المستحقات المتغيرة | لا توفر متطلبات الإعراف بالإيراد ما قبل IFRS 15 إرشادات لقياس مبلغ الإيراد الذي يجب الإعراف به عندما يكون المبلغ المتعهد به في العقد متغيراً. | عندما يكون المبلغ المتعهد به في العقد متغيراً يتم تقديره باستخدام القيمة المتوقعة أو المبلغ الأكثر احتمالاً ويتم ترجيح أيهما أقرب إلى المبلغ الذي يحق للمنشأة المطالبة به، ويتم إضافة كل المبلغ المقدر أو جزء من في قيمة الصفقة بقدر ما يتم التخلص من عدم التأكد المرتبط بالمبلغ المتغير. |
| المكونات التمويلية الجوهرية | في حالة سداد قيمة السلع أو الخدمات مقدماً أو آجلاً فإن بعض الشركات لاتهتم بفصل أثر المكونات التمويلية في العقد عند تحديد المبلغ الواجب الإعراف به. | يتطلب توضيح آثار أى مكونات تمويلية جوهرية في تحديد سعر التسليم (ومن ثم مبلغ الإيراد المعترف به)، ويتجلى أثر هذا المتطلب في العقود طويلة الأجل حيث يختلف وقت السداد عن الوقت الذي تقوم الشركة فيه بتسليم السلعة أو تأدية الخدمة. |
| الإفصاح | عدم كفاية الإفصاح عن المعلومات عن الإيراد وغياب الترابط مع الإفصاح عن العناصر الأخرى بالقوائم المالية، علي عكس رغبة المستثمرين في الربط بين الإيرادات والمركز المالي للمنشأة. | يتضمن IFRS 15 مجموعة شاملة من متطلبات الإفصاح التي تتطلب من الشركة الإفصاح عن معلومات كمية ووصفية عن عقودها مع العملاء لمساعدة المستثمرين في فهم طبيعة ومبالغ وتوقيت الإيراد وكذا عدم التأكد المتعلق به. |

٣- الإنتقادات الموجهة إلي معايير المحاسبة الدولية IAS والمصرية EAS

يري (Carmichael et al. (2007 أن معياري المحاسبة عن الإيرادات اللذين صدرا عن لجنة معايير المحاسبة الدولية IASC - وهما معيار المحاسبة الدولي IAS 18 "الإيرادات" ومعيار المحاسبة الدولي IAS 11 "عقود البناء" - لا يوفران إرشادات كافية لتغطية نطاق وتعقيد

أثر المحاسبة عن الإيرادات من العقود مع العملاء على أداء الشركات في ضوء المعايير المحاسبية - دراسة مقارنة

معاملات الإيرادات، ويرى (2014) Jack و (2014) Apostolov و Schulzke et al. (2013) أن هناك العديد من أوجه القصور والمشكلات المتعلقة بهما ومن أهمها مايلي:

١/٣ التضارب بين الإطار المفاهيمي ومعايير المحاسبة عن الإيرادات:

يرى (2018) Gornik & Choi أن الغرض من الإطار المفاهيمي للمعايير المحاسبية هو مساعدة واضعي معايير المحاسبة على تطوير المعايير التي تستند إلى مفاهيم متسقة، وكذلك مساعدة معدي القوائم المالية على تطوير سياسات محاسبية متسقة عندما لا تطبق المعايير أو تسمح باختيار السياسة المحاسبية، في حين يرى كل من

(2003) Loftus و (2005) Wüstemann & Kierzek أن التضارب بين الإطار المفاهيمي ومعايير المحاسبة عن الإيرادات IAS 18, 11 يرجع إلي أن معايير المحاسبة الدولية عن الإيراد تتطلب الاعتراف بالإيرادات بناءً على الحدث الحاسم في إطار عملية كسب الإيراد (مدخل عملية الأرباح) أو ما يمكن تسميته بمدخل قائمة الدخل، وهو ما يتعارض مع تعريف الإيرادات الوارد بالإطار المفاهيمي والذي يستند إلى التغييرات في الأصول والخصوم (مدخل الأصول والخصوم) أو ما يمكن تسميته بمدخل الميزانية - والمرتببط بمفهوم المحافظة على رأس المال العيني- الذي يركز على التغييرات في المركز المالي للمنشأة والذي يحدد ما يتم إنشاؤه من أصول أو خصوم بواسطة معاملة بيع، ويتم قياس تلك الأصول والخصوم الناتجة عن المعاملة بالقيمة العادلة، الأمر الذي يترتب عليه عند تطبيق معايير المحاسبة عن الإيراد (IAS 18, 11) عرض عناصر في الميزانية العمومية التي لا تفي بتعاريف الأصول والخصوم، ويترتب على مظاهر الضعف والتضارب المذكورة أعلاه عدم توافق القوائم المالية كما يقلل ذلك من جودة المعلومات المحاسبية وصلاحياتها لاتخاذ القرارات بشأن تخصيص الموارد.

كما أشار (2006) Godfrey et al. إلي العديد من أوجه التضارب التي أثارها العديد من الانتقادات التي وجهت إلي معايير المحاسبة الدولية عن الإيراد (معيار المحاسبة الدولي "الإيراد" IAS18، معيار المحاسبة الدولي عن عقود الإنشاء IAS 11)، ومن أهم تلك الانتقادات ما يلي:

• أن متطلبات الإعراف الواردة بهذه المعايير تتعارض مع الإطار المفاهيمي حيث تتضمن هذه المعايير شروطاً للإعراف بالإيراد يمكن أن تخلق أصولاً أو التزامات مؤجلة علي نحو لا يتفق مع تعريف الأصول والالتزامات الوارد بالإطار المفاهيمي.

• أن معيار IAS 18 لا يقدم معالجة للمعاملات متعددة العناصر مثل مبيعات الباقات والتي تتضمن بيع منتج رئيسي ومعه منتج ثانوي وخدمه مستمرة (خدمات مابعد البيع)، والتي تتجسد في مبيعات قطاع التكنولوجيا، وهو ما يجعل عملية الإعراف بتلك النوعية من الإيراد أمراً معقداً، ويضيف (2009) Procházka أن الإجابة علي سؤال متى يتم تحقق الإيرادات في حالة العقد متعددالعناصر؟ أنه من الصعب للغاية تحديد اللحظة التي أنجزت فيها الشركة جميع الأنشطة اللازمة لتحقيق الإيرادات والاعتراف بها، ويشير (2009) Procházka إلي أن أحد الحلول العملية التي أظهرتها الممارسات المحاسبية في هذا المجال، هو تأجيل الإيرادات كبنء في الميزانية العمومية، ومع ذلك، فإن الإيرادات المؤجلة في بعض الأحيان لا تفي بتعريف الإلتزام، ويرجع السبب في ذلك إلي التناقض بين معايير التطبيق لقواعد الاعتراف بالإيرادات وقواعد الاعتراف بالإلتزامات، نتيجة التناقض بين التعريفات المفاهيمية الواردة بالإطار المفاهيمي الصادر عن IASC ومعيار المحاسبة (IAS 18).

أثر المحاسبة عن الإيرادات من العقود مع العملاء على أداء الشركات في ضوء المعايير المحاسبية - دراسة مقارنة

٢/٣ ضعف منهجية المحاسبة عن الإيرادات

أشار Baker & Hayes (2004) إلى أن المعايير الحالية (ما قبل IFRS) تسمح بالمحاسبة عن المعاملات علي نحو لا يعكس جوهرها الإقتصادي، كما حدث في حالة شركة إنرون للطاقة حيث تم استخدام الشكل القانوني للمعاملات لإخفاء جوهرها الإقتصادي خاصة ما يتعلق منها بالإعتراف بالإيراد.

٣/٣ غموض معايير المحاسبة الدولية (IAS) ومحدودية إرشاداتها خاصة في مجال الإعتراف بالإيراد يري (Wagenhofer 2014) أنه بالرغم من طرح العديد من نظريات المحاسبة وتطور المعايير المحاسبية مع مرور الوقت لتوفير التوجيهات والإرشادات اللازمة لترشيد الممارسات المحاسبية، وبالرغم من أن توقيت الاعتراف بالإيرادات والدخل يعد من بين الموضوعات الأساسية في نظرية المحاسبة فضلا عن أهميته لتحديد أداء الشركة، إلا أنه ظل يمثل قضية خلافية لأكثر من قرن، وبالرغم من التطورات في بيئة التقارير المالية وكذا تطور وزيادة تعقيدات علاقات الشركات مع عملاءها علي نحو أدي إلي تباين وتنوع نماذج أعمال Business Models تلك الشركات، فإن معايير المحاسبة عن الإيرادات - ومن ضمنها المعايير المحاسبية الدولية - لم تواكب هذه التطورات الجديدة بل وإقتصرت التعديلات في تلك المعايير علي مجرد معالجة ظرف معين والإكتفاء بتصحيح إرشادات ومتطلبات التعامل معه دون ملاحظة التطورات في بيئة التقارير المالية ونماذج أعمال الشركات المصدرة لتلك التقارير، فضلا عن ما أشار إليه كل من (Epstein & Jermakowicz 2002) and Camfferman & Zeff (2007) من أن لجنة معايير المحاسبة الدولية IASC قامت باستخدام المنهج التوافقي لإصداراتها الأولى من المعايير تقوم علي المبادئ Principles-Based وليس القواعد Rules-Based لتكون لديها من المرونة والقابلية للتطبيق في مختلف بيئات الأعمال علي مستوي الدول الأعضاء باللجنة، وهو ما أدي وجود إلى متطلبات غير كافية لمعالجة العديد من المعاملات التجارية، ومن ثم محدودية الإرشادات التي تقدمها وغموض معايير المحاسبة الدولية في مجال المحاسبة عن الإيرادات، وذلك علي نحو يفتح الباب للعديد من التفسيرات لتلك المعايير وهو ما أدي إلي تسهيل التلاعب في القوائم المالية لتحسين نتائج الشركات.

٤/٣ تعرض بنود الإيرادات للتلاعب والغش

وما يؤكد علي ذلك ما أشارت إليه (Callen et al. (2008) and Newman (2008) من إعتراف لجنة رعاية المنظمات (COSO) Committee of Sponsoring Organizations بأن الفهم الخاطيء للإعتراف بالإيراد يؤدي إلي حدوث حالات الغش في القوائم المالية بما لا يقل عن ٦١٪ (Beasley et al., 2010).

٥/٣ ضعف قابلية المقارنة لممارسات محاسبة الإيراد عبر المنشآت والصناعات والدول وأسواق الأوراق المالية.

ويتمثل ذلك في ضعف القابلية للمقارنة لممارسات المحاسبة عن الإيرادات عبر المنشآت والصناعات والدول وأسواق الأوراق المالية التي تبنت معايير المحاسبة الدولية IAS، حيث يري كل من (Wüstemann & Kierzek (2005) and IASB (2016) أنه نظرا لقيام تلك المعايير علي المبادئ وليس القواعد، ومحدودية الإرشادات المتاحة خاصة في مجال المحاسبة عن

أثر المحاسبة عن الإيرادات من العقود مع العملاء على أداء الشركات في ضوء المعايير المحاسبية - دراسة مقارنة

الإيراد، وسماعها للإدارة باستخدام حكمها في تطوير وتطبيق سياسة محاسبية، وكذا سماحها للإدارة (معيار المحاسبة الدولي IAS 8 "السياسات المحاسبية" فقرة ١٠، ١١، ١٢) باللجوء إلي إصدارات هيئات وضع المعايير الأخرى والأدبيات المحاسبية الأخرى والممارسات الصناعية المقبولة التي تتناول قضايا مماثلة الأمر الذي دفع المنشآت المطبقة لتلك المعايير إلي الإسترشاد بالمعايير الأمريكية (US. GAAP) لوضع السياسات المحاسبية الخاصة بها وهوماترتب عليه تباين الممارسات المتعلقة بالمحاسبة عن الإيرادات، حيث أدي وجود قواعد تفصيلية وإرشاد خاص بكل صناعة ضمن المعايير الأمريكية - كمصدر آخر لوضع السياسات المحاسبية - إلي وجود معالجات محاسبية مختلفة لنفس المعاملات الإقتصادية لمجرد إختلاف الصناعة، ويتفق ذلك مع ما أشار إليه (Wagenhofer 2014) أن أحد أسباب تزايد عدد عمليات تعديل القوائم المالية في فترات لاحقة لإصدارها وخاصة تلك المتعلقة بالإعتراف بالإيرادات - ومن ثم ضعف القابلية للمقارنة - هو تعقيد الممارسات التجارية وتعدد نماذج الأعمال الأمر الذي جعل مبادئ المحاسبة المقبولة عموماً في الولايات المتحدة US-GAAP - كمرجع لصياغة السياسات المحاسبية لدي مطبقي معايير المحاسبة الدولية- تضم عدداً كبيراً من المعايير والإرشادات المحاسبية التي تتعامل مع نماذج أعمال وصناعات محددة دون غيرها.

٤- طبيعة العلاقة بين المحاسبة عن الإيرادات وأداء الشركة:

تناولت العديد من الدراسات المحاسبة عن الإيرادات بغرض الكشف عن آثار إنتقال الشركات لتطبيق الإطار الشامل الذي قدمه المعيار الدولي للتقرير المالي IFRS 15 للمحاسبة عن الإيرادات من العقود مع العملاء، كما تناولت دراسات أخرى العلاقة بين بعض متغيرات المحاسبة عن الإيراد وأداء الشركة، ويمكن توضيح ذلك كما يلي:

١/٤ الدراسات التي تناولت أثر الإنتقال إلي المحاسبة عن الإيرادات من العقود مع العملاء

استهدفت دراسة عبدالمنعم (٢٠١٥) قياس أثر معيار الإيراد من العقود مع العملاء (IFRS 15) علي جودة المعلومات المحاسبية، وقد إعتمدت الدراسة علي عينة مكونة من (١١٧) من المراجعين الخارجيين للشركات المدرجة في البورصة المصرية، ومجموعة من المديرين الماليين في هذه الشركات، ومجموعة من الأكاديميين المهتمين بمعايير التقارير المالية الدولية، وقد توصلت الدراسة إلي وجود تأثيراً إيجابياً لتطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي IFRS 15 علي الخواص المتعلقة بالمعلومات المحاسبية وهي الملائمة، والموثوقية، والقابلية للمقارنة، والقابلية للفهم.

وقد استهدفت دراسة صالح وآخرون (٢٠١٧) فحص أثر تطبيق المحاسبة عن الإيراد في ضوء معيار التقارير المالية الدولي IFRS 15 علي جودة الأرباح، وقد تضمنت عينة الدراسة (١٧٤) مفردة حيث تم تقسيمها إلي أربعة فئات تتمثل في: الأكاديميين، ومعدّي التقارير المالية، ومراجعي الحسابات بمكاتب المحاسبة والمراجعة، ومستخدمي التقارير المالية، وقد توصلت الدراسة إلي أن تطبيق المعيار IFRS 15 سوف يؤدي إلي الحد من ممارسات إدارة الأرباح ، وكذلك زيادة ملاءمة الأرباح المفصح عنها في التقارير المالية.

كما استهدفت دراسة (Jaarat & Khraisat 2018) فحص أثر الانتقال إلي تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية IFRS 15 علي شركات الاتصالات الأردنية، كدراسة حالة أجريت علي شركة الاتصالات الأردنية (أورانج) خلال الفترة بين ٢٠١٠ : ٢٠١٧م، وقد خلصت نتائج

أثر المحاسبة عن الإيرادات من العقود مع العملاء على أداء الشركات في ضوء المعايير المحاسبية - دراسة مقارنة

إلي أن هناك تأثيراً إيجابياً لتطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية IFRS 15 مقاساً بإيرادات الخدمات وإيرادات البضائع وأصول العقد على إجمالي الإيرادات وحقوق الملكية. في حين استهدفت دراسة (Trabelsi 2018) تحليل أثر التطبيق المبكر للمعيار الدولي للتقارير المالية IFRS 15 من قبل الشركات العقارية على المعلومات المحاسبية، خاصة ما يتعلق بالأرباح وحقوق الملكية، وقد اعتمدت الدراسة علي عينة مكونة من (٨) شركات تمثل جميع شركات قطاع العقارات المدرجة في سوق دبي المالي، وقد توصلت نتائج الدراسة إلى وجود تأثيراً إيجابياً لتطبيق المبكر للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية IFRS 15 من قبل شركات قطاع العقارات على الأرباح وحقوق المساهمين لجميع الشركات التي تم تحليلها في هذه الدراسة.

أما الدراسة التي قام بها (Aladwan 2019) فقد استهدفت فحص مدي تأثير التطبيق المبكر للمعيار الدولي للتقارير المالية IFRS 15 على مستويات إيرادات الشركات الأردنية وقيمة أسعار أسهمها، وتكونت عينة الدراسة من (٢٣) شركة من شركات قطاعي التعدين والبناء والهندسة المدرجة في بورصة عمان، التي إتزمت بتطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية IFRS 15 اعتباراً من عام ٢٠١٥م، وقد توصلت الدراسة إلي وجود إختلاف في كل من قيمة الإيرادات وأسعار الأسهم قبل وبعد تطبيق المعيار IFRS 15، فضلاً عن وجود تأثير معنوياً للإيرادات على سعر السهم قبل وبعد تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية IFRS 15، إلا أن هذا التأثير إنخفض بعد تطبيق المعيار بحوالي ٣٢٪، وقد أشارت الدراسة إلي أن هذا الانخفاض يرجع إلى أن تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية IFRS 15 اعتباراً من عام ٢٠١٥ بدلاً من المعيار AIS 18 كان له أثراً سلبياً على مستوى الإيرادات، مما تسبب في انخفاض أسعار أسهم الشركات الأردنية بشكل سلبي.

كما استهدفت دراسة (Ferreira 2020) قياس ومقارنة الأثر الفعلي للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية IFRS 15 على بعض أهم مؤشرات الأداء المالي لشركات قطاع الإتصالات مقارنة مع شركات القطاعات الأخرى المقيدة في البورصة البرتغالية والإسبانية، والتي كانت تطبق IAS 18,11، وتتكون عينة الدراسة من (٥٢) شركة من الشركات المتداولة بسوق الأوراق المالية في كل من البرتغال وأسبانيا، والمدرجة في مؤشر PSI 20 (١٨ شركة) ومؤشر IBEX (٣٤ شركة) على التوالي، وذلك خلال الفترة من ٢٠١٨: ٢٠١٩م، وقد توصلت الدراسة إلي أن الأثر الرئيسي للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية IFRS 15 على شركات صناعة الاتصالات التغيير كان في رأس المال العامل، حيث يتطلب IFRS 15 رسملة تكلفة العقد (وهي شائعة جداً في صناعة الاتصالات) وتصنيفها كأصل متداول، جنباً إلى جنب مع التغيير الطفيف المتوقع في تسميات الخصوم المتداولة، كما أن ارتفاع الأرباح قبل الفوائد والضرائب والاستهلاك والإطفاء (EBITDA)، والانخفاض في الربح قبل الضرائب (EBT) يرجع إلي وجود إستهلاك لقيمة أصول العقد في صناعة الاتصالات.

في حين استهدفت دراسة (Napier & Stadler 2020) فحص آثار المعيار الدولي للتقارير المالية IFRS 15 الإيرادات من العقود مع العملاء، وتشمل عينة الدراسة ٤٨ شركة من بين ٥٠ شركة من الشركات المدرجة بمؤشر STOXX Europe 50 لأسهم الشركات الأوروبية لعام ٢٠١٨م، وخلصت نتائج الدراسة إلي أن تأثير المعيار على قيمة كل من الأرباح المحتجزة

أثر المحاسبة عن الإيرادات من العقود مع العملاء على أداء الشركات في ضوء المعايير المحاسبية - دراسة مقارنة

والإيرادات والربح كان ضئيلاً بالنسبة لمعظم القطاعات، باستثناء عدد قليل من القطاعات كان أبرزها الاتصالات، ففيما يتعلق بالتأثير على الأرباح المحتجزة كنسبة مئوية من حقوق المساهمين بعد تطبيق IFRS 15، فإن متوسط التغيير لدي شركات الاتصالات الثلاث بتعديلات إيجابية كبيرة لشركة Deutsche Telekom و Vodafone و Telefónica (٥,٧٩٪ و ٣,٦٣٪ و ٣,٠٣٪ على التوالي)، في حين كان لدي شركات الطيران تعديلات سلبية كبيرة (٥٧,٣١٪ و ١١,٥٥٪) لكل من شركتي Airbus و Safran على التوالي، كما أن ١٣٪ فقط من شركات العينة لهذا القطاع يوجد لديها تعديل في الأرباح المحتجزة أعلى من ١٪، في حين أن عدد الشركات التي لديها تعديل سلبي للأرباح المحتجزة (٢٠ شركة)، وهو أكبر من عدد الشركات التي كان لديها تعديل إيجابي (١١ شركة)، وفيما يتعلق بالتغيير في الإيرادات بعد تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية IFRS 15 كنسبة مئوية من الإيرادات في ظل IFRS 15، فقد كان التغيير في الإيرادات أعلى من ١٪ لدي ١٣٪ فقط من عينة الدراسة، و١٧٪ من الشركات غير المالية بالعينة، حيث أن هناك عشر شركات أظهرت قوائمها المالية إيرادات أقل بعد تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية IFRS 15، مقابل خمس شركات ذات رقم إيرادات أعلى بعد تطبيق IFRS 15، في حين كان التأثير أكبر بالنسبة لشركة Airbus و National Grid، حيث إنخفضت إيراداتهما بنسبة ١٣,١٢٪ و ٨,٢٢٪ على التوالي، وفيما يتعلق بالتغيير في الربح كنسبة مئوية من الإيرادات بعد تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية IFRS 15، فقد خلصت الدراسة إلي عدم وجود تأثير جوهري على الربح بشكل عام للمعيار الدولي للتقرير المالي IFRS 15.

كما استهدفت دراسة Kobbi-Fakhfakh & Boujelben (2021) التحقق مما إذا كان الانتقال الإلزامي لأول مرة إلي تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (IFRS 15) "الإيرادات من العقود مع العملاء" قد أدى إلي تغييرات مهمة في طرق المحاسبة وأدي إلي تأثير جوهري على القوائم المالية، حيث شملت عينة الدراسة ٢٢ شركة من شركات الإتحاد الأوروبي العاملة في كل من قطاعي الاتصالات والتشييد، والمدرجة بمؤشر Forbes' Global 2000، خلال عام ٢٠١٨، وقد توصلت الدراسة إلي أن تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية IFRS 15 لأول مرة أدى إلي تغييرات كبيرة في سبعة مجالات رئيسية من طرق المحاسبة (خمسة تتعلق بأساليب التقييم واثنان متعلقان بأساليب العرض)، وقد تراوحت هذه التغييرات بشكل مختلف بين قطاع الاتصالات وقطاع التشييد، حيث كانت التغييرات أكثر تكراراً في قطاع الاتصالات مقارنة بقطاع التشييد، وقد كان لهذه التغييرات في مجملها تأثير جوهري على قائمة المركز المالي وقائمة الدخل لدي ٣١,٨٪ من الشركات في عينة الدراسة، كما توصلت الدراسة إلي أن الأسباب الرئيسية لهذا التأثير الجوهري لدي شركات قطاع الاتصالات ترجع إلي الإرشادات الجديدة بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية IFRS 15 خاصة المتعلقة بتحديد التزامات الأداء والاعتراف بتكاليف العقود، أما فيما يتعلق بقطاع التشييد، فقد تبين أن تبني نسبة إتمام العقد، وكذا التغييرات في تحديد توقيت الوفاء بالتزامات الأداء، ومتطلبات الاعتراف بالإيرادات في حالة وجود مبالغ متغيرة، هي الأسباب الرئيسية للتأثير الجوهري الملحوظ على القوائم المالية لدي هذا القطاع.

٢/٤ الدراسات التي تناولت متغيرات المحاسبة وأداء الشركة

أثر المحاسبة عن الإيرادات من العقود مع العملاء على أداء الشركات في ضوء المعايير المحاسبية - دراسة مقارنة

استهدفت دراسة (Dechow 1994) فحص العلاقة بين الأرباح المحاسبية والتدفقات النقدية كمقاييس لأداء الشركة، وقد طبقت الدراسة علي عينة من الشركات المدرجة في بورصة نيويورك أو البورصة الأمريكية، حيث تم فحص ثلاث فترات قياس لتلك الشركات: ربع سنوية وسنوية وأربع سنوات، علي النحو الآتي:

- ٢٠٧١٦ قراءة ربع سنوية لمتغيرات الدراسة للفترات من ١٩٨٠م إلى ١٩٨٩م،
- ٢٨٦٤٧ قراءة سنوية لمتغيرات الدراسة للفترات من ١٩٦٠م إلى ١٩٨٩م، و
- ٥٤٥٤ قراءة لكل أربع سنوات (غير متداخلة) لمتغيرات الدراسة للفترات من ١٩٦٤م إلى ١٩٨٩م.

وقد توصلت الدراسة إلي العديد من النتائج كان أهمها أن الأرباح ترتبط في الأجل القصير ارتباطاً وثيقاً بعوائد الأسهم أكثر من التدفقات النقدية المحققة، في حين تتحسن قدرة التدفقات النقدية المحققة لقياس أداء الشركة مقارنة بالأرباح في الأجل الطويل.

كما استهدفت دراسة (Argiles, & Slof (2003) قياس تأثير استخدام التقارير المالية لأغراض تقييم الأداء في إدارة الشركة، وقد طبقت الدراسة علي عينة من ١٧٠ مزرعة كاتالانية Catalan farms بأسبانيا، منها ٥٨ مزرعة تستخدم إدارتها التقارير المحاسبية عن الأداء، ١١٢ مزرعة لا تستخدم إدارتها تلك التقارير، حيث تم الحصول علي بيانات العينة من قاعدة بيانات "شبكة بيانات محاسبة المزارع الأوروبية" (Accountancy Data Network (FADN) European Farm عن السنوات من ١٩٩٦: ٢٠٠٠م، وقد استخدمت الدراسة المتغيرات التالية لقياس أداء الشركة: اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الإنتاج السنوي، اللوغاريتم الطبيعي لمعدل دوران الأصول، العائد علي الأصول ROA، وكان من أهم نتائج الدراسة، أن التقارير المالية كانت عامل ثابت في شرح إنتاجية المزرعة وكفاءتها وربحيتها، فضلا عن أن التقارير المالية مفيدة لصنع القرار، خاصة إذا كانت المنافع المتوقعة لتحسين أداء الشركة كبيرة بما يكفي لتعويض تكاليف الحصول علي تلك التقارير.

كما استهدفت دراسة (Alimehmeti & Paletta (2012) قياس العلاقة بين تركيز الملكية وتأثيرها على أداء الشركة مقاسا بالعائد علي الأصول ROA، حيث تم جمع البيانات من عام ٢٠٠٦ إلى عام ٢٠٠٩ لعينة من الشركات المقيدة بسوق الأوراق المالية بإيطاليا كما يلي: ١٨٦ شركة في عام ٢٠٠٦؛ ٢٠١ شركة في ٢٠٠٧؛ ١٨٨ شركة في عام ٢٠٠٨ و ٢٢٤ شركة في عام ٢٠٠٩، وقد توصلت الدراسة إلي وجود علاقة إيجابية بين تركيز الملكية وأداء الشركة، مما يؤكد منظور الوكالة القائل بأن التركيز الأعلى للملكية يزيد من قوة المساهمين وقدرتهم علي الموازنة بين مصالح المديرين والمساهمين، وبالتالي تحسن أداء الشركة.

وقد استهدفت دراسة (Márcio Tavares et al. 2012) قياس حجم تأثير تخطيط العمليات التشغيلية والمبيعات S&OP علي أداء الشركة من خلال مراجعة للأدبيات الموجودة حول العمليات التشغيلية والمبيعات S&OP، وتناولت الدراسة البحوث المنشورة خلال الفترات من ١٩٩٨ إلي ٢٠١٠م علي ثلاث قواعد بيانات للبحث وهي: Emerald و EBSCO و Science Direct، حيث بلغ عدد الدراسات التي تم مراجعتها ٢٧١ ملخصاً abstracts و ٥٥ بحثاً papers، وقد توصلت الدراسة إلي أن الدراسات إكتفت بوصف الأدلة التجريبية لتأثيرات العمليات التشغيلية والمبيعات S&OP في سلسلة التوريد دون أن تقدم تقديرا لتأثيرها على أداء

أثر المحاسبة عن الإيرادات من العقود مع العملاء على أداء الشركات في ضوء المعايير المحاسبية - دراسة مقارنة

الشركة، فضلا عن عدم وجود إطار موحدة لقياس العمليات التشغيلية والمبيعات S&OP وعلاقته بأداء الشركة.

كما استهدفت دراسة (Huang et al. 2015) حصر محددات استخدام إيرادات المبيعات كمقياس للأداء في عقود مكافآت الرؤساء التنفيذيين للشركات، وقد بلغ حجم العينة 3909 شركة مقيدة لديهيئة سوق المال الأمريكية خلال الفترة من 1993م إلى 2007م، حيث تمت المقارنة بين الإيرادات كمقياس للأداء والمقاييس الأخرى المستخدمة كمقياس للأداء وهي: ربحية السهم، الدخل التشغيلي / الدخل قبل الفوائد والضريبة والإهلاك والإطفاء (EBITDA)، صافي الدخل، العائد على رأس المال ROC، العائد على الإستثمار ROI، العائد على الأصول ROA، التدفق النقدي / التدفق النقدي الحر، العائد على حقوق الملكية ROE، القيمة الاقتصادية المضافة EVA/الربح الاقتصادي، سعر السهم /إجمالي عائد المساهمين، هامش التشغيل، رقابة التكلفة، وكان من أهم نتائج الدراسة، أن استخدام الإيرادات كمقياس أداء صريح يرتبط بشكل إيجابي بالمعلومات المتعلقة بإيرادات المبيعات و استراتيجية الشركة، كما أن الشركات العاملة في صناعات عالية التقنية وأكثر قدرة على المنافسة تعتمد على المبيعات كمقياس أداء أكثر من الشركات العاملة في الصناعات الأخرى، فضلا عن أن حساسية أجور المديرين لقيمة لمبيعات كانت إيجابية بشكل ملحوظ بالنسبة للشركات المتوسطة، بالإضافة إلى أن حساسية الرواتب إلى المبيعات أعلى بكثير بالنسبة للشركات التي تعتمد بشكل صريح على حجم الإيرادات في تقدير المكافآت، وأنه ليس للأرباح قوة تفسيرية مهمة في التنبؤ بالتعويض النقدي للمدير التنفيذي مقارنة بالمبيعات وعائد الأسهم.

وقد استخدمت دراسة (Adetunji & Owolabi 2016) العائد على الأصول ROA، العائد على حقوق الملكية ROE، و TOBIN'S Q لقياس أداء الشركة، كما استخدمت كلا من الرافعة المالية وحجم الشركة ومعدل نمو الشركة كمتغيرات مستقلة والتي ترتبط وتتأثر بالإيرادات وصافي الربح - وهما المحصلة النهائية لعملية المحاسبة عن الإيرادات - من خلال معادلة الميزانية والقيد المزدوج، وذلك خلال الفترة من عام 2010 إلى عام 2014م، بالتطبيق على عينة لعدد (244) شركة، حيث توصلت تلك الدراسة إلى أن 66,68٪ من التباين في العائد على الأصول ROA يرجع إلى الرافعة المالية وحجم الشركة ومعدل نمو الشركة هي أهم المحددات على مستوى الشركة لأداء الشركة، في حين لم يتأثر العائد على الأصول بعوامل الصناعة على عكس TOBIN'S Q، الأمر الذي يعطي الأفضلية للعائد الأصول كمقياس لأداء الشركة للكشف عن أثر التغيرات في المحاسبة عن الإيرادات على أداء الشركة.

مما سبق يتبين أن الدراسات السابقة التي تناولت أثر الانتقال إلى المحاسبة عن الإيرادات من العقود مع العملاء قد اتفقت على هدف مشترك وهو بحث الآثار المختلفة لانتقال الشركات إلى تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي عن الإيرادات من العملاء IFRS 15 بدلا من تطبيق معايير المحاسبة الدولية IAS 18,11 للمحاسبة عن الإيرادات، وقد اعتمدت جميعها على البيانات الفعلية من القوائم المالية للشركات وذلك قبل وبعد تطبيق IFRS 15 كأداة للبحث، ما عدا دراسة عبدالمنعم (2010) التي استخدمت قائمة الاستقصاء كأداة للبحث في إطار دراسة الميدانية، ودراسة (Jaarat & Khraisat 2018) التي قامت بإعادة احتساب إيرادات العقود مع العملاء بأثر رجعي، وفصل إيرادات السلع عن إيرادات الخدمات، وكذلك حساب الأصول من العقود في نهاية

أثر المحاسبة عن الإيرادات من العقود مع العملاء على أداء الشركات في ضوء المعايير المحاسبية - دراسة مقارنة

كل فترة انتقالية لتقارير التقدم ربع السنوية لجميع فترات الدراسة، وذلك كدراسة إختبارية لحالة شركة أورنج، ودراسة (Kobbi-Fakhfakh & Boujelben 2021) التي استخدمت البحث النوعي القائم علي تحليل محتوى للقوائم المالية وما تضمنته من إفصاحات.

أما فيما يتعلق بمحور الدراسات التي تناولت متغيرات المحاسبة وأداء الشركة، فقد تبين أن الدراسات السابقة في هذا المحور قد اتفقت علي هدف مشترك وهو بحث العوامل المحاسبية المؤثرة علي أداء الشركة، حيث إتفقت جميعها مع الدراسة الحالية في إستخدام العائدعلي الأصول (ROA) كمقياس لأداء الشركة، ماعدا دراسة (Dechow 1994) التي استخدمت التدفقات النقدية كمقاييس لأداء الشركة، ودراسة (Huang et al 2015) التي استخدمت إيرادات المبيعات كمقياس للأداء، و دراسة (Adetunji & Owolabi 2016) التي استخدمت مؤشر Tobin's Q، كما إتفقت هذه الدراسات مع الدراسة الحالية في إستخدام القوائم المالية لعينة الدراسة كأداة للدراسة، ما عدا دراسة (Márcio Tavares et al 2012) التي استخدمت منهجية المراجعة للأدبيات التي تناولت علاقة أداء الشركة بالمتغيرات الأخرى، والمنشورة خلال الفترات من ١٩٩٨ إلي ٢٠١٠م علي قواعد بيانات Emerald و EBSCO و Science Direct، حيث بلغ عدد الدراسات التي تم مراجعتها ٢٧١ ملخصاً abstracts و ٥٥ بحثاً papers.

وبالنظر إلي أوجه الإختلاف والإتفاق بين الدراسات السابقة التي تناولت أثر الإنتقال إلي المحاسبة عن الإيرادات من العقود مع العملاء والدراسة الحالية، ومحور الدراسات التي تناولت العلاقة بين متغيرات المحاسبة وأداء الشركة، يتبين أن الدراسة الحالية تتفق مع الدراسات السابقة في تناول أثر المحاسبة عن الإيرادات من العقود مع العملاء في ضوء المعايير المحاسبية، إلا أنها تختلف عنها في العديد من الجوانب والتي تمثل الفجوة البحثية التي تعالجها الدراسة الحالية، وذلك علي النحو الآتي:

- أ. تسعي الدراسة الحالية للكشف عن تبعات وآثار تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي عن الإيرادات من العقود مع العملاء IFRS 15 علي أداء الشركة، وذلك من خلال الدراسة المقارنة.
- ب. تضمنت الدراسة الحالية حصر مفردات القوائم المالية (ق. الدخل، ق. المركز المالي، ق. التدفق النقدي) بخلاف الإيراد، والتي أظهرت القوائم المالية لشركات عينة الدراسة تأثر قيمتها عند البدء في تطبيق المعيار IFRS 15 وإستخدام تلك المفردات كمتغيرات مستقلة للتعبير عن المحاسبة عن الإيراد وصولاً للكشف أثر تطبيق المعيار علي أداء الشركة، في حين إكتفت الدراسات السابقة ببحث أثر مفردة الإيراد أو أرصدة العملاء وأصول العقود مع إلتزامات العقود كمتغيرات معبرة عن تطبيق المعيار.
- ج. إستخدمت الدراسة الحالية منهجية الدراسة المقارنة للكشف عن أثر المحاسبة عن الإيرادات من العملاء علي أداء الشركة قبل وبعد تطبيق IFRS 15، وكذا مقارنة نتائج التطبيق بدولة الإمارات مع عينة من شركات قطاع العقارات المقيدة بالبورصة المصرية ولتي لم تتبني تطبيق متطلبات المعيار IFRS 15 خلال فترة الدراسة.
- د. إعتمدت الدراسة الحالية علي عينتين الأولى لشركات قطاع العقارات الإماراتية، حيث تم استخدام سلسلة زمنية قدرها (١٠) سنوات للبيانات المستخرجة من قوائمها المالية الفترية قبل تطبيق IFRS 15 (الفترات من ٢٠١٠ : ٢٠١٤م) وبعد التطبيق (الفترات من ٢٠١٥ : ٢٠١٩م)، والعينة الثانية لشركات قطاع العقارات المقيدة بالبورصة المصرية ويعبر عن

أثر المحاسبة عن الإيرادات من العقود مع العملاء على أداء الشركات في ضوء المعايير المحاسبية - دراسة مقارنة

بياناتها بسلسلة زمنية (٥ سنوات) موازية لفترة تطبيق IFRS 15 لدى الشركات الإماراتية (تغطي الفترات من ٢٠١٥: ٢٠١٩م).

سابعاً: فروض الدراسة الفرض الأول:

"لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين المحاسبة عن الإيرادات من العقود مع العملاء وأداء الشركة قبل وبعد IFRS15".

الفرض الثاني:

"لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في علاقة الارتباط بين المحاسبة عن الإيرادات من العقود مع العملاء وأداء الشركة في ضوء IFRS15 مقارنة مع (EAS 8, EAS 11)".

الفرض الثالث:

"لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للمحاسبة عن الإيرادات من العقود مع العملاء على أداء الشركة قبل وبعد IFRS15".

الفرض الرابع:

"لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للمحاسبة عن الإيرادات من العقود مع العملاء على أداء الشركة في ضوء IFRS15 مقارنة مع (EAS 11, EAS 8)".

الفرض الخامس:

"لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين الشركات قبل وبعد تطبيق IFRS15 فيما يتعلق بكل من المحاسبة عن الإيرادات من العقود مع العملاء وأداء الشركة".

الفرض السادس:

"لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين الشركات بعد تطبيق IFRS15 مقارنة مع الشركات التي تطبق (EAS 11, EAS 8)" فيما يتعلق بكل من المحاسبة عن الإيرادات من العقود مع العملاء وأداء الشركة".

ثامناً: منهجية الدراسة:

تتضمن منهجية الدراسة التطبيقية كل من مجتمع وعينة الدراسة، متغيرات الدراسة وطرق قياسها، مصادر جمع البيانات، فضلاً عن الأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل بيانات الدراسة.

١ - مجتمع وعينة الدراسة

يتمثل مجتمع الدراسة في شركات قطاع العقارات المقيدة في كل من سوق الأوراق المالية المصري وسوق دبي المالي بدولة الإمارات العربية المتحدة، وقد اعتمدت الدراسة في تحديد العينة من شركات قطاع العقارات المقيدة في سوق الأوراق المالية المصري وسوق دبي المالي كما يلي:

١/١ شركات قطاع العقارات المقيدة في سوق الأوراق المالية المصري:

بلغ عدد شركات قطاع العقارات المقيدة في سوق الأوراق المالية المصري (٣٢) شركة وفقاً للتقرير السنوي المعلن من جانب البورصة المصرية (البورصة المصرية، ٢٠١٩)، وقد تم اختيار عينة الدراسة وفقاً للشروط التالية:

أثر المحاسبة عن الإيرادات من العقود مع العملاء على أداء الشركات في ضوء المعايير المحاسبية - دراسة مقارنة

١. توافر التقارير المالية الربع سنوية خلال الفترات من ٢٠١٥ إلى ٢٠١٩.
٢. إصدار التقارير المالية بالجنيه المصري.
٣. إستمرارية القيد والتداول بسوق الأوراق المالية المصري خلال فترة الدراسة. وبتطبيق الشروط السابقة فقد بلغ حجم عينة الدراسة (٥) شركات بما يعادل (١٥,٦٣%) من إجمالي عدد شركات القطاع، ويوضح الجدول رقم (١) عينة شركات قطاع العقارات المقيدة بسوق الأوراق المالية المصري كما يلي:

جدول رقم (١)

عينة شركات قطاع العقارات المقيدة بسوق الأوراق المالية المصري

| م | إسم الشركة | م | إسم الشركة |
|---|--|---|---------------------------|
| ١ | إعمار مصر للتنمية | ٢ | بالم هيلز للتعمير |
| ٣ | السادس من أكتوبر للتنمية والاستثمار- سوديك | ٤ | مجموعة طلعت مصطفى القابضة |
| ٥ | اوراسكوم للتنمية مصر | | |

٢/١ شركات قطاع العقار المقيدة بسوق دبي المالي °:

بلغ عدد شركات قطاع العقارات المقيدة في سوق دبي المالي (٩) شركات وفقاً للتقرير السنوي المعلن من جانب سوق دبي المالي (سوق دبي المالي، ٢٠١٩)، وقد تم إختيار عينة الدراسة وفقاً للشروط التالية:

١. الشركات التي قامت بالتطبيق المبكر للمعيار الدولي للتقرير المالي عن الإيرادات من العقود مع العملاء IFRS 15 وذلك إعتباراً من يناير ٢٠١٥.
 ٢. إصدار التقارير المالية بالدرهم الإماراتي.
 ٣. توافر التقارير المالية الربع سنوية خلال الفترات من ٢٠١٠ إلى ٢٠١٩، والتي تغطي فترة الدراسة قبل وبعد تطبيق IFRS 15.
 ٤. إستمرارية القيد والتداول بسوق دبي المالي خلال فترة الدراسة. وبتطبيق الشروط السابقة فقد بلغ حجم عينة الدراسة (٢) شركة بما يعادل (٢٢,٢٢%) من إجمالي عدد شركات القطاع والتي تتمثل في شركة إعمار العقارية، وشركة ديار للتطوير.
- ٢- متغيرات الدراسة وطرق قياسها.
- تناولت الدراسة ثلاثة أنواع من المتغيرات، حيث يتمثل المتغير التابع في أداء الشركة، بينما تتمثل المتغيرات المستقلة في متغيرات المحاسبة عن الإيرادات المتوقع تأثيرها علي أداء الشركة، في حين تتمثل المتغيرات الحاكمة في المتغيرات المتوقع تأثيرها علي العلاقة بين متغيرات المحاسبة عن الإيرادات وأداء الشركة، ويمكن توضيح متغيرات الدراسة وطرق قياسها من خلال الجدول رقم (٢) التالي:

° موقع سوق دبي المالي ، متاح علي الرابط التالي:

أثر المحاسبة عن الإيرادات من العقود مع العملاء على أداء الشركات في ضوء المعايير المحاسبية - دراسة مقارنة

جدول رقم (٢) متغيرات الدراسة وطرق قياسها

| المرجع | طريقة القياس | المتغير | رمز المتغير |
|--|--|--|----------------|
| أولاً: المتغير التابع | | | |
| (Morgan et al., 2009.) (Adetunji & Owolabi, 2016) | صافي الربح/إجمالي الأصول | أداء الشركة | Y |
| ثانياً: المتغيرات المستقلة | | | |
| (Aladwan, 2019), (Trabelsi, 2018), | (صافي المبيعات / إجمالي الأصول) | معدل دوران الأصول | X ₁ |
| | تكلفة المبيعات/صافي المبيعات | نسبة تكلفة المبيعات | X ₂ |
| | إيرادات أخرى / صافي المبيعات | نسبة الإيرادات الأخرى | X ₃ |
| | التدفقات النقدية من التشغيل/ص.المبيعات | نسبة التدفقات النقدية من التشغيل | X ₄ |
| | العملاء/ إجمالي الأصول | نسبة العملاء | X ₅ |
| | عقارات قيد التطوير/ إجمالي الأصول | نسبة عقارات قيد التطوير | X ₆ |
| | مقدمات من العملاء(إيرادات مؤجلة)/ إجمالي الأصول | نسبة مقدمات من العملاء (إيرادات مؤجلة) | X ₇ |
| ثالثاً: المتغيرات الحاکمة | | | |
| (Agbam, et al., 2018), (Barth et al., 2019) | حقوق الملكية دفترياً/ القيمة السوقية | نسبة حقوق الملكية دفترياً إلى القيمة السوقية | Z ₁ |
| (Choy et al., 2019), (Constantinou et al., 2017) | - (إجمالي الأصول آخر - إجمالي الأصول أول) / إجمالي الأصول أول. | معدل نمو الأصول | Z ₂ |

٣- مصادر جمع البيانات

اعتمدت الدراسة في الحصول على البيانات اللازمة لاختبار فرضياتها على التقارير المالية الصادرة من الشركات محل الدراسة خلال الفترة المالية ٢٠١٠م- ٢٠١٩م لشركات قطاع العقارات المقيدة بسوق دبي المالي، وكذا خلال الفترة من ٢٠١٥م إلي ٢٠١٩م لشركات قطاع العقارات المقيدة بسوق الأوراق المالية المصري، وتمثل تلك التقارير في قائمة الدخل، قائمة المركز المالي، قائمة التدفقات النقدية، الإيضاحات المتممة للقوائم المالية.

٤- الأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل بيانات الدراسة

إعتمدت الدراسة علي العديد من الأساليب الإحصائية لإختبار فروض الدراسة وذلك علي النحو الآتي:

١/٤ إختبار **Kolmogorov-Samirnov** للتوزيع الطبيعي: للتحقق من مدى تبعية بيانات الدراسة للتوزيع الطبيعي وتحديد الأساليب المعلمية أو اللامعلمية المستخدمة في إختبار فروض الدراسة.

٢/٤ إختبار التداخل الخطي **Multicollinearity** : بإستخدم مقياس **Collinearity Diagnostics** والذي يقوم علي تحديد قيمة تضخم التباين وكذا تحديد قيمة التباين المسموح به بغرض التحقق من مدى وجود مشكلة التداخل الخطي بين متغيرات المحاسبة عن الإيراد وتحديد مدى قدرة نموذج الدراسة علي تفسير الأثر على أداء الشركة.

٣/٤ إختبار الارتباط الذاتي **Autocorrelation**: ويعتمد هذا الإختبار علي تحديد قيمة (D) **Durbin Watson** (W) للتحقق من مدى وجود مشكلة الارتباط الذاتي بين متغيرات المحاسبة

أثر المحاسبة عن الإيرادات من العقود مع العملاء على أداء الشركات في ضوء المعايير المحاسبية - دراسة مقارنة

عن الإيراد والتي قد تؤدي إلى وجود أثر غير حقيقي للمتغيرات المستقلة والحاكمة علي أداء الشركة.

٤/٤ التحليل الوصفي **Descriptive**: حيث يتم عرض سلوك متغيرات الدراسة من خلال المتوسطات الحسابية، الحد الأعلى، الحد الأدنى، والانحراف المعياري للبيانات محل الدراسة.

٥/٤ تحليل إرتباط سبيرمان **Spearman's correlation**: ويستخدم لتحديد إتجاه وقوة العلاقة بين المحاسبة عن الإيرادات وأداء الشركة.

٦/٤ الانحدار المرحلي **Stepwise Regression**: وتم اختيار طريقة Stepwise حيث يتم إدخال متغيرات المحاسبة عن الإيراد إلى معادلة الانحدار علي خطوات، والغرض منه هو تحديد أهم متغيرات الدراسة المؤثرة علي أداء الشركة.

٧/٤ اختبار **Wilcoxon matched-pairs test** لمجتمعين غير مستقلين (العينات المزدوجة): وذلك لفحص مدي وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين شركات قطاع العقارات بدولة الإمارات العربية قبل تطبيق IFRS 15 (الفترة من ٢٠١٠: ٢٠١٤) وبعد تطبيق IFRS 15 (الفترة من ٢٠١٥: ٢٠١٩)، وذلك بدرجة ثقة ٩٥٪.

٨/٤ اختبار **Mann-Whitney U**: وذلك لفحص مدي وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين شركات قطاع العقارات في مصر (عن الفترة من ٢٠١٥ إلى ٢٠١٩) مقارنة بعينة شركات قطاع العقارات بدولة الإمارات لنفس الفترة أي بعد تطبيق IFRS 15، وذلك بدرجة ثقة ٩٥٪.

تاسعا: تحليل نتائج الدراسة

قامت الدراسة بتوظيف البيانات التي تم الحصول عليها بهدف تحديد أثر المحاسبة عن الإيرادات علي أداء الشركات في ضوء المعايير المحاسبية، وقد اعتمدت الدراسة على استخدام الأساليب الإحصائية المتمثلة في اختبار Kolmogorov-Smirnov، اختبار التداخل الخطي، اختبار الارتباط الذاتي، التحليل الوصفي، تحليل الارتباط باستخدام معامل إرتباط سبيرمان Spearman's correlation، تحليل الانحدار المتدرج Stepwise-Regression، واختبار Wilcoxon matched-pairs test لمجتمعين غير مستقلين، واختبار Mann-Whitney U لمجتمعين مستقلين بغرض تحليل البيانات واختبار مدى صحة فروض الدراسة واستخلاص نتائجها، ويمكن توضيح ذلك علي النحو الآتي:

١- إختبار صلاحية بيانات الدراسة:

تم إختبار صلاحية بيانات عينة الدراسة للتحليل الإحصائي بالإعتماد علي إختبار تبعية تلك البيانات للتوزيع الطبيعي، إختبار وجود مشكلة التداخل الخطي في نموذج الدراسة، بالإضافة إلى إختبار وجود مشكلة الارتباط الذاتي والذي قد يؤثر علي دقة نتائج نموذج الدراسة، ويمكن توضيح ذلك علي النحو الآتي:

١/١ إختبار التوزيع الطبيعي

للتحقق من مدي تبعية متغيرات الدراسة للتوزيع الطبيعي فقد إعتمدت الدراسة علي إختبار Kolmogorov-Smirnov حيث تتبع المتغيرات التوزيع الطبيعي عندما تتجاوز معنوية الإختبار (sig.) ٥٪ (العمر، ٢٠٠٤)، ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول رقم (٣) التالي:

أثر المحاسبة عن الإيرادات من العقود مع العملاء على أداء الشركات في ضوء المعايير المحاسبية - دراسة مقارنة

جدول رقم (٣) نتائج اختبار التوزيع الطبيعي

| رمز المتغير | المتغير | دولة الإمارات العربية | | | |
|----------------|---|-----------------------|----------|-------------------|----------|
| | | بعد تطبيق IFRS 15 | | قبل تطبيق IFRS 15 | |
| | | الاحصائية | المعنوية | الاحصائية | المعنوية |
| Y | أداء الشركة | ٠,١٩ | ٠,٠٤١ | ٠,١٤٢ | ٠,٠٠٠ |
| X ₁ | معدل دوران الأصول | ٠,٠٩٣ | ٠,٢٠٠ | ٠,٠٨٧ | ٠,٠٠٠ |
| X ₂ | نسبة تكلفة المبيعات | ٠,١١٤ | ٠,٠٠٠ | ٠,٤٦٨ | ٠,٠٥٥ |
| X ₃ | نسبة إيرادات أخرى | ٠,٢٨٢ | ٠,٠٠٠ | ٠,٢٩٨ | ٠,٠٠٠ |
| X ₄ | نسبة التدفقات النقدية من التشغيل | ٠,١٤ | ٠,٠٠٠ | ٠,٢٢ | ٠,٠١٤ |
| X ₅ | نسبة العملاء | ٠,١٨ | ٠,٠٠٠ | ٠,٢٢٢ | ٠,٠٠٠ |
| X ₆ | نسبة عقارات قيد التطوير | ٠,١٨٨ | ٠,٠٠٠ | ٠,٢١٥ | ٠,٠١٥ |
| X ₇ | نسبة مقدمات من العملاء (إيرادات مؤجلة) | ٠,٢٣٦ | ٠,٠٠٠ | ٠,٢٥٩ | ٠,٢٠٠ |
| Z ₁ | نسبة حقوق الملكية دفترية إلى القيمة السوقية | ٠,٣٢٢ | ٠,٢٠٠ | ٠,١١ | ٠,٢٠٠ |
| Z ₂ | معدل نمو الأصول | ٠,٣٥٤ | ٠,٠٠٠ | ٠,٢١٥ | ٠,٠٠٠ |

فحص بيانات الجدول رقم (٣) يتبين أن مستوي المعنوية لقيم اختبار-Kolmogorov-Samirnov، أقل من ٥٪ لمعظم المتغيرات لكلا من عينة شركات قطاع العقارات بدولة الإمارات قبل تطبيق IFRS 15 وعينة شركات قطاع العقارات بدولة الإمارات بعد تطبيق IFRS 15، وكذا لعينة شركات قطاع العقارات المقيدة بسوق الأوراق المالية المصري، مما يشير إلى عدم إقتراب متغيرات الدراسة من التوزيع الطبيعي، وبالرغم من أن مستوي الدلالة المصاحب لقيم اختبار Kolmogorov-Samirnov، أقل من ٥٪ لمعظم المتغيرات بعينات الدراسة، الأمر الذي قد يشير إلى إختلاف توزيع بيانات هذه المتغيرات عن التوزيع الطبيعي، وفي هذا الشأن يري معظم الإحصائيين (and Lind, Marchal & Wathen (2012) Pallant, (2016) أن ذلك أمر شائع في العينات الكبيرة والتي يتجاوز عدد المشاهدات فيها لكل متغير من متغيرات عينة الدراسة (٣٠) مشاهدة، حيث بلغ عددها (٤٠) مشاهدة لكلا من عينة شركات قطاع العقارات بدولة الإمارات قبل تطبيق IFRS 15، و(٤٠) مشاهدة لعينة شركات قطاع العقارات بدولة الإمارات بعد تطبيق IFRS 15، وكذا (١٠٠) مشاهدة لعينة شركات قطاع العقارات المقيدة بسوق الأوراق المالية المصري، كما أن تجاوز المشاهدات عدد (٣٠) لكل عينة يشير إلى عدم وجود تأثير علي دقة نموذج الدراسة.

٢/١ إختبار التداخل الخطي

يتم إجراء اختبار التداخل الخطي Multicollinearity لفحص مدى وجود مشكلة التداخل الخطي في النموذج حيث تؤدي هذه المشكلة إلى ضعف قدرة نموذج الدراسة في تفسير الأثر على المتغير التابع، ويتم إجراء هذا الاختبار باستخدام مقياس Collinearity Diagnostics حيث يتم تحديد قيمة تضخم التباين (VIF) Variance Inflation Factor وقيمة التباين المسموح به Tolerance، فإذا كانت قيمة تضخم التباين أقل من (١٠) وقيمة التباين المسموح به أكبر من (٠,٠٥) فهذا يشير إلى عدم وجود مشكلة التداخل الخطي في نموذج الدراسة

أثر المحاسبة عن الإيرادات من العقود مع العملاء على أداء الشركات في ضوء المعايير المحاسبية - دراسة مقارنة

(Pallant, 2016)، ويمكن توضيح مدى وجود مشكلة التداخل الخطي في نموذج الدراسة من خلال الجدول رقم (٤) التالي:

جدول رقم (٤)
نتائج اختبار التداخل الخطي

| جمهورية مصر العربية | | دولة الإمارات العربية | | | | المتغير | |
|---------------------|--------------------|-----------------------|--------------------|-------------------|--------------------|---|----------------|
| | | بعد تطبيق IFRS 15 | | قبل تطبيق IFRS 15 | | | |
| تضم التباين | التباين المسموح به | تضم التباين | التباين المسموح به | تضم التباين | التباين المسموح به | الإسم | الرمز |
| ٢,٠٨٩ | ٠,٤٧٩ | ٤,٩٨٤ | ٠,٢٠١ | ٤,٤٨٣ | ٠,٢٢٣ | معدل دوران الأصول | X ₁ |
| ١,٧٩١ | ٠,٥٥٨ | ١,٢٧٨ | ٠,٧٨٣ | ٣,٦٠٣ | ٠,٢٧٨ | نسبة تكلفة المبيعات | X ₂ |
| ١,٤٣٢ | ٠,٦٩٩ | ١,٨٠٦ | ٠,٥٥٤ | ٢,٠١٨ | ٠,٤٩٥ | نسبة إيرادات أخرى | X ₃ |
| ١,٠١٣ | ٠,٩٨٨ | ١,٢١٣ | ٠,٨٢٤ | ٣,٠٤٨ | ٠,٣٢٨ | نسبة التدفقات النقدية من التشغيل | X ₄ |
| ١,٤٦٥ | ٠,٦٨٢ | ٣,٥٤٧ | ٠,٢٨٢ | ٢,٧٨٤ | ٠,٣٥٩ | نسبة العملاء | X ₅ |
| ٢,٠٠٩ | ٠,٤٩٨ | ٧,٨٤٥ | ٠,١٢٧ | ٣,٣١٩ | ٠,٣٠١ | نسبة عقارات قيد التطوير | X ₆ |
| ٢,١٥٢ | ٠,٤٦٥ | ٥,١٩٩ | ٠,١٩٢ | ٢,٤١٨ | ٠,٤١٤ | نسبة مقدمات من العملاء (إيرادات مؤجلة) | X ₇ |
| ٢,١٥٠ | ٠,٤٦٥ | ٤,٣٠١ | ٠,٢٢٢ | ٢,٧٧ | ٠,٣٦١ | نسبة حقوق الملكية دفترًا إلى القيمة السوقية | Z ₁ |
| ١,٢٥٧ | ٠,٧٩٦ | ١,١٥٤ | ٠,٨٦٦ | ٣,٤١٩ | ٠,٢٩٢ | معدل نمو الأصول | Z ₂ |

ويلاحظ من الجدول رقم (٤) عدم وجود مشكلة التداخل الخطي بين المتغيرات في جميع عينات الدراسة، وهي عيني شركات قطاع العقارات بدولة الإمارات قبل وبعد تطبيق IFRS 15، وعينة شركات قطاع العقارات المقيدة بالبورصة المصرية، حيث أن قيمة تضم التباين أقل من (١٠) وقيمة التباين المسموح به أكبر من (٠,٠٥) لجميع عينات الدراسة.

٣/١ الارتباط الذاتي Autocorrelation:

يتم إجراء اختبار الارتباط الذاتي Autocorrelation لفحص مدى وجود مشكلة الارتباط الذاتي في النموذج حيث تؤدي هذه المشكلة إلى أثر غير حقيقي للمتغيرات المستقلة على المتغير التابع، ويتم إجراء هذا الاختبار باستخدام قيمة (D-W) Durbin Watson فإذا كانت هذه القيمة تتراوح بين (١ : ٣) فهذا يشير إلى عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي التي تؤثر على دقة نتائج نموذج الدراسة (Field, 2018)، ويمكن توضيح مدى وجود مشكلة الارتباط الذاتي في نموذج الدراسة من خلال الجدول رقم (٥) التالي:

جدول رقم (٥)
نتائج اختبار الارتباط الذاتي

| جمهورية مصر العربية | دولة الإمارات العربية | | بيان |
|---------------------|-----------------------|-------------------|--------------------------|
| | بعد تطبيق IFRS 15 | قبل تطبيق IFRS 15 | |
| ١,٧٠٦ | ١,٠٢٨ | ١,٩٥٥ | قيمة (D-W) Durbin Watson |

فحص بيانات قيمة (D-W) لعينة شركات قطاع العقارات بدولة الإمارات قبل وبعد تطبيق IFRS 15، وكذا عينة شركات قطاع العقارات في جمهورية مصر العربية تبين أنها

أثر المحاسبة عن الإيرادات من العقود مع العملاء على أداء الشركات في ضوء المعايير المحاسبية - دراسة مقارنة

بلغت (١,٩٥٥، ١,٠٢٨، ١,٧٠٦) علي التوالي، وهي تقع داخل المدى (١: ٣) مما يشير إلى عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي التي قد تؤثر في دقة نتائج نموذج الدراسة.

٢- التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة :

اعتمدت الدراسة في التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة على مقاييس النزعة المركزية وهي المتوسط الحسابي لمتغيرات عينة الدراسة لشركات قطاع العقارات، كما اعتمدت الدراسة على الانحراف المعياري كأحد مقاييس التشتت لمعرفة درجة انتشار قيم هذه المتغيرات حول الوسط الحسابي، كما تم عرض بيانات وأكبر قيمة وأصغر قيمة لتلك المتغيرات للمزيد من التوضيح، ويوضح الجدول رقم (٦) نتائج التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة كما يلي:

جدول رقم (٦)
التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة

| الرمز | إسم المتغير | عينة قطاع العقارات بدولة الإمارات العربية المتحدة | | | | | | | | | | | |
|----------------|---|---|-------------------|----------|-----------|---------|-------------------|----------|-----------|-------|-------|--------|--------|
| | | بعد تطبيق IFRS 15 | | | | | قبل تطبيق IFRS 15 | | | | | | |
| | | المتوسط | الانحراف المعياري | أقل قيمة | أكثر قيمة | المتوسط | الانحراف المعياري | أقل قيمة | أكثر قيمة | | | | |
| Y | أداء الشركة | ١,٠٠١- | ٠,٣٧ | ٠,٢٢٤- | ٠,١٥ | ٠,١٢ | ٠,٠٠٦ | ٠,٠٠٣ | ٠,٠٢٣ | ٠,٠٠٩ | ٠,٠٠٩ | ٠,٣٥- | ٠,٠٤٦ |
| X ₁ | معدل دوران الأصول | ٠,٠٤٢ | ٠,٠٤٥ | ٠,١٠ | ٠,٢٩١ | ٠,٣٦ | ٠,١٦ | ٠,٠٠٠ | ٠,٠٧٥ | ٠,٠٤٧ | ٠,٢١ | ٠,١٢ | ٠,١٠٣ |
| X ₂ | نسبة تكلفة المبيعات | ٠,٦٣٢ | ٠,٢٦٣ | ٠,٢٣ | ١,٤٢٧ | ١,٤٧ | ٢,٣٩٠ | ١٤,٥٧٠- | ٠,٧٢٣ | ٠,٦٤٨ | ١,٠٠ | ٠,٤٦٩ | ١,٠٧٦ |
| X ₃ | نسبة الإيرادات الأخرى | ٠,٠١٦ | ٠,٠٢٥ | ٠,٠٠٠ | ٠,١٠٥ | ٠,١٢ | ٠,٠٢٠ | ٠,٠١٦- | ٠,٠٧٢ | ٠,٠٢٨ | ٠,٠٧٤ | ٠,١٥٢- | ٠,٦١٨ |
| X ₄ | نسبة التفتتات النقدية من التشغيل | ٠,٢٨٣ | ٠,٤٦٤ | ١,٣٢٢- | ١,٣١٠ | ١,٥٦ | ٠,٦٣٢ | ٢,٢٠٦- | ٢,٧١٣ | ٠,١٨٧ | ٠,٥٠٧ | ١,٣٨٣- | ٢,٨٠٨ |
| X ₅ | نسبة العملاء | ٠,٠٣٠ | ٠,٠٦٧ | ٠,٠٠٦ | ٠,٣١٨ | ٠,٢٢ | ٠,٠٥٦ | ٠,٠٠٦ | ٠,٢٢٨ | ٠,١١٥ | ٠,٠٧٨ | ٠,١٩ | ٠,٢٩٦ |
| X ₆ | نسبة عقارات قيد التطوير | ٠,٣٣٨ | ٠,٠٩٨ | ٠,١١٦ | ٠,٤٧٧ | ٠,٢٥١ | ٠,٠٨٥ | ٠,٠٩١ | ٠,٣٥٢ | ٠,٣١٩ | ٠,١٣٦ | ٠,٠٦٢ | ٠,٧٢٠ |
| X ₇ | نسبة مقدمات من العملاء (إيرادات مؤجلة) | ٠,١٣٣ | ٠,٠٥١ | ٠,٠٣٠ | ٠,٢٣٠ | ٠,٠٧٣ | ٠,٠٧١ | ٠,٠٠٢ | ٠,١٨١ | ٠,٣٤٠ | ٠,١٥٥ | ٠,١٥ | ٠,٦٤١ |
| Z ₁ | نسبة حقوق الملكية دفترًا إلى القيمة السوقية | ١,٦٨٠ | ٠,٨٥٩ | ٠,٥٣٠ | ٣,٤٥٢ | ١,٤٨١ | ٠,٤٨٦ | ٠,٧٠٧ | ٢,٥٠٨ | ١,٧٢٢ | ٢,٣٢٤ | ٠,٢٣١ | ١٢,٨٤٦ |
| Z ₂ | معدل نمو الأصول | ٠,٠١١- | ٠,٠٤٧ | ٠,٢٠٠- | ٠,١٢٢ | ٠,٠١٣ | ٠,٠٤٠ | ٠,٠٩٤- | ٠,١٨٦ | ٠,٠٨٢ | ٠,٣١٦ | ٠,٥٨٧- | ١,٥٢٥ |

ويلاحظ من الجدول رقم (٦) مايلي :

١. أن متوسط قيمة أداء الشركة (العائد علي الأصول ROA) لعينة قطاع العقارات بالإمارات قبل تطبيق IFRS 15 بلغ (٠,٠٠١-) ثم إرتفع بعد تطبيق IFRS 15 ليصبح (٠,٠١٢)، في حين بلغ لعينة قطاع العقارات في مصر (٠,٠٠٩) وذلك خلال الفترات من ٢٠١٥ إلى ٢٠١٩ وهي الفترة المناظرة لفترة ما بعد تطبيق IFRS 15 بدولة الإمارات العربية، وبمقارنة متوسطات قيمة العائد علي الأصول (ROA) لعينات الدراسة الحالية مع قيمته بالدراسات السابقة تبين أن متوسط قيمة العائد علي الأصول (ROA) بدراسة (Sampaio et al. (2020) قد بلغ (٠,٠٤)، ودراسة (Rostami, et al. (2016) بلغ (٠,٠٨٠٣)، وفي دراسة (Ayturk et al. (2016) بلغت (٠,٠١٨)، وفي دراسة (Vatavu (2015) بلغت (٠,٠٤٠)، ويلاحظ إنخفاض قيمة متوسط العائد علي الأصول (ROA) عينتي شركات قطاع العقارات بدولة الإمارات قبل تطبيق IFRS 15، وكذا بالنسبة لعينة شركات قطاع العقارات المصرية مقارنة مع قيمتها بالدراستين الأوليين،

أثر المحاسبة عن الإيرادات من العقود مع العملاء على أداء الشركات في ضوء المعايير المحاسبية - دراسة مقارنة

- مع إقتراب قيمة متوسط العائد على الأصول (ROA) لعينة قطاع العقارات بالإمارات بعد تطبيق IFRS 15 من قيمته بالدراسة الثالثة.
٢. أن متوسط معدل دوران الأصول لعينة قطاع العقارات بالإمارات قبل تطبيق IFRS 15 بلغ (٠,٠٤٢) ثم إنخفض بعد تطبيق IFRS 15 ليصبح (٠,٠٣٦)، في حين بلغ لعينة قطاع العقارات في مصر (٠,٠٤٧) وذلك خلال الفترات من ٢٠١٥ إلى ٢٠١٩ وهي الفترة المناظرة لفترة ما بعد تطبيق IFRS 15 بدولة الإمارات العربية، وبمقارنة متوسطات معدل دوران الأصول لعينات الدراسة الحالية مع متوسط معدل دوران الأصول بالدراسات السابقة تبين أن متوسط معدل دوران الأصول بدراسة (Narwal & Yadav (2017) قد بلغ (٠,٣٦٤) ، ودراسة (Utami (2017) بلغ (٠,٣١٤)، ودراسة (Ni, Y et al. (2019) بلغ (٠,٩٣٩) ودراسة (Chhaochharia et al. (2017) بلغ (١)، ويلاحظ إنخفاض قيمة معدل دوران الأصول لعينتي شركات قطاع العقارات بدولة الإمارات قبل وبعد تطبيق IFRS 15، وبالنسبة لعينة شركات قطاع العقارات المصرية مقارنة مع قيمتها بالدراسات السابقة.
٣. أن قيمة متوسط نسبة تكلفة المبيعات لعينة قطاع العقارات بالإمارات قبل تطبيق IFRS 15 بلغت (٠,٦٣٢) ثم إنخفضت بعد تطبيق IFRS 15 لتصبح (٠,١٤٧)، في حين بلغت قيمة هذا المتوسط لعينة قطاع العقارات في مصر (٠,٦٤٨) وذلك خلال الفترات من ٢٠١٥ إلى ٢٠١٩ وهي الفترة المناظرة لفترة ما بعد تطبيق IFRS 15 بدولة الإمارات العربية، وبمقارنة قيمة متوسط نسبة تكلفة المبيعات لعينات الدراسة الحالية مع قيمة متوسط تكلفة المبيعات/المبيعات بالدراسات السابقة تبين أن قيمة متوسط نسبة تكلفة المبيعات بدراسة (Tan & Lim (2007) قد بلغ (٠,٣٠٩)، ودراسة (Farzaneh et al. (2013) بلغ (٠,٦٦٧)، ودراسة (Chhaochharia et al. (2017) بلغ (٠,٥٩)، ويلاحظ إرتفاع قيمة متوسط نسبة تكلفة المبيعات لعينة شركات قطاع العقارات بدولة الإمارات قبل تطبيق IFRS 15 ، وكذا بالنسبة لعينة شركات قطاع العقارات المصرية مقارنة مع قيمتها بدراسة (Tan & Lim 2007)، في حين تقاربت مع دراسة (Farzaneh, et al., 2013 ; Chhaochharia et al., 2017).
٤. أن متوسط قيمة نسبة إيرادات أخرى لعينة قطاع العقارات بالإمارات قبل تطبيق IFRS 15 بلغ (٠,٠١٦) ثم إنخفض بعد تطبيق IFRS 15 ليصبح (٠,٠١٢)، في حين بلغ لعينة قطاع العقارات في مصر (٠,٠٢٨) وذلك خلال الفترات من ٢٠١٥ إلى ٢٠١٩ وهي الفترة المناظرة لفترة ما بعد تطبيق IFRS 15 بدولة الإمارات العربية.
٥. أن متوسط قيمة نسبة التدفقات النقدية من التشغيل لعينة قطاع العقارات بالإمارات قبل تطبيق IFRS 15 بلغ (٠,٢٨٣) ثم إنخفض بعد تطبيق IFRS 15 ليصبح (٠,١٥٦)، في حين بلغ لعينة قطاع العقارات في مصر (٠,١٨٧) وذلك خلال الفترات من ٢٠١٥ إلى ٢٠١٩ وهي الفترة المناظرة لفترة ما بعد تطبيق IFRS 15 بدولة الإمارات العربية. وبمقارنة نسبة التدفقات النقدية من التشغيل لعينات الدراسة الحالية مع قيمته بالدراسات السابقة تبين أن نسبة التدفقات النقدية من التشغيل بدراسة (Ni, Y. et al. (2019) قد بلغ (٠,٠٢٨-)، ودراسة (Gheshlaghi et al. (2014) قد بلغ (٠,١١٠)، ويلاحظ إنخفاض هذه القيمة بالدراسة الأولى مقارنة بعينات الدراسة الثلاث في حين تقترب قيمة المتوسط في الدراسة الثانية من قيمته بعينات الدراسة.

أثر المحاسبة عن الإيرادات من العقود مع العملاء على أداء الشركات في ضوء المعايير المحاسبية - دراسة مقارنة

٦. أن متوسط قيمة نسبة العملاء لعينة قطاع العقارات بالإمارات قبل تطبيق IFRS 15 بلغ (٠,٠٣) ثم ارتفعت بعد تطبيق IFRS 15 ليصبح (٠,٠٦٢)، في حين بلغ لعينة قطاع العقارات في مصر (٠,١١٥) وذلك خلال الفترات من ٢٠١٥ إلى ٢٠١٩ وهي الفترة المناظرة لفترة ما بعد تطبيق IFRS 15 بدولة الإمارات العربية.
٧. أن متوسط نسبة عقارات قيد التطوير لعينة قطاع العقارات بالإمارات قبل تطبيق IFRS 15 بلغ (٠,٣٣٨) ثم إنخفض بعد تطبيق IFRS 15 ليصبح (٠,٢٥١)، في حين بلغ لعينة قطاع العقارات في مصر (٠,٣١٩) وذلك خلال الفترات من ٢٠١٥ إلى ٢٠١٩ وهي الفترة المناظرة لفترة ما بعد تطبيق IFRS 15 بدولة الإمارات العربية.
٨. أن متوسط نسبة مقدمات من العملاء (إيرادات مؤجلة) لعينة قطاع العقارات بالإمارات قبل تطبيق IFRS 15 بلغ (٠,١٣٣) ثم إنخفض بعد تطبيق IFRS 15 ليصبح (٠,٠٧٣)، في حين بلغ لعينة قطاع العقارات في مصر (٠,٣٤٠) وذلك خلال الفترات من ٢٠١٥ إلى ٢٠١٩ وهي الفترة المناظرة لفترة ما بعد تطبيق IFRS 15 بدولة الإمارات العربية، في حين بلغت هذه النسبة (٠,١٤٩) في دراسة (Prakash & Sinha, 2013).
٩. أن قيمة متوسط نسبة حقوق الملكية دفتريا/ القيمة السوقية لعينة قطاع العقارات بالإمارات قبل تطبيق IFRS 15 بلغت (١,٦٨٠) ثم إنخفضت بعد تطبيق IFRS 15 ليصبح (١,٤٨١)، في حين كانت هذه في عينة قطاع العقارات في مصر (١,٧٢٢) وذلك خلال الفترات من ٢٠١٥ إلى ٢٠١٩ وهي الفترة المناظرة لفترة ما بعد تطبيق IFRS 15 بدولة الإمارات العربية. وبمقارنة متوسطات نسبة حقوق الملكية دفتريا/ القيمة السوقية لعينات الدراسة الحالية مع قيمة متوسط نسبة حقوق الملكية دفتريا/ القيمة السوقية بدراسة (Pan, et al. (2018) قد بلغ (٠,٦٤)، ودراسة (Roychowdhury (2006) بلغ (٠,٦٢٥)، ودراسة (Dimitrov & Jain (2008) بلغ (١,٢٢٢٧)، ويلاحظ ارتفاع قيمة متوسط نسبة حقوق الملكية دفتريا/ القيمة السوقية لعينات شركات قطاع العقارات بدولة الإمارات قبل تطبيق IFRS 15 وعينة شركات قطاع العقارات المصرية بأكثر من الضعف مقارنة مع قيمتها بالدراسات السابقة وقد يرجع ذلك لإختلاف الفترات التي تغطيها الدراسة الحالية عن الفترات التي تغطيها الدراسات السابقة حيث تغطي الدراسة الأولى الفترات من ١٩٨٧ إلى ٢٠١٦، في حين تغطي الدراسة الأخيرة الفترات من ١٩٨٧ إلى ٢٠٠١ بدراسة (Prakash, & Sinha (2013) قد بلغ (٠,٤٩١) وبدراسة (Caylor (2010) قد بلغ (٠,٤٠١).
١٠. أن قيمة متوسط معدل نمو الأصول لعينة قطاع العقارات بالإمارات قبل تطبيق IFRS 15 بلغ (٠,٠١١-) ثم ارتفع بعد تطبيق IFRS 15 ليصبح (٠,٠١٣)، في حين بلغ لعينة قطاع العقارات في مصر (٠,٠٨٢) وذلك خلال الفترات من ٢٠١٥ إلى ٢٠١٩ وهي الفترة المناظرة لفترة ما بعد تطبيق IFRS 15 بدولة الإمارات العربية، وبمقارنة قيمة متوسطات معدل نمو الأصول لعينات الدراسة الحالية مع قيمة متوسطات معدل نمو الأصول بالدراسات السابقة تبين أن قيمة متوسط معدل نمو الأصول بدراسة (Waluyo (2017) ، دراسة (Maury (2018) أعلى بكثير من قيمته بالعينات الثلاث حيث بلغ (٠,٥٦٠٧٠٦)، (٠,١٣) علي التوالي، في حين كان أعلى من العينات الثلاثة بقليل طبقا لدراسة (Ling, et al. (2019) حيث بلغ (٠,١٠٨).

أثر المحاسبة عن الإيرادات من العقود مع العملاء على أداء الشركات في ضوء المعايير المحاسبية - دراسة مقارنة

٣- فحص طبيعة العلاقة بين المحاسبة عن الإيرادات وأداء الشركة مقارنة بين قبل وبعد تطبيق IFRS 15 بدولة الإمارات.

لفحص طبيعة العلاقة بين متغيرات المحاسبة عن الإيرادات وأداء الشركة قبل وبعد تطبيق IFRS 15 بدولة الإمارات إستخدمت الدراسة علي أسلوب تحليل ارتباط سبيرمان Spearman للتحقق من صحة الفرض الأول القائل بأنه "لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين المحاسبة عن الإيرادات من العقود مع العملاء وأداء الشركة قبل وبعد IFRS15"، ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول رقم (٧) علي النحو الآتي:

جدول رقم (٧)

العلاقة بين المحاسبة عن الإيرادات وأداء الشركة قبل وبعد تطبيق IFRS 15

| دولة الإمارات العربية | | | | إسم المتغير | الرمز |
|-----------------------|----------|-------------------|----------|---|----------------|
| بعد تطبيق IFRS 15 | | قبل تطبيق IFRS 15 | | | |
| R ² | R | R ² | R | | |
| ٥١,٧٠ | **٠,٧١٩ | ١,٣٧ | ٠,١١٧ | معدل دوران الأصول | X ₁ |
| ٢٤,٢١ | **٠,٤٩٢- | ٥١,٤١ | **٠,٧١٧- | نسبة تكلفة المبيعات | X ₂ |
| ٥٤,٤٦ | **٠,٧٣٨ | ٨,٦٤ | ٠,٢٩٤ | نسبة إيرادات أخرى | X ₃ |
| ٠,١٧ | ٠,٠٤١- | ٤٥,٥٦ | **٠,٦٧٥ | نسبة التدفقات النقدية من التشغيل | X ₄ |
| ٨,٦٤ | ٠,٢٩٤- | ٦,٣٥ | ٠,٢٥٢- | نسبة العملاء | X ₅ |
| ٤١,٦٠ | **٠,٦٤٥ | ٠,٣٨ | ٠,٠٦٢ | نسبة عقارات قيد التطوير | X ₆ |
| ٤٤,٣٦ | **٠,٦٦٦ | ٥,٨١ | ٠,٢٤١- | نسبة مقدمات من العملاء (إيرادات مؤجلة) | X ₇ |
| ١٧,٥٦ | **٠,٤١٩- | ٥٥,٢٠ | **٠,٧٤٣- | نسبة حقوق الملكية دفتريا إلى القيمة السوقية | Z ₁ |
| ٠,٠٤ | ٠,٠٢- | ٢٦,٩٤ | **٠,٥١٩ | معدل نمو الأصول | Z ₂ |

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي

** عند مستوي المعنوية (٠,٠١) * عند مستوي المعنوية (٠,٠٥)

بفحص الجدول الجدول رقم (٨) لوحظ ما يلي:

أ. قبل تطبيق IFRS 15 وفي ظل تطبيق IAS 11, 18 بدولة الإمارات العربية المتحدة:

١- وجود علاقة ارتباط طردية عند مستوي ١٪ بين أداء الشركة (Y) مقاسا بالعائد علي الأصول وكل من نسبة التدفقات النقدية من التشغيل (X₄) ، نسبة معدل نمو الأصول (Z₂) بمعاملات ارتباط بلغ (٠,٦٧٥ ، ٠,٥١٩) علي التوالي، وفيما يتعلق بنسبة التدفقات النقدية من التشغيل/المبيعات (X₄) فقد يرجع ذلك إلي أن التدفقات النقدية من التشغيل تمثل المبيعات النقدية ومن ثم فإن أية زيادة فيها تؤدي إلي الحد من الديون المدومة وتكاليف التحصيل للمبيعات الأجلة الأمر الذي يساهم في زيادة صافي الربح ومن ثم زيادة العائد علي الأصول ROA، ويتفق ذلك مع دراسة Gheshlaghi et al. (2014) حيث كانت علاقة الارتباط بين التدفقات النقدية من التشغيل والعائد علي الأصول طردية وبمعنوية عند ١٪ وبقيمة (٠,٤٢٠).

أما بخصوص معدل نمو الأصول (Z₂) فقد ترجع هذه العلاقة الطردية له مع أداء الشركة مقاسا بالعائد علي الأصول إلي أن شركات عينة الدراسة قد قامت بإجراء توسعات ترتب عليها زيادة في الأرباح أو أنها تعتمد بشكل كبير في توسعاتها علي التمويل الذاتي من الأرباح المحتجزة من صافي ربح الشركة، ويختلف ذلك مع دراسة (Thomsen & Rose (2004 حيث بلغ معامل الارتباط (٠,٠٠) بين العائد علي الأصول ROA ومعدل نمو الأصول.

أثر المحاسبة عن الإيرادات من العقود مع العملاء على أداء الشركات في ضوء المعايير المحاسبية - دراسة مقارنة

٢- وجود علاقة ارتباط عكسية عند مستوي ١٪ بين أداء الشركة وكل من نسبة تكلفة المبيعات (X_2) ونسبة حقوق الملكية دفتريا/القيمة السوقية (Z_1) بمعاملات ارتباط بلغت (٠,٧١٧، -٠,٧٤٣) علي التوالي، وفيما يخص علاقة الإرتباط العكسية بين نسبة تكلفة المبيعات (X_2) وأداء الشركة فقد يرجع ذلك إلي أن إرتفاع هذه النسبة يؤدي إلي إنخفاض مجمل الربح المتاح لتغطية كلا من المصروفات البيعية والإدارية وتكاليف التمويل والضرائب - حيث لا يتم رسملة عمولة البيع أو تكاليف الحصول علي عقد البيع في ظل IAS 18, 11 ويتم إنفاقها في نفس فترة البيع - ومن ثم إنخفاض صافي الربح وبالتالي إنخفاض العائد علي الأصول وصولا إلي إنخفاض قيمة أداء الشركة، ويتفق ذلك مع دراسة (Cho, & Tsang (2020) حيث كان معامل إرتباط مقلوب هذه النسبة (أي المبيعات/تكلفة المبيعات) مع أداء الشركة (ROA) (٠,٤٢٠)، وفيما يتعلق بنسبة القيمة الدفترية لحقوق الملكية / القيمة السوقية (Z_1) فقد ترجع العلاقة العكسية إلي أن مقام نسبة العائد علي الأصول يتمثل في إجمالي الأصول في حين يتمثل بسط نسبة حقوق الملكية دفتريا/ القيمة السوقية في حقوق الملكية دفتريا وهو مكون رئيسي لإجمالي الأصول، وبالتالي فإنه مع ثبات باقي مكونات المتغيرين المذكورين، فإنه عندما يكون مصدر الزيادة في نسبة حقوق الملكية/ القيمة السوقية هو إرتفاع حقوق الملكية، سيؤدي ذلك إلي زيادة إجمالي الأصول مقابل صافي الربح ومن ثم إنخفاض العائد علي الأصول، والعكس صحيح، ويتفق ذلك مع دراسة Thomsen & Rose (2004) حيث كانت العلاقة بين العائد علي الأصول ونسبة حقوق الملكية دفتريا/ القيمة السوقية بقيمة (٠,١٨-).

٣- عدم وجود ارتباط معنوي بين أداء الشركة (مقاسا بالعائد علي الأصول (ROA) وكل من معدل دوران الأصول X_1 ، نسبة إيرادات أخرى X_3 ، نسبة العملاء X_5 ، نسبة عقارات قيد التطوير X_6 ، نسبة مقدمات من العملاء (إيرادات مؤجلة) X_7 ، بمعاملات ارتباط بلغت (٠,٢٩٤، ٠,١١٧)، (٠,٢٥٢-٠,٠٦٢، ٠,٢٤١-٠) علي التوالي، وقد يرجع ذلك إلي ضعف العلاقة المباشرة بين هذه المتغيرات وأداء الشركة في ظل تطبيق IAS 18, 11، ويتفق ذلك فيما يتعلق بالعلاقة بين معدل دوران الأصول والمتغير التابع أداء الشركة (مقاسا بالعائد علي الأصول (ROA)، مع دراسة (Vatavu (2015) ، ودراسة (Mohammed & Al Ani (2020) حيث كانت علاقة الإرتباط غير جوهرية بين أداء الشركة ومعدل دوران الأصول بمعامل إرتباط بلغ (٠,١٠٨)، (٠,٠٨٧) علي التوالي.

ويتبين من العرض السابق أن متغيرات المحاسبة عن الإيراد التي لا توجد لها علاقة إرتباط ذات دلالة إحصائية بأداء الشركة بلغت (٥) متغير، في حين أن هناك (٤) متغير لها علاقة إرتباط ذات دلالة إحصائية بأداء الشركة، وذلك من إجمالي (٩) متغير بنسبة (٤٤,٤٪) في ظل تطبيق IAS 11, 18، وقبل تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي عن الإيرادات من العملاء IFRS 15.

ب. في ظل تطبيق IFRS 15 بدولة الإمارات العربية المتحدة:

١- وجود علاقة إرتباط طردية عند مستوي ١٪ بين أداء الشركة وكل من معدل دوران الأصول (X_1)، ونسبة إيرادات أخرى (X_3)، ونسبة عقارات قيد التطوير (X_6)، ونسبة مقدمات من العملاء (إيرادات مؤجلة) (X_7)، بمعاملات ارتباط بلغت (٠,٧١٩، ٠,٧٣٨، ٠,٦٤٥، ٠,٦٦٦) علي التوالي، وذلك بعد تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي عن الإيرادات من العملاء IFRS 15 بدولة الإمارات العربية، وفيما يتعلق بمعدل دوران الأصول (X_1) فقد يرجع ذلك إلي أن

أثر المحاسبة عن الإيرادات من العقود مع العملاء على أداء الشركات في ضوء المعايير المحاسبية - دراسة مقارنة

المقام في كلا النسبتين هو إجمالي الأصول، فضلا عن أن صافي الربح (بسط نسبة العائد علي الأصول) يمثل أحد مكونات صافي المبيعات (بسط معدل دوران الأصول)، ويتفق ذلك مع دراسة Pouraghajan, et al (2012) حيث كانت علاقة الارتباط طردية عند مستوي معنوية ١٪ بقيمة (٠,١٤٧)، في حين يختلف مع دراسة (Mohammed & Al Ani (2020) حيث كانت علاقة الارتباط غير جوهرية بين أداء الشركة ومعدل دوران الأصول بمعامل ارتباط بلغ (٠,٠٨٧)، وفيما يتعلق بنسبة إيرادات أخري (X_3)، فقد يرجع ذلك إلي أن بسط معدل العائد علي الأصول يمثل أحد مكونات البسط لهذه النسب، ومن ثم فإن ارتفاع قيمة هذه المتغيرات جميعا تسهم بشكل كبير في زيادة صافي الربح الذي يمثل بسط نسبة العائد علي الأصول والعكس صحيح، وفيما يتعلق بنسبة عقارات قيد التطوير (X_6)، فقد يرجع ذلك إلي أنه في الأجل القصير ومن الناحية الحسابية فإن العقارات قيد التطوير تمثل الإنتاج تحت التشغيل في قطاع العقارات ومن ثم فإن زيادة هذا الرصيد تمثل زيادة في قيمة مخزون آخر المدة الذي يتم طرحه من قيمة المخزون المتاح للبيع وصولا لحساب قيمة تكلفة المبيعات، ومن ثم فإن هذه الزيادة تمثل تخفيضا لتكلفة المبيعات من ناحية وزيادة في مجمل الربح وصافي الربح -الذي يمثل بسط نسبة العائد علي الأصول - من ناحية أخري، فضلا عن أنه في الأجلين المتوسط والطويل فإن زيادة رصيد العقارات قيد التطوير تشير إلي زيادة المتاح منها للبيع وزيادة المبيعات ثم صافي الربح في الفترات التالية، ويتفق ذلك مع دراسة (Manikas (2017) حيث كانت علاقة الارتباط (٠,٠٤٠٤) بين الإنتاج تحت التشغيل (الذي يمثل عقارات قيد التطوير بشركات قطاع العقارات) والعائد علي الأصول وإن كانت بمعنوية عند ١٠٪، وفيما يتعلق بنسبة مقدمات من العملاء (X_7)، فقد يرجع ذلك إلي أن زيادة رصيد الإيرادات المؤجلة يشير إلي زيادة الطلب علي ما تعرضه الشركة من عقارات وزيادة حصتها السوقية مقترنة بقوة المركز التنافسي الأمر الذي يترتب عليه زيادة قدرة الشركة علي توليد صافي ربح يؤدي في النهاية إلي زيادة معدل العائد علي الأصول (ROA) وتحسن أداء الشركة.

٢- وجود علاقة ارتباط عكسية عند مستوي ١٪ بين أداء الشركة وكلا من نسبة تكلفة المبيعات (X_2) ونسبة القيمة الدفترية لحقوق الملكية / القيمة السوقية (Z_1)، بمعاملات ارتباط بلغت (-٠,٤٩٢)، -٠,٤١٩. علي التوالي، وذلك بعد تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي عن الإيرادات من العملاء IFRS 15 بدولة الإمارات العربية، وفيما يتعلق بنسبة تكلفة المبيعات (X_2)، قد يرجع ذلك إلي العلاقة الحسابية العكسية بين صافي الربح وتكلفة المبيعات، ويتفق ذلك مع دراسة Maury (2018) حيث كانت علاقة الارتباط عكسية بقيمة (-٠,١٩٧)، وفيما يتعلق بنسبة القيمة الدفترية لحقوق الملكية / القيمة السوقية (Z_1)، قد يرجع ذلك إلي أن القيمة الدفترية لحقوق الملكية تمثل جزءا رئيسيا في قيمة إجمالي الأصول التي تمثل مقام نسبة العائد علي الأصول، وعليه فإن أية تخفيضات في القيمة الدفترية لحقوق الملكية قد يترتب عليها تخفيض في قيمة إجمالي الأصول ومن ثم زيادة العائد علي الأصول، ويتفق ذلك مع دراسة (Huang Et al. (2021) حيث كانت علاقة الارتباط عكسية بقيمة (-٠,٢٠٦٨).

٣- كما لوحظ عدم وجود ارتباط معنوي بين أداء الشركة وكل من نسبة التدفقات النقدية من التشغيل (X_4)، نسبة العملاء (X_5)، معدل نمو الأصول (Z_2)، بمعاملات ارتباط بلغت (-٠,٠٤١)، (-٠,٢٩٤ - ٠,٠٢٠) علي التوالي، وفيما يتعلق بنسبة التدفقات النقدية من التشغيل (X_4)، فقد

أثر المحاسبة عن الإيرادات من العقود مع العملاء على أداء الشركات في ضوء المعايير المحاسبية - دراسة مقارنة

يرجع ذلك إلى أن تطبيق IFRS 15 وما ترتب عليه من تعجيل الإعراف بالإيراد إستناداً لقيام الشركة بتلبية التزامات الأداء الواردة بالعقد دون التقيد بالتحصيل النقدي لتلك الإيرادات أدى لضعف علاق الارتباط بين أداء الشركة (ROA) ونسبة التدفقات النقدية من التشغيل، ويختلف ذلك مع دراسة (Osmani & Deari (2016) حيث كانت العلاقة طردية عند معنوية ٥٪ ومعامل ارتباط (٠,٣٦)، وفيما يتعلق بنسبة العملاء (X₅)، فقد يرجع ضعف علاق الارتباط إلى أن التغيير بالزيادة في بند العملاء الذي يمثل أحد مكونات إجمالي الأصول يقابله نقص في قيمة المخزون عند تحويل البضاعة إلى العميل، كما أن النقص في بند العملاء يقابله في الغالب زيادة رصيد النقدية نتيجة قيام العميل بالسداد النقدي، الأمر الذي لا يترتب عليه أي تغيير في قيمة إجمالي الأصول ومن ثم العائد على أصول الشركة (ROA)، ويتفق ذلك مع دراسة Fan & Wang (2011) حيث كانت علاقة الارتباط ضعيفة وغير معنوية ومعامل ارتباط بقيمة (٠,٠٣١)، وفيما يتعلق بمعدل نمو الأصول (Z5) فقد يرجع ذلك إلى ضآلة معدل نمو الأصول لدى شركات عينة قطاع العقارات بعد تطبيق IFRS 15 والذي يمثل نمو لمقام نسبة معدل العائد على الأصول، ويختلف ذلك مع دراسة (Cho, & Tsang (2020) حيث كانت علاقة الارتباط طردية وبمعنوية عند ١٪ وبقيمة بلغت (٠,٣٣٦).

ويتبين من العرض السابق أن المتغيرات (المستقلة والحاكمة) ذات العلاقة بأداء الشركة بلغت (٦) متغيرات، في حين أن هناك (٣) متغيرات لا توجد لها علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بأداء الشركة، وذلك من إجمالي (٩) متغيرات في ظل تطبيق IFRS 15، كما لوحظ أن انتقال عينة شركات قطاع العقارات الإماراتية من تطبيق معياري المحاسبة الدوليين "الإيرادات" IAS 18، عقود التشييد IAS 11 إلى تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي عن إيرادات العقود مع العملاء IFRS 15 ترتب عليه تغيير في قيمة وإتجاه ومعنوية علاقة الارتباط بين أداء الشركة والعديد من متغيرات المحاسبة عن الإيراد وذلك على النحو الآتي:

١. تغيير في قيمة ومعنوية مع ثبات إتجاه علاقة الارتباط بين أداء الشركة وكل من معدل دوران الأصول (X1)، نسبة إيرادات أخرى (X3)، ونسبة عقارات قيد التطوير (X6)، حيث كانت (٠,١١٧، ٠,٢٩٤، ٠,٠٦٢) وغير معنوية في ظل تطبيق IAS 18، 11 وقبل تطبيق IFRS 15، لتصبح (٠,٧١٩، ٠,٧٣٨، ٠,٦٤٥) ومعنوية عند ١٪ بعد تطبيق IFRS 15.

٢. تغيير في قيمة ومعنوية وإتجاه علاقة الارتباط بين أداء الشركة ونسبة مقدمات من العملاء (إيرادات مؤجلة) (X7)، حيث كانت (٠,٢٤١-) وغير معنوية في ظل تطبيق IAS 18، 11 وقبل تطبيق IFRS 15، لتصبح (٠,٦٦٦) ومعنوية عند ١٪ بعد تطبيق IFRS 15.

٣. تغيير في قيمة ومعنوية وإتجاه علاقة الارتباط بين أداء الشركة وكل من نسبة التدفقات النقدية من التشغيل (X4)، ومعدل نمو الأصول (Z2)، حيث كانت قيمة معامل الارتباط (٠,٥١٩)، (٠,٦٧٥) على التوالي، وبمعنوية عند ١٪ في ظل تطبيق IAS 18، 11 وقبل تطبيق IFRS 15، لتصبح (٠,٠٤١-)، (٠,٠٢-) وغير معنوية بعد تطبيق IFRS 15.

٤. بقاء علاقة الارتباط العكسية بنفس المعنوية مع تغيير قيمة معامل الارتباط بين أداء الشركة وكل من نسبة تكلفة المبيعات (X2)، ونسبة حقوق الملكية دفترياً / القيمة السوقية (Z1)، حيث كانت قيمة معامل الارتباط (٠,٧١٧-)، (٠,٧٤٣-) على التوالي، وبمعنوية عند ١٪ في

أثر المحاسبة عن الإيرادات من العقود مع العملاء على أداء الشركات في ضوء المعايير المحاسبية - دراسة مقارنة

ظل تطبيق 11, 18 IAS وقبل تطبيق IFRS 15، لتصبح (-٤٩٢، ٠، -٤١٩، ٠) وبمعنوية عند ١٪ بعد تطبيق IFRS 15.

٥. بقاء علاقة الارتباط غير معنوية وعكسية وبمعامل ارتباط ضعيف بين أداء الشركة ونسبة العملاء (X_5)، حيث كانت (-٢٥٢، ٠) وغير معنوية، في ظل تطبيق 8, 11 IAS، لتصبح (-٢٩٤، ٠) وغير معنوية أيضا بعد تطبيق IFRS 15.

ويبين مع العرض السابق أن إنتقال عينة شركات قطاع العقارات الإماراتية من تطبيق معياري المحاسبة الدوليين "الإيراد" IAS 18، عقود التشييد IAS 11 إلى تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي عن إيرادات العقود مع العملاء IFRS 15 ترتب عليه تغير في قيم وإتجاه ومعنوية علاقة الارتباط بين (٦) متغيرات من متغيرات المحاسبة عن الإيرادات وأداء الشركة، ليصبح مجموع متغيرات المحاسبة عن الإيرادات والبالغ عددها (٩) متغيرات، والتي لها علاقة ارتباط معنوية بأداء الشركة عدد (٦) متغيرات بنسبة (٦٦,٦٪ تقريبا)، بعد أن كانت (٤) متغيرات بنسبة (٤٤,٤٪ تقريبا)، حيث تحسنت علاقة الارتباط بين أداء الشركة و(٤) متغيرات من متغيرات المحاسبة عن الإيراد لتصبح العلاقة معنوية عند ١٪ بعد أن كانت غير معنوية وبناءا عليه يمكن رفض الفرض الأول القائل بأنه "لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين المحاسبة عن الإيرادات من العقود مع العملاء وأداء الشركة قبل وبعد IFRS15".

٤- إختبار مدي الإختلاف في علاقة الارتباط بين المحاسبة عن الإيرادات وأداء الشركة مقارنة بين مصرف قبل تطبيق IFRS 15 والإمارات بعد تطبيق IFRS 15.

لفحص مدي الإختلاف في علاقة الارتباط بين المحاسبة عن الإيرادات وأداء الشركة مقارنة بين شركات قطاع العقارات المصرية والتي تطبق EAS 8, EAS 11 من ناحية وشركات قطاع العقارات الإماراتية والتي طبقت IFRS 15 فيتم التحقق من صحة الفرض الثاني القائل بأنه "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في علاقة الارتباط بين المحاسبة عن الإيرادات من العقود مع العملاء وأداء الشركة في ضوء IFRS15 مقارنة مع (EAS 8, EAS 11)"، ويتم ذلك علي خطوتين علي النحو الآتي (Pallant, 2007).

أ. إستخدام تحليل ارتباط سبيرمان Spearman لمعرفة وتقييم العلاقة بين المتغير التابع وكل من متغيرات المحاسبة عن الإيراد لكل من عينة شركات قطاع العقارات الإماراتية بعد تطبيق IFRS 15 وعينة شركات قطاع العقارات المصرية في الفترة المناظرة، كل علي حده.

ب. إستخدام تحليل مقارنة معاملات الارتباط لمجموعتين للوقوف علي مدي قوة الارتباط بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة، فإذا كانت قيمة Z المحسوبة لا تقع بين $\pm 1,96$ يمكن القول أن هناك فرق ذو دلالة إحصائية بين ارتباط المتغيرات المستقلة مع المتغير التابع بكلا العينتين والعكس صحيح.

الخطوة الأولى: استخدام تحليل ارتباط سبيرمان Spearman
ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول رقم (٨):

أثر المحاسبة عن الإيرادات من العقود مع العملاء على أداء الشركات في ضوء المعايير المحاسبية - دراسة مقارنة

جدول رقم (٨)

العلاقة بين المحاسبة عن الإيرادات وأداء الشركة

بدولة الإمارات بعد تطبيق IFRS 15 مقارنة مع مصرفيل تطبيق IFRS 15

| جمهورية مصر العربية | | دولة الإمارات العربية | | المتغيرات | الرمز |
|---------------------|----------|-----------------------|----------|---|----------------|
| بعد تطبيق IFRS 15 | | بعد تطبيق IFRS 15 | | | |
| (٢٠١٩ : ٢٠١٥) | | (٢٠١٩:٢٠١٥) | | | |
| R ² | R | R ² | R | إسم المتغير | |
| ٢١,٤٤ | **٠,٤٦٣ | ٥١,٧٠ | **٠,٧١٩ | معدل دوران الأصول | X ₁ |
| ٧,٦٢ | **٠,٢٧٦- | ٢٤,٢١ | **٠,٤٩٢- | نسبة تكلفة المبيعات | X ₂ |
| ٢,٠٧ | ٠,١٤٤ | ٥٤,٤٦ | **٠,٧٣٨ | نسبة إيرادات أخرى | X ₃ |
| ٠,٦٩ | ٠,٠٨٣- | ٠,١٧ | ٠,٠٤١- | نسبة التدفقات النقدية من التشغيل | X ₄ |
| ١٣,٣٢ | **٠,٣٦٥- | ٨,٦٤ | ٠,٢٩٤- | نسبة العملاء | X ₅ |
| ٧,٩٠ | **٠,٢٨١ | ٤١,٦٠ | **٠,٦٤٥ | نسبة عقارات قيد التطوير | X ₆ |
| ٤,١٢ | *٠,٢٠٣ | ٤٤,٣٦ | **٠,٦٦٦ | نسبة مقدمات من العملاء (إيرادات مؤجلة) | X ₇ |
| ٢٨,٢٠ | **٠,٥٣١- | ١٧,٥٦ | **٠,٤١٩- | نسبة حقوق الملكية دفتريا إلى القيمة السوقية | Z ₁ |
| ١,٣٥ | ٠,١١٦ | ٠,٠٤ | ٠,٠٢- | معدل نمو الأصول | Z ₂ |

** عند مستوي المعنوية (٠,٠١) * عند مستوي المعنوية (٠,٠٥)

أ. في ظل تطبيق IFRS 15 بدولة الإمارات العربية : سبق توضيحه عند إختبار الفرض الأول.

ب. في ظل تطبيق EAS 11, 8 بجمهورية مصر العربية:

١. وجود علاقة ارتباط طردية عند ١٪ بين أداء الشركة (العائد علي الأصول ROA)، وكل من معدل دوران الأصول (X₁)، ونسبة عقارات قيد التطوير (X₆)، بمعاملات ارتباط بلغت (٠,٤٦٣ ، ٠,٢٨١) علي التوالي، وفيما يتعلق بمعدل دوران الأصول (X₁) فقد يرجع ذلك إلي أن صافي الربح (بسط نسبة العائد علي الأصول) يمثل أحد مكونات صافي المبيعات (بسط معدل دوران الأصول)، كما أن المقام في كلا النسبتين هو إجمالي الأصول، ويتفق ذلك مع دراسة Pouraghajan, et al. (2012) حيث كانت علاقة الارتباط طردية عند مستوي معنوية ١٪ بقيمة (٠,١٤٧)، في حين يختلف مع دراسة (Mohammed & Al Ani 2020) حيث كانت علاقة الارتباط غير جوهرية بين أداء الشركة ومعدل دوران الأصول بمعامل ارتباط بلغ (٠,٠٨٧)، وفيما يتعلق بنسبة عقارات قيد التطوير (X₆)، فقد يرجع ذلك إلي أنه في الأجل القصير ومن الناحية الحسابية فإن العقارات قيد التطوير تمثل الإنتاج تحت التشغيل في قطاع العقارات ، ومن ثم فإن زيادتها تمثل تخفيضا لتكلفة المبيعات من ناحية وزيادة في مجمل الربح وصافي الربح -الذي يمثل بسط نسبة العائد علي الأصول - من ناحية أخرى، كما أن زيادة رصيد العقارات قيد التطوير تشير إلي زيادة المتاح منها للبيع وزيادة المبيعات ثم صافي الربح في الفترات التالية، ويتفق ذلك مع دراسة (Manikas 2017) حيث كانت علاقة الارتباط (٠,٠٤٠٤) بين الإنتاج تحت التشغيل (الذي يمثل عقارات قيد التطوير بشركات قطاع العقارات) والعائد علي الأصول وإن كانت بمعنوية عند ١٠٪.
٢. وجود علاقة ارتباط عكسية بمعنوية عند مستوي ١٪ بين أداء الشركة (معدل العائد علي الأصول ROA) وكل من نسبة تكلفة المبيعات (X₂) ، ونسبة العملاء (X₅) ، ونسبة حقوق

أثر المحاسبة عن الإيرادات من العقود مع العملاء على أداء الشركات في ضوء المعايير المحاسبية - دراسة مقارنة

الملكية دفتريا/ القيمة السوقية (Z_1)، بمعاملات إرتباط بلغت (-٠,٢٧٦، ٠٠,٣٦٥-، ٠٠,٥٣١) علي التوالي، وفيما يتعلق بعلاقة الإرتباط العكسية بين نسبة تكلفة المبيعات (X_2) العائد علي الأصول ROA فقد يرجع ذلك إلي أن إرتفاع هذه النسبة يؤدي إلي إنخفاض مجمل الربح المتاح لتغطية كلا من المصروفات البيعية والإدارية وتكاليف التمويل والضرائب - حيث لا يتم رسمة عمولة البيع أو تكاليف الحصول علي عقد البيع في ظل EAS 11, 8 ويتم إنفاقها في نفس فترة البيع - ومن ثم إنخفاض صافي الربح وبالتالي إنخفاض العائد علي الأصول وصولا إلي إنخفاض قيمة أداء الشركة، ويتفق ذلك مع دراسة (Cho, & Tsang (2020 حيث كان معامل إرتباط مقلوب هذه النسبة (أي المبيعات/تكلفة المبيعات) مع أداء الشركة (ROA) (٠,٤٢٠)، وفيما يتعلق بنسبة العملاء (X_5) ، فقد يرجع إلي أن شركات قطاع العقارات المقيدة بالبورصة المصرية تتبني نمط مبيعات التقسيط في معظم مبيعاتها، ومن ثم فإن كل زيادة في المبيعات يواكبها زيادة في رصيد مديونيات العملاء وبالتالي زيادة إجمالي الأصول بنسبة أكبر من الزيادة في صافي الربح الأمر الذي يؤدي إلي نشوء علاقة عكسية، وفيما يتعلق بنسبة حقوق الملكية دفتريا/القيمة السوقية (Z_1)، فقد يرجع ذلك إلي أن بسط هذه النسبة يمثل أحد المكونات الأساسية لإجمالي الأصول (مقام نسبة العائد علي الأصول ROA)، ويتفق ذلك مع دراسة (Huang, et al. (2021 حيث كانت علاقة الإرتباط عكسية بقيمة (-٠,٢٠٦٨).

٣. وجود علاقة إرتباط طردية عند مستوي معنوية ٥٪ بين مقدمات من العملاء (إيرادات مؤجلة) (X_7) بمعامل إرتباط (٠,٢٠٣)، وقد يرجع ذلك إلي أن الزيادة في هذه النسبة تؤشر لقوة المركز التنافسي للشركات مشمول العينة وزيادة الطلب علي منتجاتها ومن ثم زيادة المبيعات وصافي الربح وتحسن أداء الشركة بإرتفاع العائد علي الأصول والعكس صحيح.

٤. عدم وجود إرتباط معنوي بين أداء الشركة (معدل العائد علي الأصول ROA) وكل من نسبة إيرادات أخري (X_3)، ونسبة التدفقات النقدية من التشغيل (X_4)، معدل نمو الأصول (Z_2)، وذلك بمعاملات إرتباط (٠,١٤٤ -، ٠٠,٠٨٣ -، ٠٠,١١٦)، وقد يرجع ذلك إلي ضعف العلاقة المباشرة بين هذه المتغيرات وأداء الشركة في ظل تطبيق معياري المحاسبة المصريين EAS 11,8، وفيما يتعلق بنسبة التدفقات النقدية من التشغيل (X_4)، فقد يرجع إلي إعتقاد شركات قطاع العقارات المقيدة بالبورصة المصرية علي المبيعات بالتقسيط بموجب أوراق قبض ومن ثم فإن إستحقاق المبيعات وما يتولد عنها من صافي ربح وزيادة العائد علي الأصول أو العكس لا يرتبط بالتحصيل النقدي لمقابل بيع الوحدات التي تبيعها تلك الشركات، ويختلف ذلك مع دراسة (Osmani & Deari (2016 حيث كانت العلاقة طردية عند معنوية ٥٪ ومعامل إرتباط (٠,٣٦)، وفيما يتعلق بمعدل نمو الأصول (Z_2)، فإن ذلك يختلف مع دراسة (Cho, & Tsang (2020 حيث كانت علاقة الإرتباط طردية وبمعنوية عند ١٪ وبقيمة بلغت (٠,٣٣٦)، وفيما يخص معدل نمو الأصول، فقد يرجع عدم وجود علاقة إرتباط لها مع أداء الشركة إلي عدم إعتداد شركات عينة قطاع العقارات المقيدة بالبورصة المصرية علي التمويل الذاتي، وتفضيلها التوسع في الإقتراض أو طرح زيادات في حقوق الملكية.

ويبين من العرض السابق أن المتغيرات (المستقلة والحاكمة) التي توجد لها علاقة إرتباط بأداء الشركة في ظل تطبيق EAS 11, 8 بجمهورية مصر العربية بلغت (٦) متغيرات من

أثر المحاسبة عن الإيرادات من العقود مع العملاء على أداء الشركات في ضوء المعايير المحاسبية - دراسة مقارنة

إجمالي (٩) متغيرات أي بنسبة (٦٦,٦%)، في حين أنها بلغت (٦) متغيرات في ظل تطبيق IFRS 15 بدولة الإمارات العربية من إجمالي (٦) متغيرات أي بنسبة (٦٦,٦%)، وأن الاختلاف في علاقة ارتباط أداء الشركة بمتغيرات المحاسبة عن الإيراد بين عينة قطاع العقارات بدولة الإمارات بعد تطبيق IFRS 15 وعينة قطاع العقارات في مصرفي يتمثل في الآتي:

١. فيما يخص علاقة الارتباط بين نسبة إيرادات أخرى وأداء الشركة، تبين وجود علاقة ارتباط طردية عند معنوية ١٪ في ظل تطبيق IFRS 15 ويلاحظ من مراجعة جدول (٧) أن هذه العلاقة كان طردية ومعنوية عند ١٪ في ظل تطبيق IAS 18, 11 (أي قبل تطبيق IFRS 15)، وذلك لدي شركات قطاع العقارات بدولة الإمارات العربية، في حين كانت العلاقة غير معنوية وإن كانت طردية في ظل تطبيق EAS 11,8 لدي شركات قطاع العقارات في مصر.

٢. فيما يخص علاقة الارتباط بين نسبة العملاء وأداء الشركة، تبين أن علاقة الارتباط غير معنوية وإن كانت عكسية في ظل تطبيق IFRS 15، ويلاحظ من مراجعة جدول (٧) أن هذه العلاقة كانت عكسية وغير معنوية أيضا في ظل تطبيق IAS 18, 11 (أي قبل تطبيق IFRS 15)، وذلك لدي شركات قطاع العقارات بدولة الإمارات العربية، في حين كانت العلاقة عكسية معنوية عند ١٪ في ظل تطبيق EAS 11,8 لدي شركات قطاع العقارات في مصر.

٣. فيما يخص علاقة الارتباط بين نسبة مقدمات من العملاء (إيرادات مؤجلة) وأداء الشركة، تبين أن علاقة الارتباط طردية وبمعنوية عند ١٪، في ظل تطبيق IFRS 15، ويلاحظ من مراجعة جدول (٧) أن هذه العلاقة كانت عكسية وغير معنوية في ظل تطبيق IAS 18, 11 (أي قبل تطبيق IFRS 15)، وذلك لدي شركات قطاع العقارات بدولة الإمارات العربية، في حين كانت العلاقة بمعنوية عند ٥٪ وإن كانت طردية أيضا في ظل تطبيق EAS 11,8 لدي شركات قطاع العقارات في مصر.

٤. فيما يخص علاقة الارتباط بين نسبة معدل نمو الأصول وأداء الشركة، تبين أن علاقة الارتباط عكسية وغير معنوية في ظل تطبيق IFRS 15، ويلاحظ من مراجعة جدول (٧) أن هذه العلاقة كانت طردية وبمعنوية عند ١٪ في ظل تطبيق IAS 18, 11 (أي قبل تطبيق IFRS 15)، وذلك لدي شركات قطاع العقارات بدولة الإمارات العربية، في حين كانت العلاقة غير معنوية وإن كانت طردية في ظل تطبيق EAS 11,8 لدي شركات قطاع العقارات في مصر.

أثر المحاسبة عن الإيرادات من العقود مع العملاء على أداء الشركات في ضوء المعايير المحاسبية - دراسة مقارنة

الخطوة الثانية: مقارنة معاملات الارتباط لعينة شركات قطاع العقارات المصرية مع معاملات الارتباط لعينة شركات قطاع العقارات الإماراتية بعد تطبيق IFRS 15:

جدول رقم (٩)

تحليل مقارنة معاملات الارتباط لعينة شركات قطاع العقارات المصرية مع معاملات الارتباط لعينة شركات قطاع العقارات الإماراتية بعد تطبيق IFRS 15

| Z المحسوبة | مصر في ظل تطبيق EAS 11, 8 | | | دولة الإمارات العربية بعد تطبيق IFRS 15 | | | إسم المتغير | الرمز |
|---------------|------------------------------|---------------|---------|--|---------------|---------|---|----------------|
| | N | R الجدولية | R | N | R الجدولية | R | | |
| | | | | | | | | |
| ٢,١١- | ١٠٠ | ٠,٥٠٠ | **٤٦٣. | ٤٠ | ٠,٩٠٧ | **٧١٩. | معدل دوران الأصول | X ₁ |
| ١,٣٢ | ١٠٠ | ٠,٢٨٣- | **٢٧٦.- | ٤٠ | ٠,٥٣٨- | **٤٩٢.- | نسبة تكلفة المبيعات | X ₂ |
| ٤,١٦- | ١٠٠ | ٠,١٤٥ | ٠,١٤٤ | ٤٠ | ٠,٩٤٨ | **٧٣٨. | نسبة إيرادات أخرى | X ₃ |
| ٠,٢٢- | ١٠٠ | ٠,٠٨٣- | ٠,٠٨٣- | ٤٠ | ٠,٠٤١- | ٠,٠٤١- | نسبة التدفقات النقدية من التشغيل | X ₄ |
| ٠,٣٩- | ١٠٠ | ٠,٣٧٩- | **٣٦٥.- | ٤٠ | ٠,٣٠٣- | ٠,٢٩٤- | نسبة العملاء | X ₅ |
| ٢,٤٧- | ١٠٠ | ٠,٢٨٩ | **٢٨١. | ٤٠ | ٠,٧٦٧ | **٦٤٥. | نسبة عقارات قيد التطوير | X ₆ |
| ٣,٠٩- | ١٠٠ | ٠,٢٠٦ | *٢٠٣. | ٤٠ | ٠,٨٠٣ | **٦٦٦. | نسبة مقدمات من العملاء (إيرادات مؤجلة) | X ₇ |
| ٠,٧٥- | ١٠٠ | ٠,٥٩١- | **٥٣١.- | ٤٠ | ٠,٤٤٧- | **٤١٩.- | نسبة حقوق الملكية دفتريا إلى القيمة السوقية | Z ₁ |
| ٠,٧١ | ١٠٠ | ٠,١١٧ | ٠,١١٦ | ٤٠ | ٠,٠٢٠- | ٠,٠٢٠- | معدل نمو الأصول | Z ₂ |

** عند مستوي المعنوية (٠,٠١) * عند مستوي المعنوية (٠,٠٥)

و بفحص النتائج الواردة بالجدول رقم (٩)، يتبين ما يلي:

١- قيمة Z المحسوبة تقع بين $\pm 1,96$ بالنسبة لعدد (٥) متغيرات من متغيرات المحاسبة عن الإيرادات وهي: نسبة تكلفة المبيعات (X₂) ، نسبة التدفقات النقدية من التشغيل (X₄)، نسبة العملاء (X₅)، نسبة حقوق الملكية دفتريا / القيمة السوقية (Z₁)، معدل نمو الأصول (Z₂)، حيث كانت قيمة Z المحسوبة لهذه المتغيرات (١,٣٢، ٠,٢٢، ٠,٣٩، ٠,٧٥، ٠,٧١)، وبذلك يمكن القول أن لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين ارتباط هذه المتغيرات والمتغير التابع بكلا من عينة شركات قطاع العقارات بدولة الإمارات العربية بعد تطبيق IFRS 15، وعينة شركات قطاع العقارات بجمهورية مصر العربية في ظل تطبيق EAS 11, 8.

٢- قيمة Z المحسوبة لا تقع بين $\pm 1,96$ بالنسبة لعدد (٤) متغيرات من متغيرات المحاسبة عن الإيرادات وهي: معدل دوران الأصول (X₁)، نسبة إيرادات أخرى (X₃)، نسبة عقارات قيد التطوير (X₆)، نسبة مقدمات من العملاء (إيرادات مؤجلة) (X₇)، حيث كانت قيمة Z المحسوبة لهذه المتغيرات (-٢,١١، -٤,١٦، -٢,٤٧، -٣,٠٩) علي التوالي، مما يشير إلي وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين ارتباط هذه المتغيرات مع المتغير التابع لكلا من عينة شركات قطاع العقارات بدولة الإمارات العربية بعد تطبيق IFRS 15، وعينة شركات قطاع العقارات بجمهورية مصر العربية في ظل تطبيق EAS 11, 8، وبالتالي يمكن قبول الفرض الثاني القائل

أثر المحاسبة عن الإيرادات من العقود مع العملاء على أداء الشركات في ضوء المعايير المحاسبية - دراسة مقارنة

بأنه "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في علاقة الارتباط بين المحاسبة عن الإيرادات من العقود مع العملاء وأداء الشركة في ضوء IFRS15 مقارنة مع (EAS 8, EAS 11)".
 ٥- إختبارمدي تأثير المحاسبة عن الإيرادات علي أداء الشركة مقارنة بين قبل وبعد تطبيق IFRS 15 بدولة الإمارات

لفحص مدي تأثير المحاسبة عن الإيرادات علي أداء الشركة يتم إختبار مدي صحة الفرض الثالث الفائل بأنه "لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للمحاسبة عن الإيرادات من العقود مع العملاء على أداء الشركة قبل وبعد IFRS15".

وقد إتمتت الدراسة علي أسلوب تحليل الانحدار المرحلي Stepwise Regression لتحديد أهم العوامل المؤثرة علي أداء الشركة، ويمكن توضيح نتائج تحليل الانحدار المرحلي لعينتي شركات قطاع العقارات المقيدة بسوق دبي المالي بدولة الإمارات العربية قبل وبعد تطبيق IFRS 15، من خلال الجدول رقم (١٠) التالي:

جدول رقم (١٠)

نتائج الإنحدار المرحلي لأهم متغيرات المحاسبة عن الإيراد المؤثرة علي أداء الشركة قبل وبعد تطبيق IFRS 15 لدي شركات قطاع العقارات بدولة الإمارات العربية

| بعد تطبيق IFRS 15 (٢٠١٥ : ٢٠١٩) | | | قبل تطبيق IFRS 15 (٢٠١٤ : ٢٠١٥) | | | المتغيرات | |
|---|----------------|----------------|------------------------------------|----------------|----------|---|----------------|
| المعنوية | الخطأ المعياري | معامل الإندثار | المعنوية | الخطأ المعياري | الإندثار | اسم المتغير | الرمز |
| ٠,٠٠٠٠ | ٠,٠٠٠١ | ٠,٠٠٠٥ | ٠,٠٠٠٠ | ٠,٠٠٠٦ | ٠,٠٠٤٠ | الحد الثابت غير المعياري | B |
| | | | ٠,٠٠٠٠ | ٠,٠٠٦٩ | ٠,٥٨١- | معدل دوران الأصول | X ₁ |
| | | | ٠,٠٠١١ | ٠,٠٠٤٩ | ٠,١٣٢- | نسبة العملاء | X ₅ |
| | | | ٠,٠٠٢٩ | ٠,٠٠٠٣ | ٠,٠٠٠٧- | نسبة حقوق الملكية دفتريا إلى القيمة السوقية | Z ₁ |
| ٠,٠٠٩٨٠ | ٠,٠٠٠٨ | ٠,٠٠١٤ | | | | نسبة مقدمات من العملاء (إيرادات مؤجلة) | X ₇ |
| ٠,٠٠٠٣٠ | ٠,٠٠٢٣ | ٠,٠٠٧٤ | | | | نسبة إيرادات أخرى | X ₃ |
| ٠,٠٠٠٠٠ | ٠,٠٠٠٧ | ٠,٠٠٣٣- | | | | نسبة العملاء | X ₅ |
| ٠,٠٠٠٠٠ | ٠,٠٠٣٧ | ٠,١٩٧ | | | | معدل دوران الأصول | X ₁ |
| ٠,٠٠٠٠٠ | ٠,٠٠٠٠ | ٠,٠٠٠١- | | | | نسبة تكلفة المبيعات | X ₂ |
| مقاييس تقييم دقة تقدير أداء الشركة | | | | | | | |
| ١,٠٨٥ | | | ١,٩٥٤ | | | قيمة Durbin-Watson | |
| ٠,٩٣٠ | | | ٠,٩١٠ | | | معامل الارتباط R | |
| ٠,٨٦٤ | | | ٠,٨٢٨ | | | معامل التحديد R ² | |
| ٠,٨٤٤ | | | ٠,٨١٤ | | | معامل التحديد المعدل R ⁻² | |
| (٣٤, ٥) | | | (٣٦, ٣) | | | درجات الحرية (df) | |
| **٤٣,٢٦١ | | | **٥٧,٩٦٣ | | | F المحسوبة | |
| ٣,٦٢ | | | ٤,٣٩ | | | F الجدولية | |
| ٠,٠٠٠٠ | | | ٠,٠٠٠٠ | | | المعنوية | |

* عند مستوي المعنوية (٠,٠٥)، ** عند مستوي المعنوية (٠,٠١)

وبفحص النتائج الواردة بالجدول رقم (١٠) يتبين ما يلي:

أثر المحاسبة عن الإيرادات من العقود مع العملاء على أداء الشركات في ضوء المعايير المحاسبية - دراسة مقارنة

١- قبل تطبيق IFRS15 بدولة الإمارات:

أظهر تحليل الانحدار المرحلي Stepwise Regression أنه قبل تطبيق IFRS 15 لدي شركات قطاع العقارات بدولة الإمارات العربية يوجد (٣) متغيرات من بين متغيرات الدراسة لا يوجد لها ارتباط ذاتي لبناء النموذج ولها تأثير على أداء الشركة وهي معدل دوران الأصول (X_{B1})، نسبة العملاء (X_{B5})، نسبة حقوق الملكية دفتريا إلى القيمة السوقية (Z_{B1}) وقد يرجع ذلك إلى حساسية أداء الشركة نحو هذه المتغيرات وخاصة نسبة معدل دوران الأصول (X_{B1})، والتي بلغ معامل الانحدار لها بالنموذج (-0,581) وقد يرجع ذلك إلى ارتفاع تكلفة المبيعات والتكاليف الأخرى (البيعية والتسويقية والإدارية والفوائد المدينة... إلخ) لشركات العينة مع بطء معدل دوران الأصول لها حيث بلغ متوسط معدل دوران الأصول لتلك الشركات (0,042)، فضلا عن أن متوسط معدل العائد على الأصول لشركات العينة بلغ (-0,001)، وذلك خلال فترات ما قبل تطبيق IFRS 15، ويتفق ذلك مع دراسة (Jumhana (2017) حيث بلغ معامل إنحدار ROA علي معدل دوران الأصول (-0,611)، في حين يختلف مع دراسة (Irman & Purwati (2020) ، ودراسة (Damayanti & Chaerudin (2021) حيث بلغ معامل إنحدار ROA علي معدل دوران الأصول (0,358، 0,053) علي التوالي، وفيما يتعلق بنسبة العملاء (X_{B5}) ، والتي بلغ معامل الانحدار بالنموذج (-0,132)، فقد يرجع ذلك إلى أن بند إجمالي الأصول يمثل المقام لكلا النسبتين (العائد علي الأصول، العملاء/إجمالي الأصول)، فضلا عن أن بند العملاء (مقام النسبة) يمثل المبيعات الآجلة وهي أحد مكونات بند المبيعات التي تعتبر المصدر الأساسي لصافي ربح الشركة، ويتفق ذلك مع دراسة (Takou & Ugwu (2013) حيث بلغ معامل الانحدار (-0,446402)، وفيما يتعلق بنسبة حقوق الملكية دفتريا إلى القيمة السوقية (Z_{B1}) والتي بلغ معامل الانحدار بالنموذج (-0,007)، فقد يرجع ذلك إلى أن حقوق الملكية دفتريا تمثل مكون رئيسي لمقام نسبة العائد علي الأصول التي تقيس أداء الشركة، فضلا عن أنه قد تكون هناك زيادة للتغيرات في قيم المتغيرات المكونة للنموذج من شركة إلى أخرى خلال فترة الدراسة وهو ما قد يترتب عليه ارتفاع قيمة المساهمة النسبية لتلك المتغيرات مشمول النموذج في تقدير أداء الشركة.

كما استبعد تحليل الانحدار المرحلي باقي متغيرات المحاسبة عن الإيرادات الواردة بالدراسة نظرا لوجود ارتباط ذاتي لتلك المتغيرات، ونظرا لعدم وجود ارتباط جوهري مع أداء الشركة، وقد يرجع ذلك إلى إستقرار قيم تلك المتغيرات أو انخفاض معدل التغير فيها من منشأة إلى أخرى خلال فترة الدراسة وما يترتب عليه من انخفاض المساهمة النسبية لها في تقدير أداء الشركة مقاسا بالعائد علي الأصول ROA، ويمكن صياغة نموذج الانحدار بين المتغيرات المؤثرة علي أداء الشركة لدي عينة شركات قطاع العقارات بدولة الإمارات العربية في ظل تطبيق IAS 18, 11 وقبل تطبيق IFRS 15 علي النحو الآتي:

$$Y = 0.040 - 0.581 X_{B1} - 0.132 X_{B5} - 0.007 Z_{B7} + E$$

وتظهر نتائج تحليل الانحدار المرحلي نتائج التقويم المتعلقة بدقة وقدرة النموذج علي تقدير قيمة العائد علي الأصول (كمقياس لأداء الشركة)، حيث تبين أن قيمة Durbin-Watson قد بلغت (1,954) مما يعني عدم وجود ارتباط ذاتي لمتغيرات النموذج، كما تظهر نتائج تحليل الانحدار المرحلي أن قيمة معامل الارتباط المعدل لمتغيرات تقدير أداء الشركة بلغت (0,910)

أثر المحاسبة عن الإيرادات من العقود مع العملاء على أداء الشركات في ضوء المعايير المحاسبية - دراسة مقارنة

وأن المساهمة النسبية لها بلغت (٠,٨٢٨) وقد يرجع ذلك إلى زيادة التغيرات في قيم المتغيرات التي ظهرت في نتيجة تحليل الانحدار المرهلي خلال فترة الدراسة والمتمثلة في معدل دوران الأصول (X_{B1})، نسبة العملاء (X_{B5})، نسبة حقوق الملكية دفتريا إلى القيمة السوقية (Z_{B1}). ويلاحظ أيضا تقارب قيمة معامل التحديد مع قيمة معامل التحديد المعدل حيث بلغت الأولى (٠,٨٢٨) في حين بلغت الثانية (٠,٨١٤)، الأمر الذي يؤكد أن حجم عينة الدراسة كان مناسباً ويمكن الاعتماد عليها في تحليل النتائج وتعميمها، كما يؤكد دقة النموذج واستقلالية متغيرات المحاسبة عن الإيراد المؤثرة على تقدير أداء الشركة في ظل تطبيق IAS 18, 11 وقبل تطبيق IFRS 15 بدولة الإمارات العربية المتحدة، كما لوحظ أن قيمة F المحسوبة بلغت (٥٧,٩٦٣) في حين بلغت قيمة F الجدولية (٤,٣٩) عند مستوي معنوية ١٪، وهو ما يشير إلى معنوية النموذج.

٢- بعد تطبيق IFRS15 بدولة الإمارات العربية:

أظهر تحليل الانحدار المرهلي Stepwise Regression أنه بعد تطبيق IFRS 15 لدي شركات قطاع العقارات بدولة الإمارات العربية يوجد (٥) متغيرات من بين متغيرات الدراسة لها تأثير على أداء الشركة وهي: نسبة مقدمات من العملاء (إيرادات مؤجلة) (X_{A7})، نسبة إيرادات أخرى (X_{A4})، نسبة العملاء (X_{A5}) معدل دوران الأصول (X_{A1})، نسبة تكلفة المبيعات (X_{A2})، وقد يرجع ذلك إلى حساسية أداء الشركة نحو هذه المتغيرات وخاصة نسبة مقدمات من العملاء (إيرادات مؤجلة) (X_{A7})، والتي بلغ معامل الانحدار بالنموذج (٠,٠١٤)، وفيما يتعلق بنسبة إيرادات أخرى (X_{A4})، فقد بلغ معامل الانحدار بالنموذج (٠,٠٧٤) وقد يرجع ذلك إلى الإيرادات الأخرى تمثل أحد محددات صافي الربح (بسط نسبة العائد على الأصول ROA). وفيما يتعلق بنسبة العملاء (X_{A5})، فقد بلغ معامل الانحدار بالنموذج (-٠,٠٣٣) وقد يرجع ذلك إلى أن مقام النسبتين هو إجمالي الأصول، فضلا عن أن بند العملاء يمثل مكون رئيسي للمبيعات والتي بدورها تمثل الرافد الأساسي لبسط العائد على الأصول (صافي الربح)، وتؤكد الإشارة السلبية لمعامل إنحدار نسبة الأصول على أداء الشركة على العلاقة السلبية بين بند العملاء وأداء الشركة، إذ أنه كلما زادت نسبة العملاء كلما زادت مخاطر التحصيل وتحقق الإيرادات ومن ثم تزيد المخاطر على أداء الشركة، وفيما يتعلق معدل دوران الأصول (X_{A1})، فقد بلغ معامل الانحدار بالنموذج (٠,١٩٧) وقد يرجع ذلك إلى أن بسط النسبتين يتمثلان في المبيعات (بسط معدل دوران الأصول) وصافي الربح (بسط العائد على الأصول وهو مقياس أداء الشركة)، وفيما يتعلق بنسبة تكلفة المبيعات (X_{A2})، فقد بلغ معامل الانحدار بالنموذج (-٠,٠٠١) وقد يرجع ذلك إلى أن نسبة تكلفة المبيعات تمثل متمم نسبة مجمل الربح والذي يعتبر المحدد الأساسي لبسط نسبة العائد على الأصول ROA (وهو صافي الربح)، ويؤكد ذلك الإشارة السلبية لمعامل الانحدار كما تؤكد العلاقة العكسية بين تكلفة المبيعات وصافي الربح (بسط نسبة العائد على الأصول ROA). كما استبعد تحليل الانحدار المرهلي باقي متغيرات المحاسبة عن الإيراد الواردة بالدراسة نظرا لوجود ارتباط ذاتي لتلك المتغيرات، ونظرا لعدم وجود ارتباط جوهري مع أداء الشركة، وقد يرجع ذلك إلى إستقرار قيم تلك المتغيرات أو إنخفاض معدل التغير فيها من منشأة إلى أخرى خلال فترة الدراسة وما يترتب عليه من انخفاض المساهمة النسبية لها في تقدير أداء الشركة،

أثر المحاسبة عن الإيرادات من العقود مع العملاء على أداء الشركات في ضوء المعايير المحاسبية - دراسة مقارنة

ويمكن صياغة نموذج الانحدار بين المتغيرات المؤثرة على أداء الشركة لدى عينة شركات قطاع العقارات بدولة الإمارات العربية بعد تطبيق IFRS 15 كما يلي:

$$Y = 0.005 + 0.014 X_{A7} + 0.074 X_{A3} - 0.033 X_{A5} - 0.197 X_{A1} - 0.001 X_{A2} + E$$

كما تظهر نتائج تحليل الانحدار المرحلي نتائج التقييم المتعلقة بدقة وقدرة النموذج على تقدير قيمة العائد على الأصول (كمقياس لأداء الشركة)، حيث تبين أن قيمة Durbin-Watson بلغت (1,085) مما يعني عدم وجود ارتباط ذاتي لمتغيرات النموذج، كما تبين أن قيمة معامل الارتباط المتعدد لمتغيرات تقدير قيمة أداء الشركة بلغت (0,930) وأن المساهمة النسبية لها بلغت (0,864) وقد يرجع ذلك إلى زيادة التغيرات في قيم المتغيرات التي ظهرت في نتيجة تحليل الانحدار المرحلي خلال فترة الدراسة والمتمثلة في نسبة مقدمات من العملاء (إيرادات مؤجلة) (X_{A7}) ، نسبة إيرادات أخرى (X_{A4}) ، نسبة العملاء (X_{A5}) ، معدل دوران الأصول (X_{A1}) ، نسبة تكلفة المبيعات (X_{A2}) .

ويلاحظ أيضا تقارب قيمة معامل التحديد مع قيمة معامل التحديد المعدل حيث بلغت الأولى (0,864) في حين بلغت الثانية (0,844)، الأمر الذي يؤكد أن حجم عينة الدراسة كان كافيا للاعتماد عليها في تحليل النتائج وتعميمها، كما يؤكد على دقة النموذج واستقلالية متغيرات المحاسبة عن الإيراد المؤثرة على تقدير أداء الشركة في ظل تطبيق IFRS 15 بدولة الإمارات العربية المتحدة، كما بلغت قيمة F المحسوبة (43,261) في حين بلغت قيمة F الجدولية (3,62) عند مستوي معنوية 1%، وهو ما يشير إلى معنوية النموذج.

وبمقارنة نتائج تحليل الانحدار المرحلي لنموذج الدراسة للعلاقة بين أداء الشركة ومتغيرات المحاسبة عن الإيراد بالنموذج قبل وبعد تطبيق IFRS 15 بدولة الإمارات العربية، تبين أن المتغيرات التي لها تأثير على أداء الشركة كانت (3) متغير قبل تطبيق IFRS 15 ثم استبدلت هذه المتغيرات بعد تطبيق IFRS 15 بعدد (5) متغيرات أخرى، حيث كانت متغيرات النموذج قبل تطبيق IFRS 15 تشمل معدل دوران الأصول (X_{B1}) ، نسبة العملاء (X_{B5}) ، نسبة حقوق الملكية دفتريا إلى القيمة السوقية (Z_{B1}) ، ثم استبدلت بعد تطبيق IFRS 15 بمتغيرات هي نسبة مقدمات من العملاء (إيرادات مؤجلة) (X_{A7}) ، نسبة إيرادات أخرى (X_{A4}) ، نسبة العملاء (X_{A5}) ، معدل دوران الأصول (X_{A1}) ، نسبة تكلفة المبيعات (X_{A2}) ، كمتغيرات مؤثرة على أداء الشركة بعد تطبيق IFRS 15.

كما يلاحظ أن قدرة نموذج الدراسة على تفسير التغيرات في أداء الشركة بدولة الإمارات العربية لم تتغير كثيرا حيث كانت 81,4% قبل تطبيق IFRS 15 وأصبحت 84,4% بعد تطبيق IFRS 15، كما أن نسبة مساهمة العوامل الأخرى في تفسير التغيرات في أداء الشركة - والتي لم يتضمنها نموذج الدراسة - كانت 18,6% قبل تطبيق IFRS 15 لتصبح 15,6% بعد تطبيق IFRS 15، مما يشير إلى إمكانية رفض الفرض الثالث والقائل بأنه "لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للمحاسبة عن الإيرادات من العقود مع العملاء على أداء الشركة قبل وبعد IFRS 15".

٦- إختبار مدي تأثير المحاسبة عن الإيرادات على أداء الشركة مقارنة بين مصر قبل تطبيق IFRS 15 والإمارات بعد تطبيق IFRS 15.

لفحص مدي تأثير المحاسبة عن الإيرادات على أداء الشركة يتم إختبار مدي صحة الفرض الرابع القائل بأنه "لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للمحاسبة عن الإيرادات من العقود مع العملاء

أثر المحاسبة عن الإيرادات من العقود مع العملاء على أداء الشركات في ضوء المعايير المحاسبية - دراسة مقارنة

على أداء الشركة في ضوء IFRS15 مقارنة مع (EAS 11, EAS 8)"، وقد اعتمدت الدراسة على أسلوب تحليل الانحدار المرحلي لتحديد أهم العوامل المؤثرة على أداء الشركة ويمكن توضيح ذلك من الجدول رقم (١١) على النحو التالي:

جدول رقم (١١)

نتائج الإنحدار المرحلي لأهم متغيرات المحاسبة عن الإيراد المؤثرة على أداء الشركة في مصر والإمارات (بعد تطبيق IFRS 15)

| جمهورية مصر العربية | | | دولة الإمارات العربية | | | البيان | |
|---|----------------|----------------|-----------------------|----------------|----------------|--|----------------|
| في ظل تطبيق EAS 11,8 | | | بعد تطبيق IFRS 15 | | | | |
| (٢٠١٥ : ٢٠١٩) | | | (٢٠١٥ : ٢٠١٩) | | | | |
| المعنوية | الخطأ المعياري | معامل الإنحدار | المعنوية | الخطأ المعياري | معامل الإنحدار | المتغيرات | الرمز |
| ٠,٠٠٠ | ٠,٠٠٥ | ٠,٠٢٥ | ٠,٠٠٠ | ٠,٠٠١ | ٠,٠٠٥ | الحد الثابت غير المعياري | B |
| | | | ٠,٠٩٨٠ | ٠,٠٠٨ | ٠,٠١٤ | نسبة مقدمات من العملاء (إيرادات مؤجلة) | X ₇ |
| | | | ٠,٠٠٣٠ | ٠,٠٢٣ | ٠,٠٧٤ | نسبة إيرادات أخرى | X ₃ |
| | | | ٠,٠٠٠٠ | ٠,٠٠٧ | ٠,٠٣٣- | نسبة العملاء | X ₅ |
| | | | ٠,٠٠٠٠ | ٠,٠٣٧ | ٠,١٩٧ | معدل دوران الأصول | X ₁ |
| | | | ٠,٠٠٠٠ | ٠,٠٠٠ | ٠,٠٠١- | نسبة تكلفة المبيعات | X ₂ |
| ٠,٠٠٠ | ٠,٠٠٧ | ٠,٠٦٠- | | | | نسبة تكلفة المبيعات | X ₂ |
| ٠,٠٠٠ | ٠,٠٣٠ | ٠,٢٦٩ | | | | معدل دوران الأصول | X ₁ |
| ٠,٠٠٠ | ٠,٠٠٥ | ٠,٠٢٧ | | | | نسبة عقارات قيد التطوير | X ₆ |
| ٠,٠٠٠ | ٠,٠٠٩ | ٠,٠٣٧ | | | | نسبة إيرادات أخرى | X ₃ |
| مقاييس تقييم دقة تقدير أداء الشركة | | | | | | | |
| | | | | | | قيمة Durbin-Watson | |
| ١,٦٨٩ | | | ١,٠٨٥ | | | | |
| ٠,٧٨٨ | | | ٠,٩٣٠ | | | معامل الارتباط R | |
| ٠,٦٢١ | | | ٠,٨٦٤ | | | معامل التحديد R ² | |
| ٠,٦٠٥ | | | ٠,٨٤٤ | | | معامل التحديد المعدل R ² | |
| (٩٥,٤) | | | (٣٤,٥) | | | درجات الحرية (df) | |
| **٣٨,٩٢٦ | | | **٤٣,٢٦١ | | | F المحسوبة | |
| ٣,٥٥ | | | ٣,٦٢ | | | F الجدولية | |
| ٠,٠٠٠ | | | ٠,٠٠٠ | | | المعنوية | |

* عند مستوي المعنوية (٠,٠٥)، ** عند مستوي المعنوية (٠,٠١)

وبفحص النتائج الواردة بالجدول رقم (١١) يتبين ما يلي:

١- في ظل تطبيق IFRS 15 بدولة الإمارات العربية:

سبق توضيح ذلك عند إختبار الفرض الثالث.

٢- في ظل تطبيق EAS 11,8 بجمهورية مصر العربية

أظهر تحليل الإنحدار المرحلي Stepwise Regression أنه في ظل تطبيق EAS 11, 8 لدى شركات قطاع العقارات بجمهورية مصر العربية يوجد (٤) متغيرات فقط من بين متغيرات الدراسة لها تأثير على أداء الشركة، وهي نسبة تكلفة المبيعات (X_{E2})، معدل دوران الأصول (X_{E1})، نسبة عقارات قيد التطوير (X_{E6})، نسبة إيرادات أخرى (X_{E4})، والتي بلغ معامل الإنحدار المقابل لها بالنموذج (-٠,٠٦٠، ٠,٢٦٩، ٠,٠٢٧، ٠,٠٣٧) على التوالي.

أثر المحاسبة عن الإيرادات من العقود مع العملاء على أداء الشركات في ضوء المعايير المحاسبية - دراسة مقارنة

كما استبعد تحليل الإنحدار المرحلي باقي متغيرات المحاسبة عن الإيراد الواردة بالدراسة نظرا لوجود ارتباط ذاتي لتلك المتغيرات، ونظرا لعدم وجود ارتباط جوهري مع أداء الشركة، وقد يرجع ذلك إلي إستقرار قيم تلك المتغيرات أو إنخفاض معدل التغير فيها من شركة إلي أخرى خلال فترة الدراسة وما يترتب عليه من انخفاض المساهمة النسبية لها في تقدير قيمة أداء الشركة، ويمكن صياغة نموذج الإنحدار بين المتغيرات المؤثرة علي أداء الشركة لدي عينة شركات قطاع العقارات بجمهورية مصر العربية وفي ظل تطبيق EAS 11, 8 علي النحو الآتي:

$$Y = 0.025 - 0.060 X_{E2} + 0.269 X_{E1} + 0.027 X_{E6} + 0.037 X_{E3} + E$$

كما تظهر نتائج تحليل الإنحدار المرحلي أن قيمة Durbin-Watson بلغت (١,٦٨٩) وهو ما يعني عدم وجود مشكلة الارتباط في متغيرات النموذج، كما أظهرت نتائج التقييم المتعلقة بدقة وقدرة النموذج علي تقدير قيمة أداء الشركة أن قيمة معامل الارتباط المتعدد لمتغيرات تقدير أداء الشركة بلغت (٠,٧٨٨) وأن المساهمة النسبية لها بلغت (٠,٦٢١) وقد يرجع ذلك إلي زيادة التغيرات في قيم المتغيرات التي ظهرت في نتيجة تحليل الإنحدار المرحلي خلال فترة الدراسة والمتمثلة في نسبة تكلفة المبيعات (X_{E2})، معدل دوران الأصول (X_{E1})، نسبة عقارات قيد التطوير (X_{E6})، نسبة إيرادات أخرى (X_{E4}).

ويلاحظ أيضا تقارب قيمة معامل التحديد مع قيمة معامل التحديد المعدل حيث بلغت الأولى (٠,٦٢١) في حين بلغت الثانية (٠,٦٠٥)، الأمر الذي يؤكد أن حجم عينة الدراسة كان كافيا للإعتماد عليها في تحليل النتائج وتعميمها، كما يؤكد دقة النموذج واستقلالية متغيرات المحاسبة عن الإيراد المؤثرة علي تقدير قيمة أداء الشركة في ظل تطبيق IFRS 15 بدولة الإمارات العربية المتحدة.

وقد تبين أن قيمة F المحسوبة بلغت (٣٨,٩٢٦) في حين بلغت قيمة F الجدولية (٣,٥٥) عند مستوي معنوية ١٪.

وبمقارنة نتائج تحليل الإنحدار المرحلي لنموذج الدراسة للعلاقة بين أداء الشركة ومتغيرات المحاسبة عن الإيراد بالنموذج بعد تطبيق IFRS 15 لدي شركات قطاع العقارات بدولة الإمارات العربية مع مثيلتها بالنسبة لشركات قطاع العقارات المصرية، تبين أن المتغيرات التي لها تأثير علي أداء الشركة كانت (٤) متغير لدي شركات قطاع العقارات المصرية، في حين كان عدد هذه المتغيرات بعد تطبيق IFRS 15 لدي شركات قطاع العقارات الإماراتية (٥) متغيرات، كما يلاحظ أن قدرة نموذج الدراسة علي تفسير التغيرات في أداء الشركة كانت ٦٠,٥٪ لدي عينة شركات قطاع العقارات المصرية، مقارنة مع ٨٤,٤٪ لدي عينة شركات قطاع العقارات الإماراتية بعد تطبيق IFRS 15، كما أن نسبة مساهمة العوامل الأخرى في تفسير التغيرات في أداء الشركة - والتي لم يتضمنها نموذج الدراسة - كانت ٣٩,٥٪ لدي عينة شركات قطاع العقارات المصرية، مقارنة مع ١٥,٦٪ لدي عينة شركات قطاع العقارات الإماراتية بعد تطبيق IFRS 15، الأمر الذي يشير إمكانية رفض الفرض الرابع القائل بأنه "لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للمحاسبة عن الإيرادات من العقود مع العملاء على أداء الشركة في ضوء IFRS 15 مقارنة مع (EAS 11, EAS 8)".

أثر المحاسبة عن الإيرادات من العقود مع العملاء على أداء الشركات في ضوء المعايير المحاسبية - دراسة مقارنة

٧- إختبار مدي الإختلاف بين الشركات حول المحاسبة عن الإيراد وأداء الشركة مقارنة بين قبل وبعد تطبيق IFRS 15 بدولة الإمارات.

لدراسة وتحليل الإختلاف بين الشركات حول المحاسبة عن الإيراد وأداء الشركة في قطاع العقارات المقيدة بأسواق رأس المال بدولة الإمارات العربية والتي تطبق المعايير الدولية للتقارير المالية IFRS وذلك قبل وبعد تطبيق IFRS 15 ، يتم التحقق من مدي صحة الفرض الخامس القائل بأنه "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين الشركات قبل وبعد تطبيق IFRS15 فيما يتعلق بكل من المحاسبة عن الإيرادات من العقود مع العملاء وأداء الشركة".

وقد إعتمدت الدراسة علي إختبار الرتب ذات الإشارة ل Wilcoxon لفحص مدي وجود فرق ذات دلالة إحصائية بين عينتين (غير مستقلين)، لا تتبع التوزيع الطبيعي، لتحديد الفروق بين أداء الشركة وكذا المحاسبة عن إيرادات العقود مع العملاء في ضوء IFRS15 بالمقارنة مع (IAS18, IAS 11)، وذلك من خلال قياس قيمة z والمعنوية المصاحبة لها، فإذا كان مستوي الدلالة أقل من أو يساوي ٥٪ يمكن أن نستنتج أن الفرق بين المجموعتين ذو دلالة إحصائية، وفي هذه الحالة يتم إحتساب قيمة R لقياس حجم تأثير تطبيق IFRS 15 علي الإختلاف بين المتغيرات في المجموعتين، وطبقا لمعيار Cohen فإن قيمة R تصنف من حيث القوة إلي: ٠,١ = تأثير ضعيف، ٠,٣ = تأثير متوسط، ٠,٥ = تأثير كبير (Pallant & Manual, 2013)، وهو ما يعرضه الجدول رقم (١٢) علي النحو الآتي:

جدول رقم (١٢)

نتائج اختبار Wilcoxon Test لشركات قطاع العقارات بدولة الإمارات العربية قبل وبعد تطبيق IFRS 15

| Sig. | R | Z | المتغيرات | |
|-------|-----|--------|---------------|---|
| | | | الرمز | إسم المتغير |
| ٠,٠٠٠ | ٠,٥ | ٤,١٤٠- | $Y_A - Y_B$ | أداء الشركة |
| ٠,١٦٦ | ٠,٢ | ١,٣٨٤- | $XA_1 - XB_1$ | معدل دوران الأصول |
| ٠,٠٩٨ | ٠,٢ | ١,٦٥٣- | $XA_2 - XB_2$ | نسبة تكلفة المبيعات |
| ٠,٥٠٢ | ٠,١ | ٠,٦٧٢- | $XA_3 - XB_3$ | نسبة إيرادات أخرى |
| ٠,١٤٧ | ٠,٢ | ١,٤٥٢- | $XA_4 - XB_4$ | نسبة التدفقات النقدية من التشغيل |
| ٠,٠٠٠ | ٠,٤ | ٣,٨٥٨- | $XA_5 - XB_5$ | نسبة العملاء |
| ٠,٠٠٠ | ٠,٦ | ٥,٠١٤- | $XA_6 - XB_6$ | نسبة عقارات قيد التطوير |
| ٠,٠٠٠ | ٠,٥ | ٤,٣٨٢- | $XA_7 - XB_7$ | نسبة مقدمات من العملاء (إيرادات مؤجلة) |
| ٠,٣٣٣ | ٠,١ | ٠,٩٦٨- | $ZA_1 - ZB_1$ | نسبة حقوق الملكية دفترنا إلى القيمة السوقية |
| ٠,٠١١ | ٠,٣ | ٢,٥٥٤- | $ZA_2 - ZB_2$ | معدل نمو الأصول |

عند مستوي المعنوية (٠,٠٥)

وبفحص نتائج اختبار Wilcoxon Test علي مستوي شركات قطاع العقارات بدولة الإمارات قبل وبعد تطبيق IFRS 15 والواردة بالجدول رقم (١٢) يتبين ما يلي:

- بلغت قيمة Z (٤,١٤٠-) كما بلغت قيمة R (٠,٥) بمعنوية عند ١٪ للفروق بين أداء الشركة (ROA) قبل وبعد تطبيق IFRS 15 لدي عينة شركات قطاع العقارات الإماراتية،

أثر المحاسبة عن الإيرادات من العقود مع العملاء على أداء الشركات في ضوء المعايير المحاسبية - دراسة مقارنة

وتشير قيمة (R) إلى أن حجم تأثير تطبيق IFRS 15 كان قويا في ضوء معيار Cohen لقوة التأثير.

• أن هناك فروق ذات دلالة إحصائية لعدد (5) متغيرات من متغيرات المحاسبة عن الإيرادات في ضوء IFRS15 مقارنة مع "IAS18, IAS 11) وذلك علي النحو الآتي:
أ. كانت قيمة Z بمعنوية 1٪ للفروق لعدد، حيث بلغت قيمة Z، R لنسبة العملاء (-، 3، 858)، (0، 4)، عقارات قيد التطوير (-، 5، 014)، (0، 6)، ونسبة مقدمات من العملاء (إيرادات مؤجلة) (-، 4، 382)، (0، 5)، ويلاحظ أن قيمة مؤشر حجم التأثير R كانت كبيرة لتلك المتغيرات ما عدا نسبة العملاء حيث بلغت قيمة R (0، 4) أي أكبر من المتوسط.
ب. كانت قيمة Z بمعنوية 5٪ للفروق لمعدل نمو الأصول، حيث بلغت قيمة Z (-، 2، 554)، كما بلغت قيمة R (0، 3) أي بتأثير متوسط.

• أن هناك (5) متغيرات من متغيرات المحاسبة كانت قيمة Z غير معنوية للفروق بينها، كما كانت قيمة R ضئيلة لتلك الفروق في ظل تطبيق IAS18, IAS 11 مقارنة مع متوسطاتها في ظل تطبيق IFRS 15، وهذه المتغيرات هي معدل دوران الأصول حيث بلغت قيمة Z (-، 1، 384)، R (0، 2)، نسبة تكلفة المبيعات، حيث بلغت قيمة Z (-، 1، 653)، R (0، 2)، ونسبة إيرادات أخرى، حيث بلغت قيمة Z (-، 0، 672)، R (0، 1)، ونسبة التدفقات النقدية من التشغيل، حيث بلغت قيمة Z (-، 1، 452)، R (0، 2)، نسبة حقوق الملكية دفتريا/القيمة السوقية، حيث بلغت قيمة Z (-، 0، 968)، R (0، 2).

ومن العرض السابق يتبين قيمة Z للفروق بين أداء الشركة (ROA) قبل وبعد تطبيق IFRS 15 لدي عينة شركات قطاع العقارات الإماراتية، بلغت (-، 4، 140) بمعنوية عند 1٪، كما كان حجم تأثير تطبيق IFRS 15 كان قويا علي أداء المنشأة في ضوء معيار Cohen لقوة التأثير حيث بلغت قيمة R (0، 5)، وعليه يمكن رفض الفرض الخامس القائل بأنه "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين الشركات قبل وبعد تطبيق IFRS15 فيما يتعلق بكل من المحاسبة عن الإيرادات من العقود مع العملاء وأداء الشركة".

٨- إختبار مدي الإختلاف بين الشركات حول المحاسبة عن الإيراد وأداء الشركة بين مصر قبل تطبيق IFRS 15 والإمارات بعد تطبيق IFRS 15.

لدراسة مدي الإختلاف بين الشركات حول المحاسبة عن الإيراد وأداء الشركة في قطاع العقارات المقيدة بأسواق رأس المال بدولة الإمارات العربية بعد تطبيق IFRS 15 بالمقارنة مع شركات قطاع العقارات بجمهورية مصر العربية والتي تطبق EAS 11، 8، يتم التحقق من مدي صحة الفرض السادس القائل بأنه "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين الشركات بعد تطبيق IFRS15 مقارنة مع الشركات التي تطبق (EAS 11, EAS 8)" فيما يتعلق بكل من المحاسبة عن الإيرادات من العقود مع العملاء وأداء الشركة".

وقد اعتمدت الدراسة علي إختبار Mann-Whitney U للتحقق من الفروق الموجودة بين مجموعتين مستقلتين للمتغيرات التي يتم قياسها علي المستوي المتصل التي لا تتبع التوزيع الطبيعي لتحديد الفروق بين أداء الشركة وكذا المحاسبة عن الإيرادات في ضوء IFRS 15 مقارنة مع EAS 11, EAS8، وذلك من خلال قياس قيمة z والمعنوية المصاحبة لها، فإذا كان

أثر المحاسبة عن الإيرادات من العقود مع العملاء على أداء الشركات في ضوء المعايير المحاسبية - دراسة مقارنة

مستوي الدلالة أقل من أو يساوي ٥٪ يمكن أن نستنتج أن الفرق بين المجموعتين ذو دلالة إحصائية، وفي هذه الحالة يتم احتساب قيمة R لقياس حجم تأثير تطبيق IFRS 15 علي الاختلاف بين المتغيرات في المجموعتين، وطبقا لمعيار Cohen فإن قيمة R تصنف من حيث القوة إلي: ١,٠ = تأثير ضعيف، ٣,٠ = تأثير متوسط، ٥,٠ = تأثير كبير (Pallant & Manual, 2013)، ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول رقم (١٣) الآتي:

جدول رقم (١٣)

نتائج اختبار Mann-Whitney U

لقطاعي العقارات بمصر والإمارات خلال الفترة ٢٠١٥: ٢٠١٩

| Sig. | R | Z | Mann-Whitney U | المتغيرات | |
|-------|------|--------|----------------|----------------|-------------------------------------|
| | | | | الرمز | إسم المتغير |
| ٠,٠٢٧ | ٠,٢ | ٢,٢٠٥- | ١٥٢٢ | Y | أداء الشركة |
| ٠,٠٠٩ | ٠,٢ | ٢,٦٠٦- | ١٤٣٥ | X ₁ | معدل دوران الأصول |
| ٠,٠٠٠ | ٠,٥ | ٥,٧٤٣- | ٧٥٥ | X ₂ | نسبة تكلفة المبيعات |
| ٠,٠٤٣ | ٠,٢ | ٢,٠٠٢- | ١٥٦٩ | X ₃ | نسبة إيرادات أخرى |
| ٠,٨٤٦ | ٠,٠٢ | ٠,١٩٤- | ١٩٥٨ | X ₄ | نسبة التدفقات النقدية من التشغيل |
| ٠,٠٠٠ | ٠,٤ | ٤,٨١٦- | ٩٥٦ | X ₅ | نسبة العملاء |
| ٠,٠٠٢ | ٠,٣ | ٣,٠٤٤- | ١٣٤٠ | X ₆ | نسبة عقارات قيد التطوير |
| ٠,٠٠٠ | ٠,٦ | ٧,٥١٩- | ٣٧٠ | X ₇ | نسبة مقدمات من العملاء (إيرادات) |
| ٠,٠٠٢ | ٠,٣ | ٣,٠٥٤- | ١٣٣٨ | Z ₁ | نسبة حقوق الملكية دفتريا إلى القيمة |
| ٠,٠٠٠ | ٠,٤ | ٤,٨٠٢- | ٩٥٩ | Z ₂ | معدل نمو الأصول |

وبلاحظ من الجدول رقم (١٣) ما يلي:

١. قيمة Z بلغت (-٢,٢٠٥)، كما بلغت قيمة R (٠,٢)، المناظرة لأداء الشركة (مقاسا بالعائد علي الأصول ROA) بمعنوية عند مستوي ٥٪، الأمر الذي يعني أن هناك فرق ذو دلالة إحصائية - وإن كانت أقل من المتوسط - بين أداء الشركة بعد تطبيق IFRS 15 لدي شركات قطاع العقارات المقيدة بأسواق رأس المال بدولة الإمارات العربية مقارنة مع أداء الشركة في ظل تطبيق EAS 11,8 لدي شركات قطاع العقارات بجمهورية مصر العربية، وقد يرجع ذلك في بعض جوانبه إلي إختلاف عوامل البيئة الاقتصادية والمالية بين كلا من مصر ودولة الإمارات فضلا عن إختلاف تنظيم مهنة المحاسبة بين البلدين حيث تتبني دولة الإمارات المعايير الدولية التي يصدرها مجلس معايير المحاسبة الدولي IASB مباشرة في حين أن المعايير المصرية هي نتاج عملية تمصير وليس مجرد ترجمة للمعايير الدولية التي يصدرها IASB.

٢. كل من قيمة اختبار (Z)، وقيمة اختبار (R) المناظرة لمتغيرات المحاسبة عن الإيرادات من العملاء الناتجة عن مقارنة عينتي شركات قطاع العقارات بمصر والإمارات للكشف عن وجود فروق ذات دلالة إحصائية من عدمه لكل متغير، كانت علي النحو الآتي:

أ. وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند معنوية ١٪ في قيمة (Z)، وقيمة اختبار (R) لكل من معدل دوران الأصول (X₁)، نسبة تكلفة المبيعات (X₂)، نسبة العملاء (X₅)، نسبة عقارات قيد التطوير (X₆)، نسبة مقدمات من العملاء (إيرادات مؤجلة) (X₇)، نسبة حقوق الملكية دفتريا إلى القيمة السوقية (Z₁)، معدل نمو الأصول (Z₂)، حيث بلغت قيمة Z (-٢,٦٠٦) -

أثر المحاسبة عن الإيرادات من العقود مع العملاء على أداء الشركات في ضوء المعايير المحاسبية - دراسة مقارنة

٥٠،٧٤٣، ٤٠،٨١٦-، ٣،٠٤٤-، ٧،٥١٩-، ٣،٠٥٤-، ٤،٨٠٢-، وقيمة اختبار (R) (٠،٢)،
٠،٥، ٠،٤، ٠،٣، ٠،٦، ٠،٣، ٠،٤، ٠،٤، علي التوالي.

ب. وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند معنوية ٥٪ في قيمة (Z)، وقيمة اختبار (R) لنسبة
إيرادات أخرى (X_3)، حيث بلغت قيمة (Z) (-٢،٠٢)، وقيمة اختبار (R) (٠،٢) علي
التوالي.

ج. عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في قيمة (Z)، وقيمة اختبار (R) لنسبة التدفقات النقدية
من التشغيل (X_4)، كما بلغت قيمة (Z) (-٠،١٩٤)، وقيمة اختبار (R) (٠،٠٢) علي التوالي.
من العرض السابق تشير نتائج التحليل الإحصائي بإستخدام اختبار Mann-Whitney U
لعينتين مستقلتين أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين أداء الشركة عند مقارنة أداء الشركة
بعينة شركات قطاع العقارات الإماراتية بعد تطبيق IFRS 15 من ناحية وأداء الشركة بعينة
شركات قطاع العقارات المصرية خلال نفس الفترات، وفيما يتعلق بمتغيرات المحاسبة عن
الإيرادات تشير نتائج هذا التحليل أن هناك متغير مستقل واحد فقط - من إجمالي (٩) متغيرات،
كانت قيمة (Z) غير معنوية عند المقارنة بين عينة شركات قطاع العقارات الإماراتية بعد تطبيق
IFRS 15 من ناحية وعينة شركات قطاع العقارات المصرية من ناحية أخرى، وبالتالي يمكن
رفض الفرض السادس القائل بأنه "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين الشركات بعد تطبيق
IFRS15 مقارنة مع الشركات التي تطبق (EAS 11, EAS 8)" فيما يتعلق بكل من
المحاسبة عن الإيرادات من العقود مع العملاء وأداء الشركة".

حادي عشر: نتائج الدراسة

استهدفت الدراسة فحص أثر المحاسبة عن الإيرادات علي أداء الشركات في ضوء المعايير
الدولية لإعداد التقارير المالية وذلك علي عينة من شركات قطاع العقارات المقيدة والمتداول
أسهمها بكل من سوق دبي المالي والبورصة المصرية، وقد توصلت الدراسة إلي مجموعة من
النتائج التي يمكن عرضها علي النحو الآتي:

١. إنتقال عينة شركات قطاع العقارات الإماراتية من تطبيق معياري المحاسبة الدوليين "الإيراد"
IAS 18، عقود التشييد IAS 11 إلي تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي عن إيرادات العقود
مع العملاء IFRS 15 ترتب عليه تغير في قيم وإتجاه ومعنوية علاقة الارتباط بين بعض متغيرات
المحاسبة عن الإيراد وأداء الشركة، ليصبح مجموع المتغيرات التي لها علاقة ارتباط معنوية
بأداء الشركة عدد (٦) متغيرات وهي معدل دوران الأصول، نسبة إيرادات أخرى، نسبة عقارات
 قيد التطوير، نسبة مقدمات من العملاء (إيرادات مؤجلة) بعلاقة ارتباط طردية، نسبة تكلفة
المبيعات، نسبة حقوق الملكية دفتريا إلى القيمة السوقية بعلاقة ارتباط عكسية، وذلك من
إجمالي (٩) متغير، أي بنسبة (٦٦،٦٪ تقريباً)، بعد أن كانت (٤) متغير، أي بنسبة (٤٤،٤٪
تقريباً)، كما تحسنت علاقة الارتباط بين أداء الشركة و(٤) متغير من متغيرات المحاسبة عن
الإيراد لتصبح العلاقة معنوية عند ١٪ بعد أن كانت غير معنوية، وهي معدل دوران الأصول،
نسبة إيرادات أخرى، نسبة عقارات قيد التطوير، نسبة مقدمات من العملاء (إيرادات مؤجلة).
٢. بمقارنة معاملات الارتباط لعينة شركات قطاع العقارات المصرية مع معاملات الارتباط لعينة
شركات قطاع العقارات الإماراتية بعد تطبيق IFRS 15 ما يلي:

أثر المحاسبة عن الإيرادات من العقود مع العملاء على أداء الشركات في ضوء المعايير المحاسبية - دراسة مقارنة

• قيمة Z المحسوبة تقع بين $\pm 1,96$ بالنسبة لعدد (3) من المتغيرات المستقلة وعدد (2) من المتغيرات الحاكمة وهي: نسبة تكلفة المبيعات (X_2)، نسبة التدفقات النقدية من التشغيل (X_4)، نسبة العملاء (X_5)، نسبة حقوق الملكية دفتريا / القيمة السوقية (Z_1)، معدل نمو الأصول (Z_2)، حيث كانت قيمة Z المحسوبة لهذه المتغيرات (1,32، -، 0,22، -، 0,39، -، 0,75، -، 0,71،) وبذلك يمكن القول أن لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين إرتباط هذه المتغيرات والمتغير التابع بكلا من عينة شركات قطاع العقارات بدولة الإمارات العربية بعد تطبيق IFRS 15، وعينة شركات قطاع العقارات بجمهورية مصر العربية في ظل تطبيق EAS 11, 8.

• قيمة Z المحسوبة لا تقع بين $\pm 1,96$ بالنسبة لعدد (4) من المتغيرات المستقلة وهي: معدل دوران الأصول (X_1)، نسبة إيرادات أخرى (X_3)، نسبة عقارات قيد التطوير (X_6)، نسبة مقدمات من العملاء (إيرادات مؤجلة) (X_7)، حيث كانت قيمة Z المحسوبة لهذه المتغيرات (-، 2,11، -، 4,16، -، 2,47، -، 3,09،) علي التوالي، وبذلك يمكن القول أن هناك فرق ذو دلالة إحصائية بين إرتباط هذه المتغيرات مع المتغير التابع لكلا من عينة شركات قطاع العقارات بدولة الإمارات العربية بعد تطبيق IFRS 15، وعينة شركات قطاع العقارات بجمهورية مصر العربية في ظل تطبيق EAS 11, 8.

3. أن المتغيرات التي لها تأثير علي أداء الشركة كانت (3) متغيرات قبل تطبيق IFRS 15 ثم استبدلت هذه المتغيرات بعد تطبيق IFRS 15 بعدد (5) متغيرات أخرى، حيث كانت متغيرات النموذج قبل تطبيق IFRS 15 تشمل معدل دوران الأصول (X_{B1})، نسبة العملاء (X_{B5})، نسبة حقوق الملكية دفتريا إلي القيمة السوقية (Z_{B1})، ثم استبدلت بعد تطبيق IFRS 15 بمتغيرات هي نسبة مقدمات من العملاء (إيرادات مؤجلة) (X_{A7})، نسبة إيرادات أخرى (X_{A4})، نسبة العملاء (X_{A5})، معدل دوران الأصول (X_{A1})، نسبة تكلفة المبيعات (X_{A2})، كمتغيرات مؤثرة علي أداء الشركة بعد تطبيق IFRS 15، كما لوحظ أن قدرة نموذج الدراسة علي تفسير التغيرات في أداء الشركة بدولة الإمارات العربية لم تتغير كثيرا حيث كانت 81,4% قبل تطبيق IFRS 15 وأصبحت 84,4% بعد تطبيق IFRS 15، كما أن نسبة مساهمة العوامل الأخرى في تفسير التغيرات في أداء الشركة - والتي لم يتضمنها نموذج الدراسة - كانت 18,6% قبل تطبيق IFRS 15 لتصبح 15,6% بعد تطبيق IFRS 15.

4. أن المتغيرات التي لها تأثير علي أداء الشركة كانت (4) متغيرات لدي شركات قطاع العقارات المصرية، في حين كان عدد هذه المتغيرات بعد تطبيق IFRS 15 لدي شركات قطاع العقارات الإماراتية (5) متغيرات، كما لوحظ أن قدرة نموذج الدراسة علي تفسير التغيرات في أداء الشركة كانت 60,5% لدي عينة شركات قطاع العقارات المصرية، مقارنة مع 84,4% لدي عينة شركات قطاع العقارات الإماراتية بعد تطبيق IFRS 15، كما أن نسبة مساهمة العوامل الأخرى في تفسير التغيرات في أداء الشركة - والتي لم يتضمنها نموذج الدراسة - كانت 39,5% لدي عينة شركات قطاع العقارات المصرية، مقارنة مع 15,6% لدي عينة شركات قطاع العقارات الإماراتية بعد تطبيق IFRS 15.

5. بفحص نتائج اختبار Wilcoxon Test علي مستوي شركات قطاع العقارات بدولة الإمارات قبل وبعد تطبيق IFRS 15 تبين الآتي:

أثر المحاسبة عن الإيرادات من العقود مع العملاء على أداء الشركات في ضوء المعايير المحاسبية - دراسة مقارنة

- أن قيمة Z بلغت (-٤,١٤٠) كما بلغت قيمة R (٠,٥) بمعنوية عند ١٪ للفروق بين أداء الشركة (ROA) قبل وبعد تطبيق IFRS 15 لدي عينة شركات قطاع العقارات الإماراتية، وتشير قيمة (R) إلي أن حجم تأثير تطبيق IFRS 15 كان قويا في ضوء معيار Cohen لقوة التأثير.
- أن هناك فروق ذات دلالة إحصائية لعدد (٥) متغيرات من متغيرات المحاسبة عن إيرادات العقود مع العملاء في ضوء IFRS 15 مقارنة مع "IAS 18, IAS 11" وذلك علي النحو الآتي:
 - أ. كانت قيمة Z بمعنوية ١٪ للفروق لعدد، حيث بلغت قيمة Z، R لنسبة العملاء (-٣,٨٥٨)، (٠,٤)، عقارات قيد التطوير (-٥,٠١٤)، (٠,٦)، ونسبة مقدمات من العملاء (إيرادات مؤجلة) (-٤,٣٨٢)، (٠,٥)، ويلاحظ أن قيمة مؤشر حجم التأثير R كانت كبيرة لتلك المتغيرات ما عدا نسبة العملاء حيث بلغت قيمة R (٠,٤) أي أكبر من المتوسط.
 - ب. كانت قيمة Z بمعنوية ٥٪ للفروق لمعدل نمو الأصول، حيث بلغت قيمة Z (-٢,٥٥٤)، كما بلغت قيمة R (٠,٣) أي بتأثير متوسط.
 - ج. أن هناك (٥) متغيرات من متغيرات المحاسبة كانت قيمة Z غير معنوية للفروق بينها، كما كانت قيمة R ضئيلة لتلك الفروق في ظل تطبيق IAS 18, IAS 11 مقارنة مع متوسطاتها في ظل تطبيق IFRS 15، وهذه المتغيرات هي معدل دوران الأصول حيث بلغت قيمة Z (-١,٣٨٤)، R (٠,٢)، نسبة تكلفة المبيعات، حيث بلغت قيمة Z (-١,٦٥٣)، R (٠,٢)، ونسبة إيرادات أخرى، حيث بلغت قيمة Z (-٠,٦٧٢)، R (٠,١)، ونسبة التدفقات النقدية من التشغيل، حيث بلغت قيمة Z (-١,٤٥٢)، R (٠,٢)، نسبة حقوق الملكية دفتريا/القيمة السوقية، حيث بلغت قيمة Z (-٠,٩٦٨)، R (٠,٢).
- ٦. بفحص نتائج إختبار Mann-Whitney U علي مستوي شركات قطاع العقارات المقيدة بأسواق رأس المال بدولة الإمارات العربية بعد تطبيق IFRS 15 مقارنة مع شركات قطاع العقارات بجمهورية مصر العربية في ظل تطبيق EAS 11,8 تبين ما يلي:
 - أن قيمة Z، R المناظرة لأداء الشركة (مقاسا بالعائد علي الأصول ROA) بمعنوية عند مستوي ٥٪ بلغت (-٢,٢٠٥)، (٠,٢) علي التوالي، الأمر الذي يعني أن هناك فرق ذو دلالة إحصائية - وإن كانت أقل من المتوسط - بين أداء الشركة بعد تطبيق IFRS 15 لدي شركات قطاع العقارات المقيدة بأسواق رأس المال بدولة الإمارات العربية مقارنة مع أداء الشركة في ظل تطبيق EAS 11,8 لدي شركات قطاع العقارات بجمهورية مصر العربية.
 - أن كل من قيمة إختبار (Z)، وقيمة إختبار (R) المناظرة لمتغيرات المحاسبة عن الإيرادات من العملاء الناتجة عن مقارنة عيني شركات قطاع العقارات بمصر والإمارات، كانت علي النحو الآتي:
 - أ. وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند معنوية ١٪ في قيمة (Z)، (R) لكل من معدل دوران الأصول (X_1)، نسبة تكلفة المبيعات (X_2)، نسبة العملاء (X_5)، نسبة عقارات قيد التطوير (X_6)، نسبة مقدمات من العملاء (إيرادات مؤجلة) (X_7)، نسبة حقوق الملكية دفتريا إلى القيمة السوقية (Z_1)، معدل نمو الأصول (Z_2)، حيث بلغت قيمة Z (-٥,٧٤٣ - ٢,٦٠٦)، (-٤,٨١٦ - ٣,٠٤٤ - ٧,٥١٩ - ٣,٠٥٤ - ٤,٨٠٢)، وقيمة إختبار (R) (٠,٤، ٠,٥، ٠,٢، ٠,٤، ٠,٣، ٠,٦، ٠,٤) علي التوالي.

أثر المحاسبة عن الإيرادات من العقود مع العملاء على أداء الشركات في ضوء المعايير المحاسبية - دراسة مقارنة

ب. وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند معنوية ٥٪ في قيمة (Z)، وقيمة اختبار (R) لنسبة إيرادات أخرى (X3)، حيث بلغت قيمة (Z) (-٠,٢٠٢)، وقيمة اختبار (R) (٠,٢) علي التوالي.
ج. عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في قيمة (Z)، وقيمة اختبار (R) لنسبة التدفقات النقدية من التشغيل (X4)، كما بلغت قيمة (Z) (-٠,١٩٤)، وقيمة اختبار (R) (٠,٠٢) علي التوالي.

ثاني عشر: توصيات الدراسة

في ضوء النتائج التي أظهرتها الدراسة التطبيقية يوصي الباحث بما يلي:

١. توجيه إهتمام الشركات المقيدة بالبورصة المصرية علي ضرورة الإلتزام بالإفصاح عن طريقة إنتقالها لتطبيق معيار المحاسبة المصري (٤٨) وكيفية معالجة أثار تطبيق المعيار علي أرصدة حقوق الملكية وعناصر القوائم المالية لتلك الشركات، لتسهيل فهم وإدراك المستثمرين والمحللون الماليين لأثار تلك التغيرات علي بنود القوائم المالية وصولاً لترشيد قراراتهم وتوصياتهم.
٢. عقد ورش عمل ودورات تدريبية للعاملين بهيئة الرقابة المالية في مصر لتوضيح الخلفية العلمية والعملية لمتطلبات المحاسبة عن الإيرادات من العقود مع العملاء في ظل IFRS 15, EAS 48، بما يسهم في فعالية الرقابة علي إلتزام الشركات المقيدة بالبورصة المصرية بتلك المتطلبات.
٣. عقد دورات تدريبية للعاملين بمصلحة الضرائب المصرية لتوضيح متطلبات المحاسبة عن إيرادات العقود مع العملاء في ضوء IFRS 15، بما يسهم في رفع كفاءة وجود الفحص الضريبي.
٤. ضرورة النظر في التخلي عن معايير المحاسبة المصرية وتطبيق تجربة دولة الإمارات العربية المتحدة في التطبيق المباشر للمعايير الدولية للتقرير المالي IFRS، والذي أسهم في جعل أسواقها المالية جاذبة لرؤس الأموال الأجنبية.
٥. تطوير مؤشرات البورصة المصرية بحيث يضاف لمنهجياتها في إنتقاء الشركات المدرجة بمؤشرات EGX معلومات المحاسبة عن الإيرادات من العقود مع العملاء وأخصها رقم الإيرادات والتدفقات النقدية من التشغيل وكل من أصول والتزامات العقود مع العملاء.

ثالث عشر: مجالات الدراسة المستقبلية

فيما يلي مقترح لبعض مجالات الدراسة المستقبلية:

١. إجراء دراسة أثر متطلبات الإفصاح في ظل IFRS 15 علي قيمة الشركة.
٢. بحث أثر تبني الشركات المصرية لمتطلبات المعيار المصري EAS 48 والمناظر للمعيار IFRS 15 علي ملائمة قيمة المعلومات المحاسبية.
٣. دراسة وتحليل أثر تطبيق المعيار المحاسبي المصري ٤٨ علي قيمة الشركات المقيدة بالبورصة المصرية.
٤. دراسة أثر متطلبات الإعراف بالإيرادات من العملاء الواردة بالمعيار IFRS 15 علي ترشيد قرارات المستثمرين بالبورصة المصرية.
٥. دراسة أثر تطبيق متطلبات المحاسبة عن الإيرادات من العقود مع العملاء الواردة في EAS 48, IFRS 15 علي ممارسات التهرب الضريبي للمسجلين بمركز كبار الممولين بمصلحة الضرائب المصرية.

أثر المحاسبة عن الإيرادات من العقود مع العملاء على أداء الشركات في ضوء المعايير المحاسبية - دراسة مقارنة

المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

- البلداوي عبد الحميد عبد المجيد . (2009). أساليب الإحصاء للعلوم الاقتصادية وإدارة الأعمال مع استخدام برنامج SPSS . الطبعة الأولى. دار وائل للنشر والتوزيع. عمان - الأردن .
- العمر، بدران بن عبدالرحمن ، (٢٠٠٤)، " التحليل الإحصائي للبيانات في البحث العلمي باستخدام SPSS"، إصدارات معهد الدراسات الصحية، الرياض، السعودية.
- صالح، رضا إبراهيم عبدالقادر، نوفل، محمد عبدالله يوسف، عبدالسلام، كمال. (٢٠١٧). أثر تطبيق المعيار الدولي IFRS 15 علي جودة الأرباح: دراسة ميدانية في بيئة الأعمال المصرية. مجلة الدراسات التجارية المعاصرة. جامعة كفر الشيخ - كلية التجارة.
- عبدالمنعم، تامر سعيد محمد. (٢٠١٦). قياس أثر تحديث معايير المحاسبة المصرية في عام ٢٠١٥ في تحسين جودة القوائم المالية: دراسة تطبيقية. الفكر المحاسبى-91، 20(8) ، 160(ص. ٩٥).
- هاشم، هبه جمال. (٢٠١٨). تقييم و تحليل معيار المحاسبة الدولي للتقارير المالية IFRS 15 (الإيرادات من العقود مع العملاء) و أثره على مصداقية و جودة التقارير المالية. الفكر المحاسبى. 408-357، 22(1) ،

ثانياً: المراجع باللغة الإنجليزية

- Adetunji, O. M., & Owolabi, A. A. (2016). Firm performance and its drivers: How important are the industry and firm-level factors. **International Journal of Economics and Finance**, 8(11), 60-77.
- Agbam, A. S., Anyamaobi, C., & Udo, E. O. (2018). Firm Size, Book-To-Market Equity and the Stock Returns: Analysis of Nigerian Stock Market. *World Journal of Finance and Investment Research*, 3(1), 48-71.
- Aladwan, M. (2019). Fluctuations of stock price and revenue after the early adoption of IFRS 15, revenue from contracts with customers. **Italian Journal of Pure and Applied Mathematics**, 41, 691-707.
- Alimehmeti, G., & Paletta, A. (2012). Ownership concentration and effects over firm performance: Evidences from Italy. **European Scientific Journal**, 8(22).

أثر المحاسبة عن الإيرادات من العقود مع العملاء على أداء الشركات في ضوء
المعايير المحاسبية - دراسة مقارنة

- Al-Matari, E. M., Al-Swidi, A. K., & Fadzil, F. H. B. (2014). The measurements of firm performance's dimensions. *Asian Journal of Finance & Accounting*, 6(1), 24.
- Apostolov, I. (2014). Revenue recognition in housing and resort construction—issues and prospects. *Izvestiya*, (1), 29-39.
- Argiles, J. M., & Slof, E. J. (2003). The use of financial accounting information and firm performance: an empirical quantification for farms. *Accounting and Business Research*, 33(4), 251-273.
- Ayturk, Y., Gurbuz, A. O., & Yanik, S. (2016). Corporate derivatives use and firm value: Evidence from Turkey. *Borsa Istanbul Review*, 16(2), 108-120.
- Baker, C. R., & Hayes, R. (2004). Reflecting form over substance: the case of Enron Corp. *Critical Perspectives on Accounting*, 15(6-7), 767-785.
- Barth, M. E., Israeli, D., & Sridharan, S. A. (2018). *Equity Book Values Greater Than Market Values: Accounting, Risk, or Mispricing?* (Doctoral dissertation, Emory University).
- Beasley, M. S., Hermanson, D. R., Carcello, J. V., & Neal, T. L. (2010). **Fraudulent financial reporting: 1998-2007: An analysis of US public companies.**
- Callen, J. L., Robb, S. W., & Segal, D. (2008). Revenue manipulation and restatements by loss firms. *Auditing: A Journal of Practice & Theory*, 27(2), 1-29.
- Camfferman, K., & Zeff, S. A. (2007). **Financial reporting and global capital markets: A history of the international accounting standards committee, 1973-2000.** Oxford University Press on Demand.
- Carmichael, D. R., Whittington, O. R., & Graham, L. (Eds.). (2007). **Accountants' Handbook, Special Industries and Special Topics** (Vol. 1). John Wiley & Sons.
- Caylor, M. L. (2010). Strategic revenue recognition to achieve earnings benchmarks. *Journal of Accounting and Public Policy*, 29(1), 82-95.
- Chandra, U., & Ro, B. T. (2008). The role of revenue in firm valuation. *Accounting Horizons*, 22(2), 199-222.
- Chhaochharia, V., Grinstein, Y., Grullon, G., & Michaely, R. (2017). Product market competition and internal governance: Evidence from the Sarbanes–Oxley Act. *Management Science*, 63(5), 1405-1424.
- Cho, E., & Tsang, A. (2020). Corporate Social Responsibility, Product Strategy, and Firm Value. *Asia-Pacific Journal of Financial Studies*, 49(2), 272-298.

أثر المحاسبة عن الإيرادات من العقود مع العملاء على أداء الشركات في ضوء
المعايير المحاسبية - دراسة مقارنة

- Dalkilic, A. F. (2014). The Real Step In Convergence Project: A Paradigm Shift From Revenue Recognition To Revenue From Contracts With Customers. **International Journal of Contemporary Economics and Administrative Sciences**, 4(3-4), 67-84.(P. 68)
- Damayanti, E., & Chaerudin, C. (2021). The role of current ratio (cr), debt to equity ratio (der), and total asset turnover (tato) on return on asset (roa) in multi-industrial sector manufacturing companies that registered to the indonesia stock exchange for 2015-2019. **Dinasti International Journal of Management Science**, 2(6), 915-924.
<https://doi.org/10.31933/dijms.v2i6.921>
- De Loecker, J., & Goldberg, P. K. (2014). **Firm performance in a global market**. *Annu. Rev. Econ.*, 6(1), 201-227.
- Dechow, P. M. (1994). Accounting earnings and cash flows as measures of firm performance: The role of accounting accruals. **Journal of accounting and economics**, 18(1), 3-42.
- Dimitrov, V., & Jain, P. C. (2008). The value-relevance of changes in financial leverage beyond growth in assets and GAAP earnings. **Journal of Accounting, Auditing & Finance**, 23(2), 191-222.
- Dyson, R. A. (2015). *Case studies in the new revenue recognition guidance*. **The CPA Journal**, 85(3), 22.
- Epstein, B. J., & Jermakowicz, E. K. (2002). **WILEY Interpretation and Application of International Financial Reporting Standards 2003**. John Wiley & Sons.
- Fan, N. M. & Wang, J. (2011). Examination of Self-selection Bias and Big N Audit Fee Premiums-Evidence from Norway . **Muhasebe ve Finansman Dergisi** , (51) , 191-216 . Retrieved from
- Farzaneh, N. A. S. S. I. R. Z. A. D. E. H., Javad, S. A. E. I., Mahdi, S. A. L. E. H. I., & Ali Haddad, B. S. (2013). A Study Of The Stickiness Of Cost Of Goods Sold And Operating Costs To Changes IN Sales Level In Iran. **Studies in Business & Economics**, 8(2).
- Ferreira, A. F. M. M. (2020). **The impact of IFRS 15 on the telecommunications sector-The case of Portuguese and Spanish listed companies**. Dissertation Master in Finance and Taxes. Faculdade De Economia, Unversidade Do Porto.
- Field, A. (2018). **Discovering statistics using IBM SPSS statistics**. SAGE Publications Ltd.

أثر المحاسبة عن الإيرادات من العقود مع العملاء على أداء الشركات في ضوء
المعايير المحاسبية - دراسة مقارنة

- Fyhrlund, E., Hedman, E., Sjögren, A., & Strand, J. (2013). **Revenue Recognition—the past, the present and the future**. IFRS Accounting in Progress, 167.
- Ghalayini, A., & Noble, J. (1996). The changing basis of performance measurement. *International Journal Of Operations & Production Management*, 16(8), 63-80. doi: 10.1108/01443579610125787
- Gheshlaghi, F., Ahmadzadeh, Y., & Faal, F. (2014). The cash flow statement's component effect on Management Performance in firms enlisted in Tehran Stock Exchange. *Journal Of Management And Accounting Studies*, 2(01), 53-60. doi: 10.24200/jmas.vol2iss01pp53-60
- Godfrey, J., Hodgson, A., Tarca, A., Hamilton, J., & Holmen, S. (2006). **Accounting Theory**. John Wiley & Sons, Inc.
- Gornik-Tomaszewski, S., & Choi, Y. C. (2018). The conceptual framework: Past, present, and future. *Review of Business*, 38(1), 47-58. Choy, S. K., Lobo, G. J., & Zheng, Y. (2019). Asset Growth and Stock Price Crash Risk. Available at SSRN 3481709.
- Gujarati, D. N., & Porter, D. C. (2004). **Basic econometrics (ed.)** McGraw-Hill. Irwin, a business.
- Henderson, S., Peirson, G., Herbohn, K., & Howieson, B. (2017). **Issues in financial accounting**. Pearson Higher Education AU.
- Hendriksen, E. S., & Breda, M. F. Van.(2001). Accounting Theory. Fifth Edition. Singapore:McGrawHill Book Co.
- Huang, R. J., Jeng, V., Wang, C. W., & Yue, J. C. (2021). Does size and book-to-market contain intangible information about managerial incentives? Learning from corporate D&O insurance purchase. *Pacific-Basin Finance Journal*, 68, 101560.
- Huang, R., Marquardt, C. A., & Zhang, B. (2015). Using sales revenue as a performance measure. *Available at SSRN 2636950*.
- International Accounting Standards Board (IASB). (2014). **Project Summary and Feedback Statement -IFRS 15 Revenue from Contracts with Customers**. IFRS Foundation, , P 8-9. Available on Web: www.ifrs.org.
- International Accounting Standards Board (IASB). (2016). **IFRS 2016 Red Book**. IFRS Foundation Publications Department, 30 Cannon Street, London EC4M 6XH, United Kingdom, p B1479.
- Irman, M., & Purwati, A. A. . (2020). Analysis On The Influence Of Current Ratio, Debt to Equity Ratio and Total Asset Turnover Toward Return On Assets On The Otomotive and Component Company That Has Been Registered In Indonesia Stock Exchange Within 2011-2017 . **International**

أثر المحاسبة عن الإيرادات من العقود مع العملاء على أداء الشركات في ضوء
المعايير المحاسبية - دراسة مقارنة

- Journal of Economics Development Research (IJEDR)**, 1(1), 36-44.
<https://doi.org/10.37385/ijedr.v1i1.26>
- Jaarat, D. K. J., & Khraisat, B. S. A. (2018). The Impact of Transition to the Application of IFRS 15: Recognition of Revenue from Contracts with Customers A Case Study (Jordan Telecommunication's Company Orange). *American Based Research Journal*, 7(02).
<https://doi.org/10.5281/zenodo.3445971>
 - Jack, K. (2014). **The Impact of the Revenue Recognition Project** (Doctoral dissertation, University of Oregon).
 - Jumhana, R. C. S. (2017). Pengaruh Rasio Likuiditas Dan Rasio Aktivitas Terhadap Profitabilitas Pada Koperasi Karyawan PT Surya Toto Indonesia. **Jurnal SEKURITAS** (Saham, Ekonomi, Keuangan dan Investasi), 1(2).
 - Keller, G. (2018). *Statistics for Management and Economics*, Abbreviated. Cengage Learning.
 - Kobbi-Fakhfakh, S., & Boujelben, S. (2021). The Effects of IFRS 15 Mandatory Adoption on Financial Statements. *IUP Journal of Accounting Research & Audit Practices*, 20(3).
 - Lind, D. A., Marchal, W. G., & Wathen, S. A. (2012). **Statistical techniques in business & economics**. New York, NY: McGraw-Hill/Irwin,.
 - Ling, D. C., Ooi, J. T., & Xu, R. (2019). Asset growth and stock performance: evidence from REITs. **Real Estate Economics**, 47(3), 884-927. (P; 36)
 - Loftus, J. A. (2003). The CF and accounting standards: the persistence of discrepancies. *Abacus*, 39(3), 298-309.
 - Manikas, A. (2017). Interdependence among inventory types and firm performance. *Operations and Supply Chain Management: An International Journal*, 10(2), 63-80.
 - Márcio Tavares Thomé, A., Felipe Scavarda, L., Suclla Fernandez, N. and José Scavarda, A. (2012), "Sales and operations planning and the firm performance", **International Journal of Productivity and Performance Management**, Vol. 61 No. 4, pp. 359-381.
<https://doi.org/10.1108/17410401211212643>
 - Maury, B. (2018). Sustainable competitive advantage and profitability persistence: Sources versus outcomes for assessing advantage. **Journal of Business Research**, 84, 100-113.
 - McConnell, P. (2014). **Revenue recognition: finally, a Standard approach for all**. Investor Perspectives: IFRS 15 Revenue from Contracts with Customers, 1-5(P2).

أثر المحاسبة عن الإيرادات من العقود مع العملاء على أداء الشركات في ضوء
المعايير المحاسبية - دراسة مقارنة

- Mohammed, Z. O., & Al Ani, M. K. (2020). The Effect of Intangible Assets, Financial Performance and Financial Policies on the Firm Value: Evidence from Omani Industrial Sector. **Contemporary Economics**, 14(3), 379-392.
- Morgan, N. A., Vorhies, D. W., & Mason, C. H. (2009). Market orientation, marketing capabilities, and firm performance. **Strategic management journal**, 30(8), 909-920.
- Napier, C. J., & Stadler, C. (2020). The real effects of a new accounting standard: the case of IFRS 15 Revenue from Contracts with Customers. **Accounting and Business Research**, 50(5), 474-503.
- Narwal, K. P., & Yadav, N. (2017). The Impact of Intellectual Capital on the Indian Real Estate Sector Profitability and Productivity. **Journal of Commerce and Accounting Research**, 6(1), 45.
- Neely, A., Gregory, M., & Platts, K. (2005). Performance measurement system design: A literature review and research agenda. **International journal of operations & production management**, 25(12), 1228-1263.
- Newman, N. F. (2008). The US Move to International Accounting Standards- A Matter of Cultural Discord-How Do We Reconcile. **U. Mem. L. Rev.**, 39, 835.
- Ni, Y., Huang, P., Chiang, P., & Liao, Y. (2019). Cash flow statements and firm value: Evidence from Taiwan. **The Quarterly Review of Economics and Finance**, 71, 280-290.
- O'brien, R. M. (2007). A caution regarding rules of thumb for variance inflation factors. **Quality & quantity**, 41(5), 673-690.
- Olsen, L., & Weirich, T. R. (2010). New revenue-recognition model. **Journal of Corporate Accounting & Finance**, 22(1), 55-61.
- Osmani, R., & Deari, F. (2016). Firms' financial performances and economic recession: evidence from Macedonian listed companies. **Bulletin of the Transilvania University of Brasov. Economic Sciences. Series V**, 9(1), 201.
- Oyedokun, G. (2016). Revenue Recognition Paradox: A Review of IAS 18 and IFRS 15. **Available at SSRN 2912250**.
- Pallant, J. (2007). **SPSS survival manual: A step by step guide to data analysis using IBM SPSS**. Routledge.
- Pallant, J. S. P. S. S. (2016). **Survival manual: A step by step guide to data analysis using SPSS program**. Routledge.
- Pallant, J., & Manual, S. S. (2013). **A step by step guide to data analysis using IBM SPSS**. Australia: Allen & Unwin. doi, 10, 1753-6405.(P; 294)
- Pan, Y., Gruca, T. S., & Rego, L. L. (2018). **Pricing power: measures, trends and influences on firm value**. Working Paper. Michael lee-Chin & Family Institute for Strategic Business Studies .

أثر المحاسبة عن الإيرادات من العقود مع العملاء على أداء الشركات في ضوء
المعايير المحاسبية - دراسة مقارنة

- Pearce, D. K., & Reiter, S. A. (1985). Regression strategies when multicollinearity is a problem: A methodological note. **Journal of Accounting Research**, 405-407.
- Philips, G. E. (1963). The accretion concept of income. **The Accounting Review**, 38(1), 14.
- Pouraghajan, A., Malekian, E., Emamgholipour, M., Lotfollahpour, V., & Bagheri, M. M. (2012). The relationship between capital structure and firm performance evaluation measures: Evidence from the Tehran Stock Exchange. *International journal of Business and Commerce*, 1(9), 166-181.
- Prakash, R., & Sinha, N. (2013). Deferred revenues and the matching of revenues and expenses. **Contemporary Accounting Research**, 30(2), 517-548.
- Procházka, D. (2009). New Approaches to Revenue Recognition and Common Sense. **SSRN Electronic Journal**. doi: 10.2139/ssrn.1518378
- Rostami, S., Rostami, Z., & Kohansal, S. (2016). The effect of corporate governance components on return on assets and stock return of companies listed in Tehran stock exchange. **Procedia Economics and Finance**, 36(16), 137-46.
- Roychowdhury, S. (2006). Earnings management through real activities manipulation. **Journal of accounting and economics**, 42(3), 335-370.
- Sadek Hasanen, & Dalia Abo Talib. (May, 2014). A Proposed Model to address Convergence Determinants, IFRS & FASB: Measurement & Disclosure of revenue Recognition: The Case of Egypt. **International Journal of Academic Research**, (Vol. 6. No. 3), , pp. 629 : 285.
- Sampaio, J., Gallucci, H., Silva, V. A. B., & Schiozer, R. F. (2020). **Mandatory IFRS adoption, corporate governance, and firm value**. RAE-Revista de Administração de Empresas.
- Schipper, K. A., Schrand, C. M., Shevlin, T., & Wilks, T. J. (2009). Reconsidering revenue recognition. **Accounting Horizons**, 23(1), 55-68.
- Schroeder, R. G., Clark, M. W., & Cathey, J. M. (2014). **Financial accounting theory and analysis: text and cases**. John Wiley & Sons.
- Schulzke, K. S., Berger-Walliser, G., & Marchini, P. L. (2013). **Lexis Nexus Complexus: Comparative Contract Law and International Accounting Collide in the IASB-FASB Revenue Recognition Exposure Draft**. *Vand. J. Transnat'l L.*, 46, 515.
- Steele, Colleen A. (2012). **The Convergence of U.S. GAAP and IFRS: Revenue Recognition**. Honors Theses and Capstones.

أثر المحاسبة عن الإيرادات من العقود مع العملاء على أداء الشركات في ضوء
المعايير المحاسبية - دراسة مقارنة

- Takon, S. M., & UGWU, J. I. (2013). The Effect of Accounts Receivable on Return on Assets of Selected Nigerian Firms. **International Journal Of Current Research**, 5(12), 3768-3772.
- Mui-Siang Tan, P. and Yeow Lim, C. (2007), "The value relevance of accounting variables and analysts' forecasts: The case of biotechnology firms", **Review of Accounting and Finance**, Vol. 6 No. 3, pp. 233-253. <https://doi.org/10.1108/14757700710777992> Thomsen, S., & Rose, C. (2004). Foundation ownership and financial performance: Do companies need owners?. *European Journal of Law and Economics*, 18(3), 343-364.
- Trabelsi, N. S. (2018). IFRS 15 Early adoption and accounting information: case of real estate companies in Dubai. **Academy of Accounting and Financial Studies Journal**, 22(1), 1-12.
- Usurelu, V. I., & Dutescu, A. (2018, May). **IFRS 15—the seventh wave of Norwalk Agreement’s convergence Roadmap**. In Proceedings of the International Conference on Business Excellence (Vol. 12, No. 1, pp. 992-1001). Sciendo.
- Utami, E. S. (2017). The effect of the crisis on financial performance of property sector in Indonesia. **Investment Management and Financial Innovation**, 14(1-1), 248-253.
- Vardiashvili, M., & Maisuradze, M. (2017). On Recognition And Measurement Of The Revenues According To Ifrs 15. **Economy & Business Journal**, 11(1), 182-190.(P; 182)
- Vatavu, S. (2015). Determinants of return on assets in Romania: A principal component analysis. **Timisoara Journal of Economics and Business**, 8(1s), 32-46.
- Wagenhofer, A. (2014). The role of revenue recognition in performance reporting. **Accounting and Business Research**, 44(4), 349-379.
- Waluyo, W. (2017). Firm size, firm age, and firm growth on corporate social responsibility in Indonesia: The case of real estate companies. **European Research Studies**, 20(4A), 360-369.
- Wüstemann, J., & Kierzek, S. (2005). Revenue recognition under IFRS revisited: conceptual models, current proposals and practical consequences. **Accounting in Europe**, 2(1), 69-106.(102)
- Zeff, S. A. (2012). The Evolution of the IASC into the IASB, and the Challenges it Faces. **The accounting review**, 87(3), 807-837.